الجامعة العربية الأمريكية

كلية الدراسات العليا

أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

إعداد

عمر فهيد محمد وهدان

إشراف

د.محمد أبو شربة

تم تقديم هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص التمويل الإسلامي التطبيقي

شباط / 2024

© الجامعة العربية الأمريكية – 2024 م. جميع حقوق الطبع محفوظة.

إجازة الرسالة

أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

إعداد

عمر فهيد محمد وهدان

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ2024/02/11 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
1. د. محمد أبو شربة	مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. شريف أبو كرش	ممتحناً داخلياً	.....
3. د.عبد الرحمن ريحان	ممتحناً خارجياً	.....

الإقرار

أنا الموقع أدناه، معد الرسالة التي تحمل العنوان: -

أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

أقر وأتعهد ان ما كتب في رسالتي هذه هو مجهودي ، سوى ما قمت بالاشارة عليه ، وأن ما جاءت به دراستي لم يقدم للحصول على لقب علمي ، او مصالح اخرى سواء لمؤسسات تعليمية أو جهات أخرى.

اسم الطالب: عمر فهيد محمد وهدان

الرقم الجامعي: 202113110

التوقيع: عمر وهدان

التاريخ: 2024/8/26

الإهداء

إلى من كانت مصدر سعادتي ونجاحي إلى روح أمي الغالية رحمها الله.

إلى أبي الغالي الذي علمني دائما بان أكون سائرا في طريق النجاح لقد علمني الصبر والعطاء لكي ارتقي سلم الحياة.

إلى رفيقة دربي التي كان لها دورا كبير في نجاحي "زوجتي ضحى وهدان".

إلى مهجة قلبي وروحي أبنائي " جنى وزينة وحمزة "حفظهم الله

إلى إخوتي وخواتي وأبنائهم.

إلى روح الشهداء الأكرم منا جميعا الذين رووا بدمائهم الزكية ارض فلسطين الحبيبة.

إلى أصدقائي وزملائي والى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث.

والحمد لله رب العالمين.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين علم الأنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على خير البشر سيدنا وحبيبنا محمد علية أفضل الصلاة وأجل التسليم.

عرفانا بالجميل يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي على هذا البحث الدكتور الفاضل "محمد أبو شربة" الذي أمدني بينابيع علمه بالكثير والذي ما توانى يوما عن مد يد العون والمساعدة اسأل الله العلي القدير أن يمد في عمره ليبقى نبراسا متلألئا في ميادين العلم والعلماء وجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعتي العريقة والرائدة في مجال العلم التي أكن لها كل الحب والتقدير " الجامعة العربية الأمريكية"

والى أعضاء الهيئة التدريسية واخص بالذكر كلية الدراسات العليا تخصص التمويل الإسلامي التطبيقي وكما أتقدم بالشكر إلى كل من مد يد العون والمساعدة لإنجاز بحثي هذا.

الباحث

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور المدقق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ولكي نتمكن من تحقيق الأهداف المتعلقة بالدراسة وفرضياتها فقد تم الاستناد في جمع البيانات على مصدرين وهما المصادر الثانوية التي تهدف لمعالجة الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة والمصادر الأولية من خلال بناء استبانة تحتوي على تساؤلات قد صممت خصيصا لأغراض البحث، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة حيث تم توزيع استبانة على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين "البنك الإسلامي العربي" والبنك الإسلامي الفلسطيني "ومصرف الصفا" حيث تم توزيع 25 استبانة تم استرداد 23 استبانة صالحة للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور مهم للتدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية من خلال وجود تأثير إيجابي لكفاءة المدقق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل، وقد لعبت الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي أثرا إيجابيا على الحد من مخاطر التشغيل وكما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود دور إيجابي للمدقق الداخلي من خلال مراجعته وتضمينه لضوابط الرقابة الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل وكما كان لعنصر الشمولية دور فعال في عمل المدقق الداخلي في الحد من المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها التوصية إلى إدارة البنوك الإسلامية بضرورة تعيين عدد كاف من المدققين الداخليين لإنجاز المهام المطلوبة منهم ضمن الخطة المرسومة للدائرة وتعيين مدققين يحملون شهادات متخصصة في مجال عمل التدقيق مع ضرورة قيام المصاف الإسلامية باعتماد سياسة مستقلة تخول المدققين الداخليين بالحصول على التدريب المستمر وكما أكدت الدراسة أيضا على ضرورة منح الصلاحيات اللازمة للمدققين الداخليين التي تكفل لهم القيام بمهامهم حسب الأصول مع ضرورة قيام دائرة التدقيق بتقييم عمل دائرة إدارة المخاطر بشكل دوري.

كلمات مفتاحية

التدقيق الداخلي، المخاطر، إدارة المخاطر، إدارة المخاطر التشغيلية، المدققون الداخليون في البنوك الإسلامية، الرقابة الداخلية.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
اجازة الرسالة	أ
الإقرار	ب
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
الملخص	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	د
فهرس الاشكال	ذ
فهرس الملاحق	خ
الفصل الأول : الاطار العام للدراسة	**1**
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
نموذج الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
حدود الدراسة	5
الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة	**6**
الاطار النظري	7
الدارسات السابقة	48
أولا: الدراسات العربية	48
ثانيا: الدراسات الأجنبية	52
ثالثا: التعقيب على الدراسات السابقة	53
الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات	**55**
منهج الدراسـة	56
مجتمع الدراسة وعينتها	56

أداة الدراسة	58
صدق الأداة	59
ثبات الأداة	59
إجراءات الدراسة	60
المعالجات الإحصائية	62
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	**64**
نتائج فرضيات الدراسة	64
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات	**74**
مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	74
التوصيات	76
المصادر والمراجع	77
الملاحق	95
Abstract	118

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.1	توزيع مجتمع الدراسة حسب البيانات الديمغرافية	56
3.2	معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرو نباخ ألفا Cronbach's Alpha،	59
3.3	توزيع الاستبانة والمسترجع منها	60
4.1	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة التقدير لمحوري الدراسة	64
4.2	نتائج تحليل الانحدار لمدى تأثير التدقيق على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين	65
4.3	نتائج لتحليل انحدار تأثير كفاءة المدقق الداخلي على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين	66
4.4	النتائج لتحليل الانحدار لتأثير الصلاحيات المخولة للمدقق على الحد من المخاطر التشغيلية	68
4.5	النتائج لتحليل الانحدار لتأثير الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييمه للضوابط والإجراءات الرقابية على الحد من المخاطر التشغيلية	69
4.6	نتائج تحليل الانحدار لتأثير قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية والرقابية في الحد من المخاطر التشغيلية	71
4.7	نتائج لتحليل الانحدار لتأثير دور شمولية عمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك على الحد من المخاطر التشغيلية	72

فهرس الاشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
رقم 1	المخطط التنظيمي – نشاط التدقيق الداخلي	16
رقم 2	عناصر المخاطر التشغيلية	36
رقم 3	إطار ادارة المخاطر والرقابة	41
رقم 4	نموذج الخطوط الثلاث لمعهد المدقيين الداخليين	48

فهرس الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة
ملحق رقم (1)	أسماء المحكمين	96
ملحق رقم (2)	الاستبانة بصورتها النهائية	97
ملحق رقم (3)	التحليل الإحصائي	102

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أسئلة الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 نموذج الدراسة

6-1 أهمية الدراسة

7-1 حدود الدراسة

1.1. مقدمة الدراسة:

كما وقد أدت الأزمات المالية العالمية لعام 2008 إلى القاء الضوء على علوم إدارة المخاطر (Petitjean, 2013)

لذا؛ وجبت إقامة نظام ملائم وسليم وفعال للرقابة وهذا يقع الأمر على كاهل إدارة الشركة، كما يجب الحفاظ على النظام الرقابي والتأكد من تطبيقه بصورة واضحة وسليمة، بالإضافة إلى وجود التزام قانوني يقع على الشركة لإمساك دفاتر الشركة وتقديم حسابات صحيحة ومرتبه، بهدف الاستناد إليها لإعداد القوائم المالية للشركات في نهاية السنة المالية.

ويرى "جربوع" بان تنظيم الحسابات المالية للشركة وترتيبها مرتبط ذلك بوجود ضوابط رقابية ومنظومة فعالة للرقابة الداخلية. (جربوع، 2011)

كما تعتبر الرقابة الداخلية من العناصر الهامة والتي يستند عليها المدققون الداخليون عند القيام بتنفيذ عملية التدقيق، فالخطوة الأولى للمدقق في عمله هي دراسة ومراجعة المصفوفة الرقابية الداخلية الممارسة والمطبقة داخل تلك الشركة، فالمفهوم التقليدي لنظام الرقابة وجد لحماية أصول الشركة الخاصة بها وللتأكد من دقة وصحة بياناتها المحاسبية المدونة في دفاترها، ولكن المفهوم الجديد للرقابة الداخلية تجاوز حدود الحفاظ على الأصول والإشراف على دقة وصحة البيانات المتعلقة بالشركة، ليصبح المقصود من مفهوم الرقابة على أنها الخطة التنظيمية لتشمل جميع الإجراءات والوسائل التي يتبناها المشروع بهدف الحفاظ على أصوله ودقة بياناته ورفع الكفاءة وتنميتها والالتزام بالسياسة الإدارية الموصوفة من قبل المؤسسة (التميمي، 2006).

وكان للتطور التقني المتزايد بالصناعة البنكية من جهة، والتطور باستخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية من جهة ثانية، الأثر الإيجابي بزيادة وتنوع الخدمات المالية البنكية المقدمة من تلك البنوك، والزيادة في تعقيد تلك العمليات بسوق يتصف بالكثير من المخاطرة والمنافسة القوية، ولمواجه تلك التطورات كان لابد من دراسة تلك المخاطر المتعلقة بها ومراقبتها ووضع الضوابط الرقابية اللازمة بهدف الحد من أي أثر سلبي قد ينتج عن سوء استخدامها والعمل على إدارتها بالشكل الصحيح.

وحيث يرى الباحث بأن المعرفة بالمخاطر المرتبطة بالخدمات التي يقدمها البنك وإدارة تلك المخاطر وتقويمها بالشكل الصحيح والسليم يؤدي إلى ازدهار القطاع البنكي وتحقيق أهدافه وجني عائد أعلى من الأرباح وأما الفشل والإخفاق في إدارة المخاطر فقد يؤدي إلى عدم التحقيق للأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وفقدان العائد المتوقع.

1.2. مشكلة الدراسة:

نظرا للتطور المتزايد في التكنولوجية وما رافقه من التطور في العمليات والخدمات البنكية المقدمة ومدى اهتمام البنك بتقديم تلك الخدمات بجودة مرتفعة لعملائه كان لا بد من البنوك من ضرورة دراسة المخاطر المصاحبة لتلك الخدمات والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية المرتبطة بها قبل وقوعها كون أن بعض المخاطر التشغيلية في حال وقوعها قد تتسبب بخسائر فادحة اتجاه البنك وحيث يمكن الصياغة لمشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى أثر التدقيق في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين؟

1.3. أسئلة الدراسة:

بعد الاطلاع على مجمل الدراسات السابقة فقد تم الصياغة للفرضية الرئيسة على الاتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: ما مدى أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين؟

واستنادا على الفرضية الرئيسة الأولى فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: هل تساعد كفاءة المدقق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين؟
- الفرضية الثانية: هل تساهم الصلاحيات المخولة للمدقق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين؟
- الفرضية الثالثة: هل يساهم الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييمه للضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل؟
- الفرضية الرابعة: ما مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية والرقابية في الحد من مخاطر التشغيل؟
- الفرضية الخامسة: ما مدى تأثير شمولية عمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك في الحد من مخاطر التشغيل؟

الفرضية الرئيسة الثانية: ما الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين؟

1.4. أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى تأثير كفاءة المدقق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.
- التعرف على مستوى تأثير الصلاحية الممنوحة للمدقق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل.
- التعرف على تأثير قيام المدقق الداخلي لمراجعته للضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية في مواجهة المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.
- معرفة المدى لتأثير قيام دائرة التدقيق الداخلي بمتابعة مدى امتثال البنوك للقوانين والأنظمة في الحد من مخاطر التشغيل.
- تهدف الدراسة للتعرف على الدور الذي يقوم به التدقيق وشمولية عمله في الحد أو التقليل أو التجنب من مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

1.5. نموذج الدراسة:

متغير المستقل

- الكفاءة لدى المدقق الداخلي.
- الصلاحيات التي يتمتع بها المدقق الداخلي.
- المراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية.
- مراعاة مدى امتثال البنوك للقوانين والأنظمة.
- شمولية عمل المدقق الداخلي لكافة الأنشطة التي يقوم بها البنك.

متغير التابع:

- إدارة المخاطر التشغيلية.

1.6. أهمية الدراسة ومبرراتها:

نظرا لأهمية الأمر الذي تعالجه هذه الدارسة وهو مخاطر التشغيل التي يتعرض لها أهم قطاعا اقتصاديا وهو القطاع المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى الدور المتعلق بالتدقيق في ذلك وعلية فإننا نجمل أهمية تلك الدراسة في البنود التالية:

- يهدف هذا البحث إلى التعرف على الإجراءات والأنشطة التي سوف يقوم بها المدقق الداخلي للحد من مخاطر التشغيل التي تواجه البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين بهدف الحفاظ على استمراريتها وبقاءها.

- الوصول لنتائج تساعد البنوك الإسلامية في الحد والتقليل من بعض مخاطر التشغيل من خلال إبرازها والمساعدة على إيجاد حلول لها.
- إثراء الجانب المعرفي والعلمي للدور الذي يقوم به التدقيق في الحد من تلك المخاطر.
- وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز نقاط القوة والضعف للدور الذي يقوم فيه المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة مخاطر التشغيل وبناء على النتائج يتم اتخاذ ما يلزم من الإدارة العليا لرفع الكفاءة وتفعيل دور المدقق الداخلي لتخفيض أو التجنب للمخاطر التشغيلية.
- التعرف على كافة المخاطر التي تواجه الصيرفة الإسلامية وخاصة التشغيلية منها والتعرف على أسبابها وكيفية إدارتها.
- كما تبرز الأهمية لهذا البحث كونه يعكس انطباع للمدققين الخارجيين على مدى اعتماده على المدقق الداخلي في التعرف على المخاطر بشكل عام والتشغيلية بوجه خاص بالإضافة إلى التعرف على الضوابط الرقابية داخل المؤسسة من خلال إبراز دور المدقق الداخلي ومدى مساهمته في الحد من مخاطر التشغيل.
- وكما يرى الباحث وبمقدار ما توصل إليه فقد لوحظ دراسات قلقيلة تتناول موضوع أثر المخاطر التشغيلي على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

1.7. حدود الدراسة:

- الحدود البشرية: تنحصر الدراسة على عاملين البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين -والمرخصة من قبل سلطة النقد – حيث سيتم التوزيع الاستبانة على دوائر التدقيق في الإدارة العامة – رام الله.
- حدود الموضوع: التدقيق الداخلي والدور الذي يلعبه في الحد من مخاطر التشغيل داخل البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.
- الحدود المكانية: العاملين في الإدارة العامة للبنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.
- الحدود الزمنية: خلال الفصل الدراسي الأول 2023- 2024.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

الدراسات الأجنبية

التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1. الإطار النظري:

2.1.1. أولا: ماهية البنك الإسلامي:

تعرف البنوك الإسلامي على أنها مؤسسات ماليه تعمل على جمع المدخرات من وحدات الفائض وتوظيفها بما يتماشى مع الأحكام والتعاليم الإسلامية وبما يضمن تحقيق التكافل الإسلامي وتحقيق العدالة في التوزيع، أضف إلى ذلك بان البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفوائد الربوية المحرمة سواء كان ذلك أخذا أو إعطاء مع تجنبها لجميع التعاملات المخالفة لتعاليم الإسلام (صالح، 2009).
كما تم تعريف البنوك الإسلامية أيضا بأنها مؤسسات مالية بنكية تهدف إلى جمع الأموال من وحدات الفائض وتوظيفها لوحدات العجز وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبما يحقق التكافل والعدالة في التوزيع والتنمية المجتمعية (العزيزي، 2012).

2.1.2.خصائص البنوك الإسلامية:

وتتميز البنوك الإسلامية عن باقي البنوك التجارية بعدة خصائص نورد أهمها (الحي، 2010):
1. لا تتعامل بالربا سواء أخذا أو إعطاء.

2. التزام البنوك الإسلامية في تعاملاتها وإخضاعها جميعها لمبدأ الحلال والحرم وفقا لأحكام الشريعة.

3. التزام البنك في معاملاته بالأخلاق الإسلامية مثل (شهد، 2013) :

- الابتعاد عن الغش والتزوير في المعاملات.
- عدم اخذ الرشوة أو إعطاءها.
- عدم الدخول في المنافسات غير مشروعة.
- الالتزام والتقيد بقاعدة الغنم بالغرم وهي تعني استحقاق الربح منوط بالمخاطر " الغرم".

2.1.3. اهم صيغ التمويل التي تتعامل بها البنوك الإسلامية:

تمنح البنوك الإسلامية تمويلات على عدة صيغ إسلامية نورد أهمها (القادر، 2019):

1)تمويلات المضاربة: شريكا يقدم المال والفريق الآخر يقدم العمل ويكون الربح بينهما حسب الاتفاق وما نصت عليه شروط العقد وفي حال لم يتحقق الربح من الشراكة فان صاحب المال يخسر المال المضارب به " في حال عدم وجود أي تعدي أو تقصير من المضارب والشريك الآخر يخسر جهده وعمله.

2) تمويل المشاركة: عقد بين طرفين كل طرف يقدم رأسمال يستحق علية الربح أما في حال الخسارة فهي على المال وبمقدار نسبته من المساهمة الواردة في عقد الاتفاق.
3) التمويل بالإجارة: هو عقد تمليك على المنافع المباحة لمدة معلومة وعين معلوم أو موصوف بالذمة.
4) تمويل المرابحة: من الصيغ الأكثر استخداما في البنوك الإسلامية بحيث يتم شراء السلعة بسعر معين وبيعها لطرف آخر بمبلغ معلوم وربح معلوم متفق علية بينهما.
5) تمويل السلم هو عقد بيع يتعهد فيه البائع بتوريد سلعه معينة إلى المشتري في تاريخ مستقبلي مقابل ثمن مدفوع بالكامل مقدما وبالتالي يتم دفع السعر نقدا بينما يتم تأجيل تسليم البضاعة المشتراه.
6) القرض الحسن: اتفاق بين طرفين بحيث يتم رد المال نفسه دون زيادة أو نقصان بالوقت المحدد والمكان المتفق علية.

ويرى الباحث بان تركيز البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين تركز في منح تمويلاتها بصيغة تمويلات المرابحة

2.1.4. المخاطر التشغيلية المرتبطة بالبنوك الإسلامية:

تواجهه الصيرفة الإسلامية مخاطر تشغيلية اعلى من المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية التجارية ويعود ذلك إلى طبيعة التمويلات التي تمنحها البنوك الإسلامية ومن أهم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية ما يلي : (رضوان، 2012)

1. مخاطر السمعة: تنتج عن عدم التزام البنك بالمعايير المرتبطة بالشرعية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالمعاملات الإسلامية التي يقدمها البنك.
2. مخاطر الالتزام والتقييد بتعاليم الشرعية: مما يسبب بتحول أرباح بعض التمويلات إلى مكاسب غير شرعية.
3. المخاطر المرتبطة بالصيغ الإسلامية التي يقدمها البنك على سبيل المثال مثل:

1. المخاطر المرتبطة بتمويل المرابحة كتراجع العميل عن الوفاء بالوعد " وعد الشراء" مما قد يؤدي إلى تلف البضاعة وهلاكها أو ارتفاع تكلفة التخزين أو التغيير في أسعار الصرف أو تخلف العميل عن الدفع والمماطلة في السداد إضافة إلى تحمل البنك لمخاطرة اختلاف مواصفات السلعة أو أي عيب خفي فيها.
2. المخاطر المتعلقة بتمويل المضاربة: ينظر إلى هذه الصيغة بأهمية كبيرة كونها أولا بعيده كل البعد عن شبهة الربا ولما تمثله هذه الصيغة من فرصة استثمارية تعود بالنفع والفائدة على كلا الطرفين وعلى الرغم من ذلك فان البنوك الإسلامية لا تعتمد على هذه الصيغة في منح تمويلاتها لما تحمله في طياتها من مخاطر مرتفعة مقارنه بباقي الصيغ الأخرى حيث نتج عن المضاربة مخاطر عده أهمها تخلف المضارب عن دفعه لنسبة الربح المتفق عليها للبنك أو التأخر في إرجاع

رأس المال وذلك عند انتهاء تمويل المضاربة أو احتمالية الخسارة للمال نتيجة التعدي والتقصير من قبل المضارب بالإضافة إلى المخاطرة المرتبطة بتقلب أسعار العملات.

3. المخاطر المرتبطة بصيغة تمويل المشاركة حيث من المحتمل أن يتعرض البنك إلى الخسارة في راس المال ذاته كون الصرف يدخل كشريك ويكون له أسهم في تلك الشركة.

2.1.5. مقدمة عن التدقيق الداخلي:

أصبحت المؤسسات المالية محاطة في هذه الأيام بالعديد من الأحداث غير المتوقعة، وحتى تتمكن المؤسسات من التعامل مع هذه البيئة يجب عليهم تلبية متطلبات واحتياجات المنظمين بهدف تعزيز حوكمة المؤسسات وتوسيع نطاقها أكثر ، فالتدقيق في هذه الحالة مهم للغاية وضروري وذلك لأنه يقدم الحل للمشاكل ويوفر المساعدة للمؤسسة في تحقيق وإنجاز أهدافها كما هو مخطط لها وكذلك تقديم التوصيات لغرض التحسن والتطوير (Siqani & Sekiraca, 2016) .

ولقد ركزت بدايات التدقيق على منع أو الحد من عمليات الاحتيال، وبعد ذلك قام عدد من المنظمات التي تسعى لتنظيم عمل التدقيق بتغيير تركيزها إلى المساهمة في المؤسسات من حيث المراقبة وتحسين العمليات بموجب موافقة الإدارات في المؤسسة، حيث ينبغي على المدقق الداخلي أن (Shortreed, Fraser, Purdy, & Schanfield, 2012):

أ- أن يكون له دور مهم في إدارة المخاطر.

ب- دعم إدارة المخاطر من خلال توفير الأمن على الضوابط الهامة.

ت- تطوير تقنيات جديدة للرصد والمراجعة والاتصال لتحسين الفعالية في إدارة المخاطر.

ث- التعاون مع المراجعين الآخرين للحصول على التدريب والممارسات من اجل اكتساب المعرفة في كل حالة.

2.1.6. تاريخ تطور التدقيق الداخلي:

إن مهنة التدقيق بشكل عام والتدقيق الداخلي بشكل خاص هي مهنة قديمة ولقد قال "لورنس سوير " --حيث يعتبر أبو التدقيق الحديث- أن تدقيق الكلمات يأتي من روما القديمة حيث كان المسؤولون القدماء يؤدون التحقيق العلني والشفهي للسجلات وهو ما كان يسمى " سماع الحسابات" وهذا الحدث تم وصفه لاحقا بمصطلح التدقيق وهي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية AUDITUS (Reding, et al., 2013)، إن جذور التدقيق طويلة وعميقة تعود إلى القرن قبل الميلاد ولكن يرى الكثيرون أن ولادة التدقيق في العصر الحديث قد حدثت مع تشكيل معهد المدققين الداخليين والتي تم تأسيسها عام 1941 في الولايات المتحدة الأمريكية بانضمام 24 عضواً وقد أدى الانتشار

السريع للمعهد مع تركيزه على البحث المستمر والتطوير في ممارساته إلى تعزيز النمو في مهنة المراجع الداخلي. (Reding, et al., 2013)

بدأت مهمة التدقيق بشكل أساسي كحماية ضد الاحتيال وخسارة الأصول ولكن مع نمو الشركات من حيث تعقيد العمليات وزيادة حجمها بالإضافة إلى اللامركزية بتنفيذ لعملياتها وصناعة قراراتها كانت هنالك حاجة ماسة إلى مراقبة الكفاءة في العمل والتأكد من عدم وجود أعمال خادعة تضر بمصلحة المؤسسة (Ramamoorti, 2003).

وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبداية 2010 تطورت عمليات التدقيق بشكل كبير وأصبح التدقيق يركز في عملياته بشكل واسع على إدارة المخاطر وتحسين العمليات وتكنولوجيا المعلومات ومكافحة الفساد ويعود ذلك التطور إلى أسباب اقتصادية العالمية وما نتج من انكماشات اقتصادية والعديد من فضائح الشركات(Bubilek, 2017) .

فقد أدى توسع وانتشار معهد المدققين الداخليين في دول العالم بتعزيز مفهوم التدقيق وأهميته للمؤسسات حيث أصبح المعهد يضم 170 دولة مع أكثر من 200 ألف عضو حول العالم حيث يقوم المعهد بإجراء أبحاث بشكل مستمر تعنى بالتدقيق وتطوير الممارسات التي تسمح للتدقيق بالتكيف والاستجابة لاحتياجات المؤسسات المتغيرة باستمرار ، ويصدر عن المعهد شهادة مختصة في نشاط التدقيق " شهادة المدقق الداخلي المعتمد "(auditors T. i., 2023)

لقد قامت المؤسسات المالية بخلق نوع من الطمأنينة للمساهمين وخلق الثقة للجمهور في نزاهة الشركات من خلال اهتمامها بالرقابة الداخلية حيث أصبح التدقيق منظورا مهما لأصحاب المصلحة لما توفره من معلومات موضوعية قيمة مهمة لهم (Mcdonnell, Kinsella, & Healy, 2017)

2.1.7. التدقيق الداخلي مفهومة ومعاييره:

يعتبر التدقيق عنصرا أساسيا ومهما من عناصر الرقابة الداخلية فهو نشاط مستقل يقوم به عاملين متخصصون في المؤسسة، ويهدف إلى حماية الأصول وكفاءة البيانات الواردة في السجل المحاسبي للشركة وهو يقوم على تقديم الخدمات الاستشارية والخدمات التوكيدية حول أعمال المؤسسة والتقييم للمخاطر والإجراءات الرقابية المعمول بها في المؤسسة الأمر الذي يساعد الإدارة العليا بتقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات المناسبة التي تساهم في تحسن أدائها (AtiKa, 2006).

وفقا لما ورد أعلاه فان النتائج المتعلقة بعملية التدقيق أصبحت تنقسم إلى نوعين (الحسبان، 2009):

1. نشاط توكيدي: حيث يقوم المدقق الداخلي بإجراء عملياته على الفحوصات ويقوم بإبداء رأيه للإدارة بكل من:

a) مدى تكامل البيانات ومصداقيتها.

b) مدى التزام الإدارة بالإجراءات والسياسات المعمول بها داخل المؤسسة.

c) التأكد من مدى استخدام الموارد المتاحة بفاعلية.

d) حماية أصول المؤسسة.

e) التأكد من مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المرسومة.

2. نشاط استشاري: حيث يتم من خلالها تقديم الخدمات الاستشارية وتكون على النحو التالي:

a) التكليف وبشكل رسمي للمدقق للقيام ببعض المهام بحيث تكون مكتوبة.

b) تكليف المدقق الداخلي وبشكل غير رسمي للمشاركة وإبداء الرأي في اللجان أو الرد عن أي استفسارات ترد على دائرة التدقيق.

c) تكليف المدقق الداخلي للقيام ببعض المهام المتخصصة مثل المشاركة ضمن فريق المؤسسة في أمور الاندماج أو التملك أو التوسع لصالح المؤسسة.

d) المشاركة في وضع خطة الطوارئ.

وعليه فانه أصبح دور التدقيق لا ينحصر على فحص وتحليل العمليات لاكتشاف الأخطاء بل انتقل دور المدقق الداخلي لتحقيق دور متمثل بتطوير عمليات المؤسسة ومساعدتها في القيام بعملياتها بكفاءة وفاعلية وبما يعزز دور الحوكمة.

حيث يتميز دور التدقيق بأنه (جمعه، 2011):

1. يقدم خدمات تأكيدية وموضوعية ومستقلة حول مدى كفاءة الإجراءات الرقابية داخل المؤسسة.

2. وخدمات استشارية سواء كانت داخل المؤسسة أو لجهات خارجية تهدف إلى تحسين أداء مصفوفة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة في المؤسسة.

وقد عرف معهد المدققين الداخليين The Institute of Internal Audit (IIA) التدقيق بانه نشاط استشاري وتأكيدي مستقل وموضوعي مصمم بهدف إضافة قيمة وتحسين لعمليات المؤسسة، فهو يساعد المؤسسة لتحقيق أهدافها من خلال إتباع نهج منهجي منضبط يهدف لتحسين وتقييم عملية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمه.

وحيث يقوم بنشاط التدقيق عاملين متخصصين مستقلين يتمتعون بالفهم العميق لأنشطة المؤسسة وعملياتها حتى يتسنى لهم تقديم تأكيدات بان الضوابط الرقابية الداخلية تعمل كما يجب والحد أو التخفيف من تلك المخاطر التي تواجه المؤسسة والتأكد من أن علمية الحوكمه تدار في المؤسسة بفعالية، وبناء علية فان المدققين الداخليين يعتبرون مصدرا قيما لإدارة المؤسسة عند تقديم أراءهم والمعلومات التي توصلوا إليها بوضوح ودقة. (the iia .org/len/ about-internal-audit).

كما عرف التدقيق أيضا بانه نشاط مستقل يقدم الرأي الموضوعي والمهني ذات طابع استشاري والغرض منه زيادة قيمة للمؤسسة وتحسين عملها وتنعكس فلسفة التدقيق في المتابعة المستمرة

لجميع أنشطة المؤسسة وذلك للتحقق مما إذا كانت المؤسسة تدير المخاطر التي تحيط بها بشكل منهجي، وبالتالي فان التطور في العمل داخل المؤسسة يزيد من تعرضها لأنواع مختلفة من المخاطر (Jovanova, Kostadinovski, & Trajkovska, 2012) .

وقد أشار سوير في كتابة " التدقيق "إلى التعريف التالي من اجل وصف النطاق الواسع وغير المحدود للتدقيق الحديث بانه " يمثل التدقيق تقييما منهجيا وموضوعيا من قبل المدققين الداخليين للشركة والأنشطة والضوابط المختلفة داخل المنظمة من اجل تحديد إذا ما كان:

1. البيانات المالية والتشغيلية دقيقة وموثوقة.
2. التحديد للمخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة وتقليلها.
3. وضع اللوائح والسياسات والإجراءات الداخلية والخارجية المقبولة.
4. استيفاء معايير العمل المناسبة.
5. استخدام موارد المؤسسة بطريقة فعالة.
6. التحقيق لأهداف المؤسسة بطريقة فعالة(Larry, 2003) .

2.1.8. الإجراءات الأولية للتدقيق.

يقوم المدقق الداخلي بفحص النظام والعمل على استكمال البيانات التي تؤثر على إبداء الرأي حول الوضع المالي للشركة من خلال الاتي(Arens, 2012) :

1. العمل على جمع بيانات ومستندات مثل القانون الأساسي، والهيكل التنظيمي، ودليل حسابات البنك، الميزانيات والميزانيات المالية لسنوات عديدة، وقرارات ومحاضر مجلس الإدارة.
2. التقييم لنظام الرقابة الداخلية والعمل بإبداء الرأي الأولي بمدى سلامة ذلك النظام ودرجة التحكم فيه، كذلك مدى الكفاءة لوظيفة المراجعة الداخلية والنسبة لاعتماد إدارة البنك عليها.
3. القيام بعمل دراسة لجميع الحوادث المالية التي قد مرت على البنك (أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة للتدابير التي قد تم اتخذها لتفادي التكرار بحدوثها.

وعلى المدقق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار تفاصيل التقارير والبيانات المالية المتعلقة بالأنشطة البنكية ، وتتمثل في (المدلل، 2007، صفحة 114):

1. درجة السيولة حيث تعتبر ذات أهمية نسبية مرتفعة بالميزانيات البنكية.
2. المعطيات بخارج الميزانية ذات الأهمية النسبية.
3. التداول والتعامل بقيم نسبية والتي يقابلها الحجم الكبير من العمليات.
4. تخضع البنوك للقواعد والتشريعات المميزة، ويختص بها القطاع.

5.الطبيعة المختلفة للمنتجات، خاصة تلك المتطورة منها.

2.1.9. الكفاءة لدى المدقق الداخلي:

إن أنشطة التدقيق تتم في بيئات ثقافية وقانونية واقتصادية مختلفة حيث يتم تنفيذها في شركات ذات أهداف وأحجام وهياكل تنظيمية مختلفة، وأشخاص مختلفين وكل هذه الفروق والاختلافات يمكن أن تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق. ولذلك لا بد من إخضاع معايير الرقابة الداخلية لعملية التقييم والتطوير المستمر (النونو، 2009، صفحة 65) :

الغرض من تلك المعايير هو:

1. التوجيه والالتزام بالعناصر الإلزامية لمهنة التدقيق الدولية وإطار الممارسات.
2. تطوير إطار عمل لأداء وتعزيز القيمة المضافة.
3. وضع الأسس لتقييم أداء التدقيق.
4. تعزيز العمليات وتحسين عملها.

وقد عرف معهد المدققين الداخليين IIA المعايير بانها مجموعة من المتطلبات والالتزامات القائمة على المبادئ وتتكون من:

1. البيانات والمتطلبات الأساسية لممارسة مهنة التدقيق
2. التفسيرات التي توضح المصطلحات أو المفاهيم الواردة ضمن المعايير.

قام مجلس معايير التدقيق (وهو الاطار المفاهيمي الذي ينظم التوجيهات الرسمية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين) التابع لمعهد المدققين الداخليين مجموع من المعايير والصفات الواجب أن تتحلى بها إدارة التدقيق حيث تنقسم التوجيهات الرسمية إلى فئتين الزامية توجب العمل بها، وموصى بها، بالإضافة إلى تقسيم المعايير إلى معايير سمات وتشمل الاستقلالية بحيث يجب على إدارة التدقيق أن ترفع التقارير التي تعدها إلى جهة مستقله مثل لجنة التدقيق ، وموضوعية بحيث يجب على المدقق الداخلي تجنب التضارب في المصالح بالإضافة إلى العناية المهنية أو معايير أداء بحيث يجب على إدارة التدقيق أن تقوم بتخطيط عملية التدقيق وتنظيمها والإشراف عليها ومراجعتها بشكل مستمر وعلى أن تكون العملية موثقة.

قام معهد المدققين الداخليين بإصدار معايير دولية لممارسة التدقيق صفات خاصة مرتبطة بالتدقيق نورد أهمها (جمعه، 2011، صفحة 50):

A. معايير السمات مكونة من أربعة معايير رئيسة نشرها معهد المدققين الداخليين وتتناول خصائص وسمات الشركات والأشخاص الذين يقومون بأعمال الرقابة الداخلية فيها وهي على النحو التالي:

1000 الغرض والسلطة والمسؤولية:

يجب تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية لنشاط التدقيق بشكل رسمي في ميثاق التدقيق بما يتوافق مع مهمة التدقيق والعناصر الإلزامية الواردة في إطار الممارسات المهنة للتدقيق حيث يجب على مدير إدارة التدقيق (الرئيس التنفيذي للتدقيق) تقيمه ومراجعته بشكل دوري ورفعه للإدارة " مجلس الإدارة " للموافقة علية.

1100 الاستقلالية التنظيمية: رفع تقارير التدقيق بحيث يجب على مدير التدقيق رفع تقاريره إلى مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنها.

1200 الكفاءة والعناية المهنية اللازمة: الكفاءة مصطلح جماعي يشير إلى المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوبة من المدققين الداخليين للقيام بمسؤولياتهم وواجباتهم المهنية بفاعلية.

1300 برنامج ضمان وتحسين الجودة: تقييم نشاط التدقيق ومدى توافقه مع المعايير والتأكد من تطبيق المدققين الداخليين لمدونة الأخلاقيات.

B معايير الأداء: وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسة أصدرها معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي والمعايير التي يتم على أساسها قياس تنفيذ تلك الأنشطة، وهي (2000,2100,2200,2300,2400,2500,2600).

2000 الإدارة لنشاط التدقيق: يجب على مدير إدارة التدقيق إدارة نشاط التدقيق بفاعلية للتأكد من انه نشاطه يضيف قيمة للمؤسسة.

2010 التخطيط: يجب على مدير التدقيق بان يضع خطة قائمة على المخاطر بهدف تحديد الأولوية لنشاط التدقيق بما يتوافق مع أهداف المؤسسة.

2020 التواصل والموافقة: توصيل خطط وموارد نشاط التدقيق واي تغيرات مهمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2100 طبيعة العمل: يجب أن يؤدي نشاط التدقيق إلى التقييم والمساهمة في تحسين أداء المؤسسة وعمليات الحوكمه وإدارة المخاطر والرقابة المستمرة باستخدام نهج منهجي ومنضبط يستند على المخاطر.

2200 تخطيط المشاركة للمهمة: يجب على المدقق الداخلي توثيق مهمة التدقيق ووضع خطة لكل مهمة بما في ذلك أهداف المهمة ونطاقها وتوقيتها وتخصيص الموارد ويجب أن تأخذ الخطة بعين الاعتبار استراتيجيات المؤسسة وأهدافها ومخاطرها ذات العلاقة.

2300 الأداء وتنفيذ المهمة: يجب على المدقق الداخلي تحديد المعلومات الكافية وتحليلها وتقييمها وتوثيقها.

2400 إيصال النتائج: على المدقق الداخلي إبلاغ نتائج أعماله للمتعاقدين معهم.

2500 رصد التقدم المحرز (المراقبة لسير العمل): يجب على مدير إدارة التدقيق إنشاء نظام خاص لمراقبة النتائج التي يتم إرسالها إلى الإدارة.

2600 التواصل بشأن قبول المخاطر: عند قبول الإدارة التنفيذية مستوى من المخاطر قد تكون غير مرغوبة ومقبولة للمؤسسة فعلى مدير التدقيق مناقشة الأمر مع الإدارة العليا وفي حال عدم التوافق بخصوص قبول المخاطر يتم إبلاغ الأمر للجنة المراجعة والتدقيق.

2.1.10. مهام التدقيق الداخلي:

ونود الإشارة إلى انه يقع على المدققين الداخليين دور مهم في تقييم العمليات المتعلقة بعمل الشركة وتحسينها من خلال (Reding, et al., 2013):

1) عمليات الحوكمه: من خلال تحقيق أهداف المؤسسة من خلال التفويض والتوجيهات والإشراف على الإدارة من قبل مجلس الإدارة.

2) إدارة المخاطر: وهي عملية الفهم والتعامل مع حالات عدم اليقين وهي كل المخاطر والفرص مما قد يؤثر سلبا أو إيجابا على المؤسسة في تحقيق أهدافها.

3) الرقابة: وهي عملية التخفيف للمخاطر إلى المستوى الذي يمكن قبوله من قبل إدارة المؤسسة

ويستطيع المدققين الداخليين مساعدة الإدارة في الأمور التالية(Pickett, 2005) :

1) مراقبة الأنشطة التي لا تستطيع الإدارة العليا مراقبتها بنفسها.

2) تحديد الفرص وتقليل مخاطر الفشل.

3) التحقق من صحة ودقة التقارير المقدمة للإدارة العليا.

4) الحماية للإدارة العليا في التحليل الفني الذي يتجاوز قدراتهم المعرفية.

5) مراجعة العمليات اللازمة بهدف اتخاذ القرار.

6) مساعدة المديرين المباشرين على الإدارة من خلال الإشارة إلى انتهاك الإجراءات ومبادئ الإدارة.

2.1.11.مبادئ التدقيق الداخلي:

ويقوم عمل التدقيق على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي كالتالي (Mcdonnell, Kinsella, & Healy, 2017)

1. الاستمرارية في أداء الوظيفة.
2. الاستقلالية في الأداء الوظيفي ويظهر ذلك في الهيكل التنظيمي للدائرة وتبعيتها ونشاطها.
3. كفاءة المهنية.
4. سياسات وإجراءات أداء التدقيق.

5. الموضوعية
6. حجم الأنشطة.
7. الإجراءات الداخلية لتقييم مستوى المخاطر.

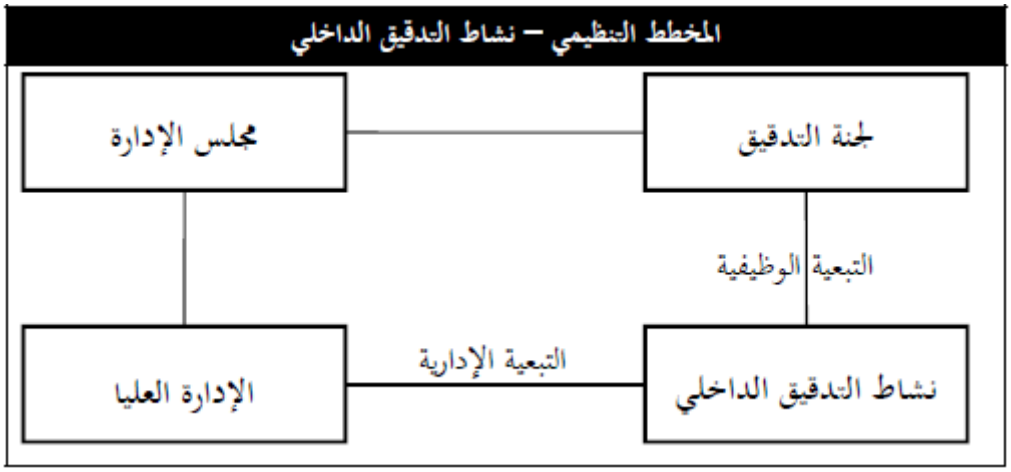

الشكل رقم (1) المخطط التنظيمي – النشاط التنظيمي الداخلي
Power Resources Corporation 2019

2.1.12. أهداف التدقيق الداخلي:

ينبغي إجراء تدقيق فعال من خلال جهة مستقلة يشارك فيها متخصصون مناسبون لهذه الوظيفة، ولدائرة التدقيق دور مهم باعتبار أنها توفر تقييما مستقلا لمدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، وفقا لما تم ذكره سابقا ولما شهده القطاع البنكي خلال السنين الأخيرة في زيادة الخدمات البنكية التي يقدمها البنك وبالتالي أصبح التدقيق يكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث أصبحت جميع إدارات وأنشطة البنك خاضعة للتدقيق دون استثناء لأي نشاط وبناء علية فقد وضعت بعض الإجراءات التي يجب القيام بها ضمن مهام التدقيق وأهدافه (The istitute of internal auditors, 2015):

1. تقييم الاستدامة لنظم المعلومات.
2. تقييم مستوى الموثوقية " بما فيها الدقة والنزاهة والشمولية ".
3. تقييم مدى ملائمة المعلومات والبيانات المالية والإدارية لاتخاذ القرار.
4. التحقق من كفاءة وفاعلية العمل.
5. التقييم لمدى الكفاية والكفاءة لأنظمة الرقابة الداخلية
6. مراقبة مدى الالتزام بالإطار التنظيمي والميثاق الأخلاقي للبنك وكذلك المراقبة لتنفيذ سياسات وإجراءات البنك.
7. الدور الاستشاري في الإنشاء لأنظمة مناسبة للرقابة الداخلية

8. الاستخدام الفعال للأموال والموارد الأخرى ، وبالتالي فان هدف التدقيق يمكن أن يحقق أهداف بشكل أوسع مثل (Jovanova, Kostadinovski, & Trajkovska, 2012) :

a) أهداف تشغيلية: تشير إلى الفاعلية والكفاءة لأنشطة المؤسسة بما في ذلك الأداء وأهداف الربحية وتوفير الموارد من الخسائر المحتملة وهي تختلف بناء على اختيار الإدارة.

b) أهداف مراجعة التقارير المالية: حيث تشير في الغالب إلى عرض بيانات مالية موثوقة ومنشورة بما في ذلك منع التقارير المالية غير النزيهة.

c) أهداف الامتثال: تشير هذه الأهداف إلى الامتثال للقوانين والتشريعات التي تعمل بها المؤسسة.

وقد حدد معهد المدققين الداخليين IIA فيما نشره بخصوص الهدف من التدقيق هو مساعدة أعضاء المؤسسة على القيام بأداء مسؤولياتهم بفاعلية من خلال ما يتم تزويدهم به من تقارير وتحليلات وتوصيات متعلقة بنشاط الوحدات التي يقوم التدقيق الداخلي بمراجعتها (الخطيب خ.، 2010)

2.1.13. جودة التدقيق الداخلي:

وبشكل عام فان جودة التدقيق يتم تحديدها من خلال الموضوعية والاستقلالية للمراجعين الداخليين (Bazerman, Morgan, & loewenstein, 1997) وقد أشار المعيار رقم 1100 إلى أنه يجب أن يكون نشاط التدقيق مستقل وعلى أن يتصف ويتحلى بالموضوعية والنزاهة وكما أشار المعيار رقم 1110 إلى أنه يجب على إدارة التدقيق أن توثق المستوى الإداري بحيادية أثناء أداء عملهم وعلى أن تسمح المؤسسة للمدققين الداخليين بالقيام بمسؤولياتهم الوظيفية دون أي معوقات تحد من حرية تصرفهم للوصول إلى المستندات والوثائق اللازمة وبالمقابل على المدققين الداخليين امتلاك المهارة والمعرفة والكفاءة اللازمة لأداء وظيفتهم على أكمل وجه(Armour, 2012) .

2.1.14. الصلاحيات المخولة للتدقيق الداخلي:

ليتم إنجاز مهمة التدقيق بفعالية وكفاءة فان مستوى الصلاحيات الممنوحة للمدقق لها دور كبير في إنجاز مهمته بكفاءة وفاعلية حيث يجب أن يكون للمدققين الداخليين الصلاحيات: (النونو، 2009، صفحة 45):

1. الحق في الوصول إلى كافة المستندات والوثائق المتعلقة بعمل المؤسسة.
2. الرد على جميع استفسارات المدقق الداخلي وتزويده بالبيانات عند طلبها لكي يتم من إنجاز مهامه وفقا للجدول الزمني المرسوم للمهمة.
3. صلاحية جرد موجودات المؤسسة متى شاء حتى يتأكد من مدى توافق البيانات مع الواقع الفعلي للمؤسسة.
4. دعوة الجمعية العامة عند الضرورة القصوى وكلما اقتضى الأمر ذلك.

5. الحق في اخذ صور عن المستندات والاستفسارات وحفظها ضمن أوراق عمله.
6. حضور الاجتماعات الدورية للجمعية العامة.

2.1.15. ميثاق التدقيق الداخلي:

ميثاق التدقيق : هو عبارة عن وثيقة رسمية يتم تحدد الغرض من نشاط التدقيق والسلطة والمسؤولية حيث يحدد الميثاق نشاط التدقيق المنصب داخل المؤسسة وعلاقة الإبلاغ والوصول إلى السجلات ، وتمكين وظيفة التدقيق بحيث يحق لدائرة التدقيق التواصل مع أي من عاملي المؤسسة وفحص أي نشاط أو كيان تابع للمؤسسة وحق الوصول غير المشروط للسجلات أو الملفات وكحد ادنى يجب أن يحدد فيه ما يلي (Supervision, 2012):

1. المكانة الوظيفة للتدقيق داخل البنك وسلطته ومسؤوليته وعلاقته مع الوظائف الرقابية الأخرى بطريقة تعزز فعالية الوظيفة.
2. غرض ونطاق وظيفة التدقيق.
3. السمات الرئيسة لوظيفة التدقيق.
4. التزام المدققين الداخليين بالإبلاغ عن نتائج أعمالهم التعاقدية ووصف الكيفية ولمن ينبغي القيام بذلك.
5. مسؤولية ومساءلة مدير إدارة التدقيق.
6. متطلبات الالتزام بمعايير التدقيق السليمة
7. إجراءات التنسيق مع الجهات القانونية أو المدقق الخارجي.
8. تحديد وحصر الحاجات التي يمكن لوظيفة التدقيق الداخلي الاستعانة بالمصادر الخارجية لتنفيذ بعض المهام التي بحاجة إلى خبراء.

2.1.16. أنواع التدقيق الداخلي:

تم تقسيم أنواع التدقيق إلى سته أنواع متصلة مع بعضها البعض بناء على ما تم تقسيمة من قبل المعهد الأمريكي للمدققين وهي على النحو التالي (البجيرمي، 2011)

1. تدقيق الامتثال: عملية تدقيق تؤكد أن أنشطة وأنظمة المؤسسة متوافقة مع القوانين والتشريعات واللوائح والقواعد المكتوبة والإجراءات الداخلية.
2. التدقيق المالي: يهدف إلى التحقق من وجود الضوابط الكافية على الأصول والالتزامات والإيرادات والنفقات وهي تعالج التدقيق المحاسبي من حيث دقتها وصحتها والاعتماد عليها.
3. تدقيق تكنولوجيا المعلومات: تتناول تدقيق البيئة الداخلية للمعلومات مثل تدقيق الأنظمة المستخدمة واستمراريه العمل والتعافي من الكوارث وجدران الحماية والقرصنة وما إلى ذلك.

4. التدقيق التشغيلي: تقوم عمليات التدقيق التشغيلية بفحص مدى استخدام الموارد الموجودة بالمؤسسة بانه قد تم استخدامها بأكثر الطرق كفاءة وفاعلية لتحقيق مهمة المؤسسة وأهدافها ويمكن أن يتضمن التدقيق التشغيلي عناصر تدقيق الامتثال والتدقيق المالي وتدقيق تكنولوجيا المعلومات.
5. عمليات التدقيق الاستقصائية: حيث تركز على الانتهاكات القانونية أو اتخاذ إجراءات تأديبية مثل ادعاءات السرقة أو إساءة استخدام الأصول.
6. عمليات التدقيق البيئي: من خلال التأكد من مدى التزام المؤسسة بالتعليمات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة والقدرة من تقليص المخالفات التي قد تلحق بالبيئة مستقبلا بالإضافة إلى العدالة في القوائم والبيانات المالية للمؤسسة.

وكما يمكن تقسيم أنواع التدقيق إلى قسمين رئيسيين وهما : التدقيق المالي حيث يتمثل التدقيق المالي من خلال فحص القوائم والبيانات المالية والسجلات والعمليات المرتبطة بها للتأكد من مدى توافق البيانات المالية مع المعايير المتعارف عليها ومدى صدقها وصحتها ، وأما التدقيق التشغيلي حيث يقوم على مراجعة كافة العلميات التشغيلية التي تنفذها المؤسسة والتحق منها ومدى توافقها من إجراءات العمل المنصوب عليها في داخل المؤسسة والقوانين المنظمة لأعمال المؤسسة (الخطيب خ.، 2010، صفحة 135)

فالتدقيق التشغيلي تدقيق شامل لكافة الأنشطة والأنظمة المطبقة داخل الوحدة أو المؤسسة وتقييم أنظمتها وأدائها التشغيلي والإداري بهدف التحقق ومن الكفاءة والفاعلية لتلك الوحدة ، وحتى يعتبر التدقيق التشغيلي مهم ومفيد للمؤسسة لا بد من توفر الاتي (النونو، 2009، صفحة 22):

1. الاستخدام بالطريقة الأمثل للموارد المتاحة وبكفاءة عالية بهدف تعظيم الربح.
2. التعرف وتحديد المشاكل مع المحاولة لإيجاد حلول مناسبة لها.
3. المحاولة لإيجاد بدائل وطرق جديدة فعاله تهدف إلى الاتصال بين كافة المستويات الإدارية المتعددة.

2.1.17. شمولية عمل دائرة التدقيق الداخلي:

اصبح عمل المدقق الداخلي شاملا اكثر مما سبق ، حيث اصبح يتطرق للأنشطة وأقسام البنوك جميعها، وقد تطرقت لذلك الموضوع لجنة بازل للرقابة على البنوك ، حيث عملت على وضع مبادئ خاصة للتدقيق بالبنوك في الوثيقة التي صدرت (اتفاق بازل II لعام 2001 فمبدئها السادس تكلم حول نشاط المدقق الداخلي والذي يشمل كل الأنشطة والأقسام للبنك ، التزاما منه بالصلاحية التي منحت له ليصل لجميع السجلات والملفات المتعلقة بالبنك بحد ذاته ، حيث يشمل ذلك المبدأ عدة أمور (المساعده، 2006، صفحة 63).

1. وجوب أن يتخلل نطاق العمل بالـتدقيق الفحوصات الملائمة وفعالية الأنظمة في الرقابة الداخلية.

2. على دائرة التدقيق أن تعطي اعتبارات تكفي للشروط القانونية والتي تعمل كغطاء على العمليات للبنك والتي تتضمن سياسات تصدرها السلطة الرقابية، بخصوص ذلك الأسلوب والطريقة المثلى التي يتم تنظيمها في عمل البنوك.
3. يوجد عدد من البنوك تعمل على إنشاء أقسام للرقابة والمراقبة على نشاطات أو على عدد من وحدات معينة في البنوك، وان تلك الأقسام تمثل جزء من نظام الرقابة الداخلية، بحيث لا يؤثر إنشاء تلك الوحد على نشاط المدقق الداخلي.
4. عند وجود فرع مهم للبنك بالخارج فانه يتوجب على دائرة التدقيق أن تعمل على تأسيس مكتب محلي، ويعد ذلك المكتب جزء من دائرة التدقيق.

ولتنفيذ مهام التدقيق يجب على إدارة التدقيق إعداد خطة تدقيق شاملة معتمدة على مراجعة كافة عمليات البنك وتقييم مخاطر تلك الأنشطة وعلى أن يتم مناقشة الخطة على مستوى الإدارة لتحقيق نتائج أفضل للأداء البنكي (Amoush, 2017)،

وعلى أن تكون خطة التدقيق السنوية واقعية قابلة للتطبيق والإنجاز أخذين بعين الاعتبار إلى إدراج أي مهام أخرى يقوم بها المدققين الداخليين خارج الخطة مثل تقديم الإرشادات وتدريب العاملين وكما يجب أن تتضمن خطة التدقيق تفاصيل العاملين في دائرة التدقيق وكفاءتهم المهنية والوقت اللازم ووتيرة عمليات التدقيق المخطط لها وعلى أن يتم مراجعة الخطة باستمرار وفقا للتغيرات التي تطرأ على نظام الرقابة الداخلية أو إجراءات العمل وعلى أن يتم اعتماد خطة التدقيق وما يجري عليها من تعديلات لاحقه من قبل لجنة المراجعة والتدقيق ومجلس الادارة (Jovanova, Kostadinovski, & Trajkovska, 2012).

وحتى يتمكن المدقق الداخلي من القيام بمهامه والوصول إلى الحكم على تقييم الإجراءات الرقابية المطبقة داخل المؤسسة فان المدقق الداخلي قد يستخدم احدى الطرق أو قد يجمع بين عدة طرق للوصول لتنفيذ مهمته نذكر تلك الطرق وهي على النحو التالي (الرمحي ، 2022):

1. المشاهدات أثناء تنفيذ التدقيق.
2. التفتيش: يعتمد على التدقيق الفعلي للمستندات.
3. المقارنات.
4. التحليل للبيانات.
5. الاستفسارات: يتم الاستفسار عند وجود عمليات يصعب الوصول اليها
6. الاحتساب: بحيث يقوم المدقق الداخلي بإعادة الاحتساب لبعض العمليات يدويا ومقارنتها مع ما هو موثق مثل احتساب الإهتلاك والعائد والعمولات واحتساب الرواتب وغيرها.

2.1.18. الحوكمة والتدقيق الداخلي:

مع التطور الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمي بالآونة الأخيرة كانتشار العولمة والتحرر والانتقال إلى السوق المفتوح زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة وحاز هذا المفهوم اهتمام عالمي نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه مفهوم الحوكمة في ضمان حسن سير العمل والاستقرار وتجنب الأزمات في المؤسسات الربحية وغير الربحية , خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية التي عصفت بالعالم أدت إلى انهيار كبرى الشركات العالمية مثل شركة انرون (Enron) وشركة وورلدكوم (WorldCom) نتيجة الفساد المالي والإداري وتلاعب في البيانات المالية لتلك الشركات (جياد، 2020), حيث تلعب آليات الحوكمة دورا مهما في هذه العملية باعتبار تطبيق مبادئ الحوكمة يعمل على بناء منظومة الشركة وتحديد العلاقات بين مجلس إدارة الشركة والمساهمين والتنفيذين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة (Al Farooque et al., 2020).

إن مفهوم حوكمة الشركات لم يلقى اهتماماً مماثلاً في قطاع البنوك إلا بعد حدوث هزات اقتصادية أدت إلى إفلاس والخروج العديد من البنوك من سوق العمل إضافة إلى ازدياد درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند ممارستها لعملياتها اليومية وتنوعها نتيجة التطورات الحاصلة في الأنظمة الاقتصادية، لذلك تعتبر حوكمة البنوك من اهم الموضوعات التي يهتم بها البنكيون على المستوى العالمي كون أن قطاع البنوك في أية دولة في العالم يمثل الشريان الرئيسي للحياة الاقتصادية في دول العالم.

وفي هذا الاطار , أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية مجموعة من المعايير الدولية تهدف من خلالها إلى ضبط مفهوم الحوكمة في البنوك وتطوير ممارستها اتجاه المخاطر , وحماية حقوق المودعين وتحقيق الاستقرار في القطاع البنكي, وكانت ابرز جهود اللجنة لخدمة الصناعة البنكية اتفاقية بازل 1 سنة 1988 واتفاقية بازل 2 سنة 2004 ومؤخراً اتفاقية بازل 3 سنة 2010 (خديجة، 2015).

إن نجاح أي مؤسسة بنكية مرتبط بشكل مباشر بمدى كفاءة أعضاء مجالس إداراتها، فهو المخطط و المنظم والموجه والمراقب لأنشطتها وحسن استخدام مواردها في البنوك، ونظرا لطبيعة عمل البنوك المحفوفة بالمخاطر يتوجب على مجالس الادارة أن توفر فيه الكفاءة المالية والبنكية والأخلاقية لأعضاء مجالس الادارة من اجل أن تضع تلك المجالس نظاماً قوياً للرقابة و المحاسبة و التدقيق وإدارة المخاطر وان تضع القوانين و اللوائح المناسبة لعملها، كون أن مجلس الادارة هو الطرف الرئيسي في تفعيل حوكمة البنوك، وخصوصا بعد حدوث الأزمات المالية التي عصفت

بالجهاز البنكي العالمي نتيجة الفساد الذي تفشى فيه نتيجة ضعف آليات الرقابة الحاكمة في تلك البنوك والقصور في تطبيق مفاهيم الحوكمة (جياد، 2020) .

2.1.19. لجنة المراجعة والتدقيق:

في عام 2002، بعد انهيار شركتي وورلدكوم وإنرون WorldCom and Enron،تم تمرير قانون ساربينز أوكسلي Sarbanes-Oxley، والذي يتطلب من جميع الشركات إنشاء لجان تدقيق لتحسين جودة البيانات المالية، والزيادة من الشفافية والموثوقية للتقارير المالية، وحماية المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، (حمدان، 2015) ونص قانون الشركات الفلسطيني 2021 وقانون حوكمة البنوك الأردني والفلسطيني عند تشكيل لجنة التدقيق يجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة أعضاء مستقلين، ويجب أن يكون في أعضائها شخص واحد على الأقل من ذوي المعرفة والاطلاع. والخبرة العملية في الأمور المالية (ديوان الفتوى والتشريع، 2021). تعالج لجان التدقيق القضايا المتعلقة و الناشئة عن نظرية الوكالة من خلال أعضاء مستقلين يمتلكون المهارات والمعرفة التي تساهم في زيادة الرقابة والمراقبة على تصرفات الإدارة التنفيذية(Al-sayani, Nor, & Amran, 2020) ، ينص نظام الحوكمة في البنوك الفلسطينية على أن رؤساء اللجان يجب أن يكونوا مستقلين، وألا يكون لهؤلاء الأعضاء تضارب في المصالح مع أي مسؤوليات أخرى للبنك (سلطة النقد الفلسطينية، 2017) ويكتسب أعضاء لجنه التدقيق الخبرة من خلال التفاعل مع لجان التدقيق الأخرى ويمكنهم توسيع خبرتهم ومعرفتهم بالممارسات الإشراقية .(Deslandes, Fortin, & Landary, 2020) تعدد في الخلفيات ومهارات الثقافية والعملية والمعارف المختلفة لأعضاء لجنة التدقيق سيعزز من فعالية اللجنة من خلال تقديم آراء وخبرات متنوعة في الإشراف على أداء الشركة واستراتيجيتها.(Ferrira, 2008) وتقوم لجنة الدقيق بدورها الإشرافي والرقابي على المعلومات التي يتم تقديمها من قبل الإدارة لاتخاذ القرارات المهمة. ويتم ذلك من خلال السماح بمشاركة الإدارة في اجتماعات اللجنة بشكل رسمي أو عبر التبادل للمعلومات بين الإدارة واللجنة من خلال قنوات غير رسمية Johnston) (Nowland, 2017 & وفقًا لأحكام مدونة حوكمة البنوك الفلسطينية، يتعين على البنوك عقد اجتماعات لجنة التدقيق أربع مرات خلال السنة المالية (سلطة النقد الفلسطينية، 2017).

لجنة التدقيق هي إحدى اللجان الرئيسية التي تنبثق من مجلس الإدارة، وتتكون من أعضاء يتوافرون على الصفات المنصوص عليها في القانون الفلسطيني رقم 42 لسنة 2021 في المواد 188 و189 و190. ويتم تحديد تكوين اللجنة والمهام المسندة إليها كما هو موضح في تشريع عام 2021. وقد حددت مدونة حوكمة البنوك الفلسطينية الصفات التي يجب توفرها في لجان التدقيق في قطاع البنوك بشكل خاص (سلطة النقد الفلسطينية، 2017) وقد عرف المعهد

الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجنة التدقيق باعتبارها الأداة التي تقيّد التصرفات غير القانونية للإدارات العليا (حمدان، مشتهى، و عواد، 2012).

وللجنة التدقيق دور مهم ومحوري في نظام الحوكمة البنكية من خلال المشاركة عمليا في المراقبة للمخاطر والحفاظ على استقرار البنوك (Sun & Liu, 2014) كما أنه يساعد تشكيل لجنة المراجعة في التخفيف من أي مشاكل تتعلق بالوكالة قد تنشأ بين الإدارة وأصحاب المصلحة الأخرين ، حيث أن أعضاء لجنة التدقيق مستقلون (حمادة، 2010). وهناك أيضا ارتباط إيجابي بين عدد اجتماعات لجنة مراجعة والتدقيق والحد من المخاطر (Tai, Lai, & Yang, 2020)

ويستخلص مما ورد أعلاه بان هنالك مهام للجنة المراجعة يمكن استخلاص أهمها وهي على النحو التالي ((PRC)، 2016):

1. البيانات المالية: حيث يتم استخلاص دورهم من خلال مراجعتهم السنوية للبيانات المالية للمؤسسة مع التدقيق الخارجي.
2. التدقيق من خلال الاعتماد لميثاق التدقيق، وخطة التدقيق والتعيين والعزل لمدير التدقيق، بالإضافة إلى الاجتماع مع مدير التدقيق منفردا لمناقشة الأمور السرية.
3. التدقيق الخارجي: التأكد من أداء المدقق الداخلي الخارجي واستقلاليته والتصديق النهائي على تعيينه أو عزلة بالإضافة إلى ضرورة الاجتماع مع المدققين الداخليين الخارجيين منفردا لمناقشة الأمور بصورة سرية.
4. إصدار التقارير: حيث تقوم لجنة التدقيق بإصدار تقارير التدقيق الخارجي والداخلي لمجلس الادارة وبشكل دوري، إيجاد قناة اتصال مفتوحة ما بين التدقيق الداخلي والخارجي ومجلس الادارة، ويستخلص بانه يتوجب على مجلس الادارة والإدارات التنفيذية أن تمنح التدقيق الداخلي الاستقلالية الكاملة التي تمكنها من القيام بدورها الرقابي بجودة عالية تعمل على حماية البنك على المدى البعيد وتعزز من فعالية نظام الحوكمه حيث أنها تعتبر خط الدفاع الثالث لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض البنوك لها, والعمل على توفير الإمكانيات اللازمة من موارد بشرية ذات خبرات وكفاءات و سماح لها بالاطلاع إلى السجلات والوثائق والمعلومات المطلوبة لإنجاز مهامها (حموده، 2021) .

2.1.20. التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي

تعتبر الرقابة عنصرا أساسيا في نشاط الادارة حيث يخدم ذلك الادارة التنفيذية والإدارات العليا المساهمين وقد أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور المزيد من أنواع الرقابة.

ووجود نظام للرقابة داخل المؤسسة مصمم بشكل معقول ومنفذ بطريقة صحيحة يعطي الموثوقية للحسابات وبما يضمن توافقها مع واقع البيانات والقوائم المحاسبية، ولضمان توفر رقابة فعالة داخل المؤسسة لا بد من توفر الأمور التالية(Daniela & Tamas , 2013) :

I. توفر خطة تتضمن التعريف الدقيق للمهام، تحديد حدود الكفاءة والمسؤولية والمسائلة.

II. ضرورة وجود كادر بشري ذو كفاءة عالية ويتمتع بالنزاهة وخاصة في المستويات العليا من الادارة.

III. وجود وثائق معتمدة ومكتوبة مثل دليل إجراءات العمل.

حيث يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى مساعدة الادارة العليا والمدققين الداخليين إلى التعرف على نقاط الضعف في الأنظمة الرقابة الداخلية و الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة في المؤسسة وبناء على ذلك تكون العلاقة ما بين الرقابة الداخلية والتدقيق علاقة مباشرة حيث يسعى كلاهما إلى تحقيق الأهداف المرجوة التي تخدم مصلحة المؤسسة، فالرقابة الداخلية يتعلق نشاطها بكافة وحدات المؤسسة أو على وحدات معينة و نشاط معين بحد ذاته وفي المقابل يقوم التدقيق بالتأكد مدى كفاءة النظام الرقابي وقوته (رضوان، 2012، صفحة 16).

ويقع على عاتق المدقق الداخلي دراسة نظام الرقابة الداخلية بهدف تحسينها والرقابة عليها وقد نصت المعايير الدولية المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين بانه يجب أن يحتوي مجال عمل نشاط التدقيق على فحص مدى فعالية أنظمة الرقابة وتقييمها وإصدار الحكم على مدى متانتها وقوتها (الجابري، 2014، صفحة 33)، وقد أوضح المجمع العربي للمحاسبين بان احدى المهام المرتبطة بوظيفة التدقيق تتجلى في الفحص لنظام الرقابة الداخلية وخاصة الأمر المتعلق بفصل المهام من حيث وظيفة الاحتفاظ والتنفيذ والمحاسبة وكما تطرق إلى ضرورة التسلسل السليم في تنفيذ العمليات بحيث يقوم كل عامل بمراجعة حركات وعمليات العامل الآخر وتدقيقها تجنبا للخطأ وتكرار العملية (المدهون 2014، صفحة 75).

عندما يتعلق الأمر بعمل المدقق الداخلي فهناك العديد من المسؤوليات ومن اهم تلك المسؤوليات هي المسؤوليات الرئيسة للمدقق بتحديد الأهداف وجمع الأدلة المناسبة وإعداد التقارير، ولكل ذلك أثر كبير بالتعزيز لنظام الرقابة الداخلية. ويمكن وصف هذه المسؤوليات بالتفصيل على النحو التالي (Arens, 2012, p. 292):

1. وضع أهداف عامة، مرتبطة بكل مهمة تقييم يتم أجراءها.

2. الاختيار والتجميع وتقييم الأدلة، بما في ذلك استخدام طرق الاستدلال الإحصائي وغير الإحصائي
3. الإبلاغ عن نتائج التدقيق بأشكال عدة، ولتحمل المسؤولية لا بد على الفاحص أن يكتسب المهارات التالية:

- مهارة في التفكير الانتقادي وأيضا التحليلي.
- المقدرة على الفهم والاستيعاب لأي عملية تدقيق سواء أكانت تؤثر على الشركة أو عامليها أو النظام المستخدم.
- معرفة متعمقة بمبادئ ومفاهيم وأساليب الرقابة الجديدة.
- الالتزام بالأخلاق المهنية.
- الخبرة بمجال تكنولوجيا التدقيق.

وهنا يجب علينا أن نميز ما بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي فالرقابة الداخلية هي عملية متكاملة ومستمرة على وحدات المؤسسة أو بعضها وتكون تابعة للإدارة التنفيذية التي تقوم بتحديد مهامها ومسؤولياتها حيث يقع على عاتق وحدات الرقابة الداخلية المراقبة للعمليات وتحسينها وإصدار أوامر تصحيحية الزامية وفي المقابل فان التدقيق يقوم بمهمة مخطط لها مسبقا وموافق عليها من جهة مستقلة تعتبر اعلى مستوى إداري في المؤسسة حيث يقوم التدقيق بتقديم النتائج والتوصيات والاستنتاجات وتكون غير ملزمة للتنفيذ من قبل المؤسسة (Augusto, June 2017)

وتتكون الرقابة الداخلية من عدة عناصر ووفقا للجنة كوزو COSO وهي كالتالي (Arens, 2012, p. 290) " وسيتم التطرق لمكونات كل عنصر "

- البيئة الرقابية: حيث تقوم بتحديد المسار للمنظمة مما قد تؤثر على الوعي الرقابي لعامليها، أي انه يشكل الأساس لجميع عناصر الرقابة الداخلية الأخرى ويشمل النظام والهيكل.
- التقدير للمخاطر: من خلال التحديد والتحليل للمخاطر.
- الأنشطة الرقابية: السياسات التي تضمن تنفيذ مبادئ الإدارة.
- المعلومات والاتصال: يتم التحديد للمعلومات والحصول عليها وتبادلها بالوقت المناسب بهدف إنجاز المهمة.
- والمراقبة لما هو مرتبط بالتقييم المستمر والإبلاغ

ووفقا لاطار COSO، 2013 فقد تم عرض مكونات الرقابة الداخلية في 17 مبدأ تم تصنيفها على النحو التالي (Mcnally, 2013):

1. البيئة الرقابية:

1) تلتزم المؤسسة بالنزاهة والقيم الأخلاقية.

2) يحافظ مجلس الادارة على الاستقلالية عن الادارة ويشرف على برامج الرقابة الداخلية.
3) تحديد الادارة الهيكل التنظيمي، والسلطة، والتسلسل الإداري، والمسؤوليات الواجب تنفيذها وإعداد التقارير.
4) توظيف الأفراد الأكفاء.
5) تحدد المؤسسة المسائلة عن مسؤوليه الرقابة.

2. التقييم للمخاطر

6) وضع أهدافا ذات خصوصية كافية تمكنها من التحديد والتقييم للمخاطر التي تعيق تحقيق الأهداف.
7) التحديد للمخاطر التي تهدد الأهداف والتحليل لتلك المخاطر لوضع خطة لمعالجة المخاطر.
8) عند التقييم للمخاطر يتم اعتبار الاحتيال صراحة كجزء من التقييم.
9) تقييم أي تغيرات لها تأثير على الضوابط الرقابية.

3. مراقبة الأنشطة.

10) اختيار الأنشطة الرقابية التي تعالج وتخفف من المخاطر التي تهدد الأهداف.
11) ممارسة أنشطة الرقابة على التكنولوجيا بما يتوافق مع الأهداف.
12) تحديد السياسات والإجراءات والأنشطة الرقابية الواجب توفرها في المؤسسة كجزء من برنامج الضوابط الداخلية.

4. المعلومات والتواصل.

13) الاستخدام لبيانات ومعلومات عالية الجودة والدقة لدعم الأهداف الرقابية.
14) التوصيل للمعلومات والأهداف والمهام والمسائلة إلى الجهات الداخلية المسؤولة عن أنشطة الرقابة الداخلية.
15) التواصل والاتصال مع الجهات الخارجية فيما هو مرتبط بالضوابط الرقابية.

5. المراقبة

16) عمل تقييمات منتظمة ومستمرة لتحديد ما إذا كان برنامج الضوابط الداخلية تعمل بفاعليه.
17) الإبلاغ عن أي قصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب والى الأطراف المسؤولة بما في ذلك مجلس الادارة والإدارة التنفيذية.

وقد ذكر (مشتهى، 2013، صفحة 12) بان الهدف الرئيس من التدقيق هو التأكد من دقة وكفاية وفعالية الهيكل الرقابي الداخلي ووفقا لما ورد في المعايير ذات الصلة بعمل التدقيق بانه يتوجب على المدقق الداخلي الفحص والتقييم لمدى الفاعلية للنظام الرقابي للمؤسسة والتأكد من جودة الأداء. وكما نود أن نشير إلى أن إنشاء وحدات رقابية داخلية خاصة لفحص بعض الأنشطة التشغيلية لا يعني ذلك عدم قيام دائرة التدقيق بالفحص للأنشطة التي تم مراجعتها وفحصها من قبل وحدات

الرقابة الداخلية، ولكن بإمكان التدقيق الاعتماد على تلك تقارير وحدات الرقابة الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار بان ذلك لا يعفي التدقيق من المسؤولية عن تدقيق وفحص مدى التزام تلك الوحدات بالإجراءات الرقابية وتقييم الكفاءة والفعالية لأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة (المساعده، 2006، صفحة 63).

2.1.21. التدقيق الداخلي والامتثال للقوانين والأنظمة في البنوك.

تخضع جميع المؤسسات المالية البنكية إلى القوانين والتشريعات والأنظمة التي تنظم عملها وخاصة تلك التعليمات المرتبطة بالحوكمه، وتقوم سلطة النقد الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني حسب قانون الشركات بالإشراف على البنوك العاملة في فلسطين حيث تمارس سلطة النقد الدور الإشرافي والرقابي لفحص مدى التزام البنوك بتطبيق التعليمات والتشريعات والقوانين حيث تعتبر الجهة الوحيدة المخولة بمنح تراخيص تسمح فيها للمصارف بالعمل، وقد قامت سلطة النقد بإصدار تعليمات متعلقة بالحوكمة تعليمات رقم 10 لسنة 2017 بخصوص دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك. وقد كان الهدف من إصدار تلك التعليمات تحقيق الأمور التالية (سلطة النقد الفلسطينية، 2017):

1. تحقيق مبدا شفافية الإفصاح
2. الحماية لحقوق المساهمين والمودعين
3. تعزيز وتفعيل إدارة المخاطر.
4. التسهيل لعملية المراقبة والإشراف على أداء البنك
5. الزيادة للقيمة السوقية للمصارف وتعظيم ربحيتها.
6. التقليل للمخاطر المرتبطة بالأزمات المالية للمصارف.
7. الضبط لمخاطر الفساد في البنوك.
8. المحافظة على استقرار البنوك من الناحيتين المالية والاقتصادية.
9. تعظيم الربحية للمصارف وزيادة من قيمتها السوقية.

ويتوجب على مجلس الادارة إنشاء وظيفة الامتثال بحيث تكون مستقلة عن الادارة العليا وتتولى عملية تقييم ومراقبة مدى الالتزام بالسياسات والتشريعات و الأنظمة الداخلية والخارجية وتعتبر خط الدفاع الثاني في بنك بهدف مواجهة أي مخاطر قد تهدد البنك(Dessie, 2017) .

وقد أكدت سلطة النقد الفلسطينية أيضا في تعليماتها رقم 10لسنة 2017 بانه يقع على عاتق مجلس الادارة في البنوك إنشاء وظيفة لمراقبة الامتثال بحيث تكون تبعيتها إما للجنة المراجعة والتدقيق أو للجنة إدارة المخاطر، وقد عرفتها بانها وظيفة مستقلة تقوم بتقديم النصح والإرشاد وتعمل على رفع

تقارير متعلقة بعدم التزام البنك للقوانين والتشـريعات والتعليمات ، وتمثل دائرة الامتثال خط الدفاع الثاني حيث يقع ضمن مسؤوليتها التأكد من مدى التوافق ما بين السياسات الداخلية للبنك مع القوانين والأنظمة والتشـريعات المعمول بها، وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية مجموعه من المهام الواجب القيام وتنفيذها من قبل وظيفة مراقبة الامتثال نورد بعضها:

1. تقديم النصح والإرشاد للإدارة والإدارة العليا في الأمور المتعلقة بالامتثال واطلاعهم على أي تطورات في هذا المجال.
2. التأكد من وجود إجراءات رقابية تعمل كما يجب للسيطرة على تلك المخاطر التي تؤثر من الناحية القانونية لكافة وحدات البنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الادارة.
3. تلقي الشكاوى المتعلقة بالعملاء ودراستها وتحليلها وإيجاد حلول لها.
4. التأكد من مدى التزام البنك من التنفيذ والتطبيق للممارسـات السـليمة تحقيا لمبدأ اعرف عميلك.
5. رفع التقارير المرتبطة بالمخاطر المتعلقة بالامتثال وكيفية تعامل البنك معها وأدارتها.
6. رفع تقارير دورية لمجلـس الادارة أو للجنة المنبثة عن المجلـس حول مدى امتثال البنك ووضعهم باي تجاوزات قد تحصل مرتبطة بالامتثال للقوانين والأنظمة والتشريعات.
7. تدريب وزيادة الوعي لدى عاملي البنك فيما يتعلق بالتعليمات المتعلقة بالامتثال.
8. التواصل مع سـلطة النقد الفلسـطينية وتزويدهم بالتقارير المتعلقة بعمل الدائرة.
9. المشاركة باللجان المنبثقة عن الادارة التنفيذية بصفة مراقب أو استشاري.

وعلى الرغم من قيام وحدة الامتثال بالفحص لمدى التزام البنك بالتعليمات المتعلقة بالقوانين والأنظمة والتشـريعات إلا أن سـلطة النقد الفلسـطينية قد أوكلت تلك المهمة أيضـا لدائرة التدقيق لتقيمها وفعاليتها والتأكد من دقة تنفيذها.

2.1.22. المخاطر البنكية وتعريفها:

شهدت الصناعة البنكية تطورات كبيرة في الآونة الأخيرة نتيجة للعولمة و إدخال عنصر التكنولوجيا مما أدت إلى احتدام المنافسة بين البنوك وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد مسيرة القطاع البنكي , ومع زيادة المخاطر كان الزاميا على البنوك الاهتمام اكثر على بإدارة المخاطر من خلال ابتكار طرق و أساليب مالية تعمل على التقليل من المخاطر وإدارتها وتحكم بها (سمية، 2020) . وحيث تواجه البنوك مجموعه متنوعة من المخاطر التي تعيق ممارسة أنشـطتها، والتي ينشأ معظمها عن عوامل داخل أو خارج البنك ، وبفعل هذه العوامل تنشأ مشاكل وصعوبات التكيف نتيجة للتغيرات المحيطة بالبنك وهذا ما يفسر سبب تحمل البنوك دائمًا للمخاطر أثناء القيام بأنشطتها المختلفة ، ومدى هذه التهديدات والتدابير المتخذة للحد منها تعتمد في المقام الأول على الفعالية

لأنظمة مراقبة مصممه خصيصا للتعامل مع المتغيرات والاختلالات التي قد تحدث (جمعه، 2011، صفحة 50) .

ويختلف مصطلح المخاطر باختلاف القطاع الذي يستخدمه (Williams & Narendran, 1999) وكذلك تتعدد المفاهيم لمكونات لمخاطر المختلفة وتأثيرها له دور بتحديد درجة ادراك المخاطر ومكوناتها (Warwick, 2003) وقد حدد الباحثون لمفهوم المخاطر بطرق مختلفة فمنهم من عرفه انخفاض في إجمالي دخل المؤسسة (Macmillan. Guikema, (2008).) أو مخاطر الخسارة (Horcher, 2005)أو احتمال فشل جزء أو كل النظام قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب بها (Molak, 1997)أو عدم اليقين بشان التحقيق للنتائج المرجوة (Keegan, 2004) ويمكن تعريف مصطلح المخاطر أيضا بانه احتمالية تعرض البنوك لخسارة غير متوقعه ولم يكن مخطط لها مسبقا من قبل إدارة البنك، قد تؤدي في حال وقوعها إلى التأرجح في العائد والمنفعة المتوقعة على استثمار معين، وقد ينتج عن تلك المخاطر آثار سلبيه تؤثر على غايات البنك في تحقيق أهدافه المنشودة واستراتيجياته بنجاح ، فالمخاطر تعرف على أنها حالة يمكن حدوث تغير بشكل مغاير عن ما هو مرغوب فيه ومتوقع (حماد ص.، 2005). وكما يتم تعريفها على أنها احتمالية أن يتسبب حدث مستقبلي في خسارة أو ضرر للمتضررين مخاطر مادية أو معنوية، ولتجنب هذا الخطر تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى المواجهة والسيطرة أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بضمان المخاطر (ضمانات، تأمينات، الخ ...) (البكري ،2005: 126).

ومن خلال التعريفات المختلفة أعلاه يمكن الاستدلال على أن القاسم المشترك هو تجنب للأحداث أو الحدث التي من المحتمل حدوثها مستقبلا والتي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها كليا أو جزئيا وكما نود الإشارة إلى الفرق ما بين مصطلح المخاطر ومصطلح المشاكل هو أن المشكلة يمكن أن تكون نتيجة للمخاطر في المقابل فان المخاطر هي مصطلح مرتبط بأحداث متوقعه حدثت أو قد تحدث في المستقبل وكما أن مقدار الخطر الناتج عن الخطر يفوق الضرر الناتج عن المشكلة في المؤسسة (Ridha & ALnaji, 2013)

وكما نعلم، انه لا يمكن القضاء على المخاطر في البنوك بشكل كامل، ولكن إعداد نظام سليم وتحديد واضح لمخاطر النشاط البنكي يمكن أن يساعد في تقليل حدة العملية الخطيرة في البنوك (Allegrini ,2003:195)

وتتعرض البنوك والمؤسسات إلى نوعين مختلفين من المخاطر فالنوع الأول هو المخاطر النظامية وهي تلك المخاطر التي تكون غير الممكن تجنبها ولكن يمكن التقليل من أثارها السلبية والتعايش معها وكما يمكن الحد من الآثار السلبية والتعايش معها ويمكن التقليل من تلك المخاطر عن طريق

التوزيع في المحفظة الاستثمارية وإعداد خطط طوارئ تكون قادرة على مواجهتها فالمخاطر النظامية هي مخاطر متعلقة بالبيئة البنكية مثل مخـاطر السـوق والمخاطر السـياسية وأما النوع الثاني فهي المخاطر غير النظامية وهي تلك المخاطر المرتبطة بالبنك نفسه ويكمن معالجتها من خلال وضع سياسات تتناسب وإجراءات عمل البنك أو اختيار إدارة ذات كفاءة وخبرة والعمل المستمر لتأهيل كادر بشـري بالإضافة إلى التحسين المستمر لأنظمة الرقابة الداخلية للبنك والالتزام بأعمال الحوكمة الفضلى (عبد الكريم و ابو صلاح، 2007، صفحة 10) وكما ويتعرض البنك لنوعين من الخسائر وهي (keegan) :

1- الخسارة المتوقعة: وهي الخسارة التي يتوقع **البنك** أن تحدث مثل توقع عدم الوفاء بالدين بشكل أكبر في محفظة القرض والتي يقوم البنك بأخذ الاحتياطات المناسبة لذلك.
2- الخسارة غير المتوقعة: وهي الخسارة الناتجة نتيجة لأحداث معينة، ويعتمد البنك على قوة رأسماله لتفادي تلك الخسائر.

ويمكن أن تؤدي المخاطر إلى نتائج وقرارات مستقبلية غامضة (Doerig, 2000).

والجدير بالذكر وعلى ضوء ما سبق فيمكن القول بان تلك الـمخاطر ناتجة من خلال عدم التأكد من احتمالية حدوث الحدث، كعدم التأكد من نجاح مشروع معين، أو أن المقرض غير متأكد من استرداد قيمة القرض، وعلى ذلك فأننا نقول بأنها هي كل عمليه تنفذ من خلال عدم التأكد فانه ينتج عنها ربح أو خسارة وذلك باحتمال محدد.

2.1.23. المخاطر البنكية وأنواعها:

قام الباحثون بتصنيف المخاطر بطرق مختلفة على أساس تأثيرها (Campbell T. , 2008) ومنهم من صنفها بناء على أنها أحداث عشوائية قابلة للقياس أو غير قابلة للقياس (Malevergne & Sornette, 2005) ويمكن القول بانه يقع على إدارة البنك بذل أقصى جهد ممكن لتحديد المخاطر التي قد تتعرض لها مختلف عملياتها كون أن العمل البنكي يحمل في أعماله درجات مرتفعة من الـمخاطر وذلك بسبب اعتماده على أموال المودعين، حيث أن هذه الأموال قانونيا يمكن اعتبارها أموال مقترضه من الغير فيجب الحفاظ عليها بشكل كبير من حيث استغلالها وتشغيلها لتحقيق العائد البنكي المتوقع وتوفير الأمان والسيولة لتلك الأموال، ويمكن تصنف الـمخاطر البنكية لثلاثة أنواع رئيسه على النحو التالي : (حشاد، دليلك الى ادارة المخاطر المصرفيه، 2005)

1. المخـاطر المالية
2. مخاطر التشغيل (خاصة بالعمليات)
3. مـخاطر الأعمال

أولا المخاطر المالية:

وهي كل المخاطر التي تكون متصلة بإدارة مطلوبات البنك وموجوداته ، ويتطلب هذا الصنف من المخاطر إشراف ورقابه بشكل دائم ومستمر من خلال إدارة البنوك ،وذلك حسب السوق وتوجهاته والوضع الاقتصادي والعلاقة مع الآخرين، ويحقق البنك ربحا أو خساره من خلال إدارته لهذه النوع من المخـاطر ، ونشير إلى أهم وابرز أنواع المخاطر المالية : (الكراسنة، 2006)

ا- المخاطر الائتمانية : وهي من أهم المخـاطر التي يمكن أن يتعـرض لها البنك وحيث تعني درجة التقلب والاختلاف في الأرباح والتي يمكن أن تكون ناتجة عن خسائر القروض والاستثمار والتي تتمحور في الديون المعدومة ،مثل خطورة رجوع الطرف المقترض عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، أو احتمالية عدم استطاعة المقترض أو الطرف الثالث أن يفي بالتزاماته في الوقت المحدد للتسديد ما يؤدي لخسائر اقتصاديه تمتد لتصل لتكلفة الفرص الضائعة والبديلة في استخدام الأموال وتكلفة المتابعة للقرض المتعثر , ويمكن للبنك التخفيض والحد من تلك المخـاطرة من خلال اتباع سياسة متحفظة عند الإقراض للتقليل من المخـاطر (هندي، 2006).

يوجد العديد من المسببات التي تؤدي إلى تعثر القروض وحدوث مخاطر الائتمان ، فهناك عوامل الخارجية المرتبطة بالظروف الاقتصادية العامة ، وهناك العوامل الخاصة بالبنك ذاته ، كعدم دراسة العميل المقترض بالشكل الجيد، أو عدم المتابعة الحثيثة للقروض ، وهناك عوامل خاصة مرتبطة بالعميل نفسه كاستخدامه للقرض لأهداف ليست كما تم الإعلان عنها عند منحه للائتمان أو أن هناك فشل في إدارة المشروع أو أسباب أخرى قد توصل العميل للتعثر (بدران، 2005).

حيث أشار المدهون أيضا بان هذه المخاطرة قد تنشا عن عدم رغبة العميل في سداد مديونية وقد أكد لنا بان هذه لمخاطرة قد تحدث نتيجة إما لأسباب وعوامل داخلية أو خارجية نذكر منها على سبيل المثال (المدهون ا.، 2011).

1) عوامل خارجيه:

- التغيرات في الاقتصاد العالمي مثل اتجاه السوق للركود أو الكساد أو حدوث انهيارات اقتصادية غير متوقعه في الأسواق العالمية.
- تغيرات غير متوقعه في حركة السوق تؤدي لخلق آثار سلبية على الطرف الآخر.

2) عوامل داخلية:

- عدم توفر سياسة ائتمانية واضحة رشيدة.
- وجود ضعف في السياسة التسعيرية داخل المؤسسة.
- وجود ضعف وإخفاق في المتابعة للمخاطر المرتبطة بالائتمان والرقابة عليها.

ويستخلص مما ذكر سابقا بان مخـاطر الائتمان تنشا من فشل المقرضين في سداد ديونهم سواء كانت كليا أو جزئيا وفي حال حصلت المؤسسة على أصل الأموال بالإضافة إلى الفوائد فانه هنا

تنعدم هذه المخاطرة، وفي حال الإفلاس أو مشاكل السداد قد يؤدي إلى خسارة البنك للعائد وجزء من أصل القرض، وقد استبدل عدد من المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة IASB مثل معيار IFRS7 و IAS39 بمعيار IFRS9 والمتعلق باحتساب المخصصات على التمويلات بالإضافة إلى تعليمات بازل الرقابية التي تساعد المؤسسات المالية في إدارة المخاطر المالية (Boyd & De Nicolo, 2005)

ب- مخاطر السيولة : تعني عدم مقدرة البنك بالوفاء بالتزاماته بتاريخ الاستحقاق وذلك لعدم القدرة لدى البنك على توفير التمويل اللازم والضروري أو الأصول السائل، فإدارة مخاطر السيولة عبارة عن عمليه معقده في إدارتها حيث إن للبنك مصدرين للسيولة وهما الموجودات والمطلوبات فالموجودات تقل تلك المخاطرة في حال كان البنك يستطيع توفير السيولة من خلال قدرته على بيع تلك الموجودات لمواجهة الطلب المتزايد على السيولة، أما المصدر الآخر للسيولة فهو المطلوبات حيث تقوم البنوك بالاقتراض من الغير، وهو ما تفعله البنوك الكبيرة عند حاجتها الضرورية والماسة للسيولة. ولإدارة السيولة أهمية كبيره حيث من الممكن في حالة الفشل في إدارتها من قبل البنك يعني ذلك سقوطها كمؤسسه ماليه، لذا تهتم البنوك دائما بإدارة سيولتها لتتجنب عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها بتاريخ الاستحقاق ودون أن تتحمل البنوك أي خسائر غير متوقعه (المدهون، 2011).

ج- مخاطر السوق : تحدث نتيجة للتغير في الأسعار و السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي بشكل عام ، ويتم معرفة هذه الحالة بمخاطر الأسواق العامة، وبالنسبة لمخاطر السوق الخاصة فتحصل عندما يكون تغير بأسعار أصول أو أدوات متداوله بذاتها بسبب ظروفها الخاصة (خان و حبيب، 2003) .

ومخاطر السوق تقسم إلى ثلاثة أنواع:

1. المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار الصرف:

وهي المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار البيع والشراء للعملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية ، وذلك بحالة تملك البنك موجودات مقومه بالعملة الأجنبية ، حيث أن أسواق العملة الأجنبية تشهد تقلب حاد ما يجعله يتطلب رأسمال إضافي من اجل تغطية مخاطر سعر الصرف . (بدران، 2005).

ويمكن أن نعرفها بطريقة أخرى على أنها المخاطر الناجمة عن التداول بالعملات الأجنبية وحدوث تقلب في أسعار العملات، وهذا ما يتطلب دراسة كاملة ووافيه عن أسبابها.

2. مخاطر سعر الفائدة:

وهي تلك المخاطر التي تقع على البنك جراء منحه قروضا بسعر الفائدة الحال " السائد " ومنحه تمويل تم الحصول عليه بسعر فائدة اقل، لأنه وجب خلال اجل القرض التمويل بسعر اعلى للفائدة. (الخطيب، 2005).

3. مخاطر تغيير في أسعار الأوراق المالية:

وهي الخسائر المحتمل وقوعها والتي من الممكن أن تواجه البنك بسبب التقلب في أسعار السندات والأسهم، وان من المهم القياس لمخاطر الأسعار من اجل تلاشي الخسارة المحتملة والتأكد من أن تأثير هذه الخسائر على رأس المال ليست بالشكل الكبير (سلطة النقد، دائرة البحوث,2008)

2- مخاطر التشغيل : ويظهر ذلك نتيجة لضعف أنظمة الرقابة والضبط الداخلية ، أو لضعف في كفاءة الشخوص العاملة، أو لحدوث ظروف خارجيه، والتي تعمل جميعها على وجود خسائر غير متوقعه مثل الاحتيال المادي أو الاختلاس أو التزوير أيضا وغيرها من تلك الأسباب (الكراسنه، 2006)

3- مخاطر الأعمال: وهي مخاطر مصنفة كالتالي:

- المخاطر القانونية تحدث في حال الانتهاك للقوانين أو الضوابط المفروضة، وخاصة المتعلقة منها بمكافحة غسل الأموال، أو عدم الوضوح في تحديد الالتزامات القانونية والحقوقية التي قد تحصل نتيجة العمليات البنكية الإلكترونية، أو نتيجة عدم توفر القواعد الهامة من اجل حماية المستهلكين في عدد من الدول، أو عدم المعرفة القانونية ببعض الاتفاقيات المتعلقة باستخدام الوساطة الإلكترونية (الخطيب س.، 2005)
- المخاطر الاستراتيجية: وهي التي تنجم نتيجة لتنفيذ واتخاذ قرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المطلوب والمناسب، هذا ما يجعله يحقق الخسائر ويضيع فرص أخرى بديلة.
- مخاطر السمعة : وتكون بسبب عدم مقدرة البنك على إنشاء وبناء علاقات جيدة مع عملاءه والمحافظة عليها ، بحيث قد ينتج عن ذلك الأمر تدني الثقة بقدرة البنك للقيام بأنشطته والوظائف العامة للعمليات الخاص به ، كما تنشأ تلك المخاطر أيضا بالحالات التي يواجه بها العملاء مشاكل مع أي خدمه يقوم البنك بتقديمها ودون أن يقدم أي حل مقترح لتلك المشاكل بالإضافة إلى تكرار حدوث عدد من الأخطاء أو بسبب اختراق للنظام الخاص بالبنك نفسه من خلال الإنترنت أو إعطاء بيانات غير دقيقه وغير واضحة عن البنك وعن خدماته . (بدران، 2005)

2.1.24. مخاطر التشغيل:

نظرا للتزايد الكبير في الاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة، وزيادة الاعتماد بشكل كبير وملحوظ على التكنولوجيا، ومن خلال وجود منافسه قويه في سوق الخدمات البنكية، ونظرا لان البنوك تستعين بالخدمات التي توفرها الجهات الخارجية بشكل كبير ، ولمواجهة المخـاطر التشغيلية التي يمكن أن تنتج عن تلك النشاطات والتي تظهر بعدم كفاية العمليات الداخلية والنظم التي يتبعونها ، والخسارة التي يمكن أن تحصل بسبب التعامل مع الأشخاص، أو بسبب حصول أحداث خارجيه بدوره هذا أدى لزيادة الأهمية للمخـاطر التشغيلية، وصارت المحور الأساسي في إدارة المخـاطر ، لذلك وجب مراقبتها بوضع المزيد من الإجراءات والضوابط الرقابية من اجل السيطرة على أثارها السلبية والعمل على إدارتها بأسس سليمه، لذا من المهم التعرض لتلك المخـاطر بالمناقشة من اجل الوصول إلى الأسلوب الأفضل لإدارتها .

المخاطر التشغيلية هي تلك المخـاطر الناتجة بسبب الأخطاء البشرية أو الحوادث غير متوقعه، وهي مخاطر الخسارة غير المباشرة والمباشرة سواء كانت ناتجة عن عوامل داخليه أو الخارجية للمؤسسة.

وقد قامت لجنة بازل بتعريفها لمخاطر التشغيل على أنها الخسائر الناتجة عن أي خلل أو فشل أو عدم الكفاءة للعاملين داخل المؤسسة، أو المخـاطر الناشئة عن عوامل خارجية. (حشاد، 2004)

وقد تم تعريفها أيضا على أنها تلك المخاطر الناشئة عن ضعف الرقابة الداخلية أو العاملين أو عدم كفاية نظم المعلومات أو الفشل الفني ، الاختلاس ، الكوارث أو انتهاك أنظمة الرقابة (Miller, 2006)

ويعتبر مفهوم المخاطر التشغيلية Operational risk مفهوم اشمل من مفهوم مخاطر العمليات Operation Risk حيث أن مفهوم مخاطر العمليات مرتبط بالأنشطة التي يتم تنفيذها من قبل إدارة العمليات مثل المطابقات البنكية (عبد الكريم و ابو صلاح، 2007). وقد ظهر مصطلح مخـاطر التشغيل رسـميا وصياغته في عام 1991 من قبل لجنة كوزو COSO لإدارة المخـاطر وقد تطور تعريف المخـاطر التشغيلية بسرعة كبيرة في السنوات القليلة الماضية فقد تم تعريفها أولا بشكل شائع على أنها كل نوع من المخـاطر غير القابلة للقياس التي تواجهها البنوك ومع ذلك فقد أدى التحليل المستمر إلى تحسين التعريف إلى حد كبير فقد تم تعريف المخـاطر التشغيلية من قبل لجنة بازل كمخـاطر الخسـارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشـل للعمليات الداخلية ، والأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية(Khan, et al., 2023) .

وقد تم تقسيم المخاطر التشـغيلية الناتجة في المؤسـسة لنوعين رئيسين حيث ينتج عن هذين النوعين من المخاطر التشغيلية عمليات الخسارة بخصائص مختلفة تماما إحداهما مبني على العملية أو النظام والأخر يعتمد على الحوافز وهما (Jarrow R. , 2008):

1. مخاطر خسارة ناتجة عن نظام التشغيل الخاص بالمؤسـسة بما في ذلك الفشـل الداخلي للعمليات والمعاملات.
2. خطر الخسائر الناتج بسبب تكاليف الوكالة بما في ذلك الاحتيال وسوء الادارة.

ويندرج تحت المخاطر التشغيلية مجموعه من المخاطر وهي:

1- المخاطر القانونية : وتظهر من خلال عدم الوضوح في العقود المالية حيز التنفيذ (خان و حبيب، 2003)

2- مخاطر السمعة : وهي المخاطر الناتجة عن وجود انطباع سلبي اتجاه البنك، والذي بدوره يجعل العملاء ينتقلون لمصارف أخرى منافسه، وأسباب ذلك يعود إلى: (حشاد، دليلك الى اداره المخاطر المصرفية، 2005، صفحة 348).

- تصرفات عاملي البنك.
- عدم قدرة العاملين على تقديم الخدمة لعملاء البنك بالسرعة والجودة اللازمة
- ضعف الثقة لدى العملاء بسرية البنك.

3- مخاطر التوثيق: ناتجة عدم توفر التوثيق الضروري واللازم من اجل تعزيز لأنشطة والعمليات المتعلقة بالبنك، سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع العميل أو العلاقات الداخلية بين الأقسام والدوائر بالبنك، بالإضافة إلى عملية تنظيم للاتفاقيات والعقود المالية مع العملاء بطريقة خاطئة. (الرمحي، 2004).

وتنشأ احتمالية الخسارة الناتجة عن المخاطر التشـغيلية بسبب فشل أو عدم كفاية ما يلي (المدهون ، 2011):

1. العمليات الداخلية.
2. العاملين (اختلاس، سرقة، غش... وغيرها).
3. الأنظمة.
4. الأحداث الخارجية.

عناصر المخاطر التشغيلية

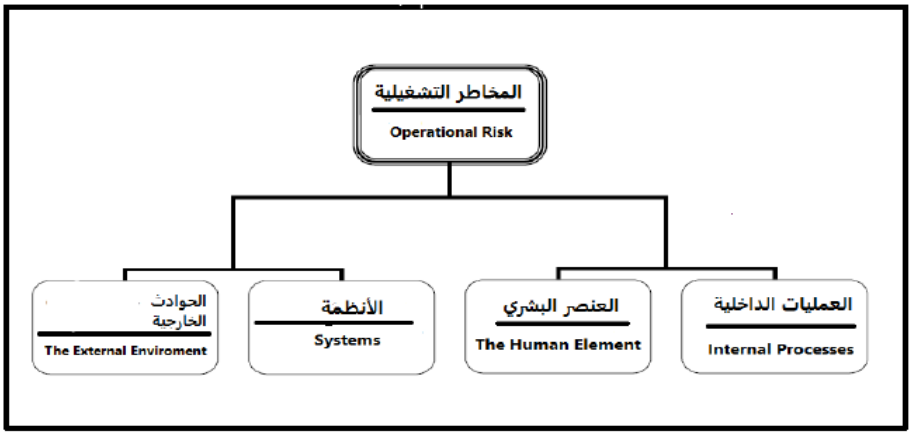

المصدر : إعداد الباحث

الشكل رقم (2) عناصر المخاطر التشغيلية

وهنالك بعض الحالات للخسائر التي قد تنشأ عن مخـاطر التشغيل على سبيل المثال (المدلل، 2007):

- اختلاس
- رشوة
- السرقة
- كوارث طبيعية مثل الزلازل والبراكين.
- احتيال سواء كان داخلي أو خارجي.
- الأخطاء الناشئة من عاملي الصندوق وعاملي العمليات.
- التجاوز للسقف الممنوح للعاملي عند تنفيذ الصفقات المالية حيث يتم تنفيذها خارج الصلاحيات المخولة له.
- فشل وتعطل للأنظمة التكنولوجية المستخدمة.
- وجود ضعف في أنظمة الحماية المستخدمة في المؤسسة.
- خسارة القضايا المرفوعة ضد البنك.
- الإهمال المتعمد والتأخر في تنفيذ بعض العمليات سواء كان بقصد أو غير قصد.
- الأخطاء المحاسبية.
- إفشاء معلومات سرية عن العملاء.
- تلف أو فقدان بعض المستندات المهمة.
- الخسائر الناتجة عن النزاعات والحروب.

- خسارة أصل من الأصول المملوكة للمؤسسة أو أصول المتعلقة بعملائها.
- فقدان أو تلف الوثائق الهامة والضرورية.

** مجمل الأخطار التي تواجهها البنوك وفقا لتعليمات بازل:

نوع الحدث	التعريف	أمثلة
الاحتيال الداخلي	خسائر بسبب أعمال تهدف إلى الاحتيال أو الاستيلاء على الممتلكات أو التحايل على الأنظمة والقوانين أو سياسة الشركة ويشترك فيها على الأقل شخص واحد من داخل البنك .	تعمد عدم الإبلاغ عن العمليات (الصفقات)، نوع الحركة/ أو العملية غير مجاز يؤدي لخسائر مالية، تقييم خاطئ للوضع المالي بشكل متعمد احتيال , احتيال ائتماني ودائع لا قيمة لها سرقة , ابتزاز , اختلاس , سلب , إساءة استعمال الأصول , إتلاف متعمد للأصول , تزوير احتيال باستخدام الشيكات المودعة , تهريب , استغلال غير مشروع للحساب , انتحال الشخصية , تهرب / عدم الالتزام بقوانين الضريبة , الرشاوي , تعاملات داخلية
الاحتيال الخارجي	خسائر بسبب أعمال تهدف إلى الاحتيال , الاستيلاء على الممتلكات والتحايل على الأنظمة والقوانين من جهة خارجية .	سرقة، سطو، تزوير، احتيال باستخدام الشيكات المودعة. ضرر ناتج عن التسلسل إلى النظام (قرصنة), سرقة معلومات تسبب خسائر مالية .
ممارسات العاملين وسلامة بيئة العمل	خسائر تنشأ بسبب حدوث ممارسات لا تتوافق مع قوانين و / أو اتفاقيات العمل، الصحة والسلامة للعاملين. سواء من خلال دفع تكاليف الإصابات	مشاكل تعويض العاملين، المنافع، وإنهاء الخدمة، أنشطة النقابات العمالية (الإضرابات). التزامات عامة (التعثر، السقوط ..... الخ)، الحوادث المتعلقة بصحة العاملين وقواعد السلامة العامة، تعويضات العاملين.

	الشخصية أو من خلال حالات التفرق والتمييز .	جميع أنواع التمييز .
تلف في الأصول المادية	خسائر بسبب دمار / تلف أصول مادية الناتجة عن كوارث طبيعية أو أحداث أخرى .	خسائر الكوارث الطبيعية وخسائر بشريه بسبب أحداث خارجية كالإرهاب والتخريب .
اضطراب العمل و توقف النظام	خسائر بسبب اضطرابات العمل وتوقف الأنظمة	الأجهزة، البرامج، الاتصالات، انقطاع الخدمات (الكهرباء، مياه ..... الخ).

2.1.25. إدارة المخاطر التشغيلية.

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها أسلوب علمي للتعامل مع المخـاطر المحضة من خلال توقع الخسـائر العرضية المحتملة والتصميم والتنفيذ للإجراءات التي من شـأنها الحد من الأثار المالية للخسائر إلى الحد الأدنى (Norman, Anna, & Jacob, 2010).

ويعتبر مفهوم ادارة المخاطر فن من فنون الادارة الغرض منه توفير معلومات عن المخـاطر المستقبليه من اجل اتخاذ القرار المناسب, وتختلف ادارة المخاطر باختلاف العناصر المكونة للخطر، ولا تتعتبر ادارة المخـاطر قيمة مضافة للمؤسسة بل هي ضرورية لانجاح وتحقيق الاهداف الاستراتيجيه للمؤسـسة(Lobo, Siqueira, Tam, & Zhou, 2019) .

وقد تم تعريف إدارة المخاطر على النحو التالي : تحديد المخاطر وتحليلها وتقييم الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة(Campbell T. , 2008) .

وتعتبر إدارة المخاطر البنكية من المواضيع التي يهتم بها المصرفيين عالميا حيث ازدادت أهميتها بعد الأزمة المالية (Sarens & Beelde, 2010) وقد أدت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى القاء الضوء على علم إدارة المخـاطر (Petitjean, 2013) كون أن ما يحكم على نشـاط البنوك هو كيفية الإداره للمخاطر المرتبطة بها وليس تجنبها ونتيجة لذلك فانه يقع على التدقيق والمراجع الداخلي الدور الأكبر في الحكم على مدى فاعلية البنك في إدارة ومراقبة المخاطر التي قد تواجه البنك مستقبلا (Norman, Anna, & Jacob, 2010).

ويعتبر قسم إدارة المخـاطر مستقلا في معظم المؤسسـات المالية ويكون مدير المخاطر مسؤولا عن التعامل مع عملية التحديد والتقييم والمراقبة للتهديدات التي يتعرض لها رأس مال المؤسسـة وأرباحها (Kerazan, 2016)، حيث يجب على البنك توكيل مهمة إدارة المخـاطر لدائرة يتمتع مديرها بالاسـتقلالية وتكون لدية الخبرة الكافية لتحديد المخـاطر التي تواجه البنك بشكل الذي يعزز

نظام الحوكمه والتنفيذ لمبادئها وهذه الوظيفة تعتبر احدى خطوط الدفاع عن التهديدات والتحديات التي تواجه البنوك (Nugrahanti, 2016) وكما ويجب على البنوك أن تكون على اطلاع مستمر بالمخاطر التي تتعرض لها المصاف (الصفار و الصفار، 2016) .

وتتضمن إدارة المخاطر التشغيلية ستة أبعاد تتكون كالاتي (Namazian & Eslami, 2011):

1. تحديد المخاطر: ويتم تحديد الخطر من خلال الخبرة والأدوات التحليلية.
2. تحليل المخاطر : هذه الخطوة هي تطبيق الاجراءات النوعية والكمية لتحديد مستوى المخاطر المرتبطه بأخطار محدده من حيث احتمالية حدوثها وشدة تأثيرها
3. تحليل الاجراءات الرقابية التي تتحكم بالمخاطر وتتضمن هذه الخطوة التحقق من الأدوات والاستراتيجيات المحددة التي تقلل من المخاطر او تخفيفها ولكل خطر، ويجب هنا النظر الى تكلفة الاجراء التصحيحي والتأكد من عدم وجود أي بدائل إن امكن.
4. اتخاذ القرارات الرقابية بحيث يتم اختيار القرار الأكثر أهمية.
5. التنفيذ للضوابط الرقابية: وحيث يقع على عاتق الإدارة إنشاء خطه لتطبيق الضوابط التي تم اختيارها ويحب على الإدارة أيضا توضيح الموارد والوقت اللازمين لضمان تطبيق الضوابط الرقابية.
6. الإشراف والمراقبة: وبعد الانتهاء من وضع الضوابط الرقابية يجب إعادة تقييمها من حين لآخر للتحقق من فعاليتها، وتبقى عملية الإدارة للمخاطر مستمر طيلة حياة نشاط المؤسسة.

2.1.26.خطوات إدارة المخاطر من ناحية عملية:

الخطة الأولى في إنشاء نظام فعال لإدارة المخاطر هو فهم الفروق النوعية بين أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسة (Kaplan & Mikes, June.2012) وهنالك مراحل متعددة تمر بها عملية إدارة المخاطر سيتم التطرق اليها بشكل مختصر وهي على النحو التالي (الغربي، 2020):

1. إنشاء نطاق لإدارة المخاطر وبحيث تأخذ بعين الاعتبار لكل من:

- اعتبارات داخلية والتي تأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية للمؤسسة والتي من خلالها تسعى المؤسسة لتحقيق أهدافها.
- الاعتبارات الخارجية ومن امثلتها القوانين والتشريعات والانظمة التي تسود في البلد التي تعمل بها المؤسسة بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد وغيرها من العوامل الخارجية.

2. فحص المخاطر وتتمثل بعدة نقاط:

- التعرف على المخاطر بحيث يتم تحديد قائمة بالمخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث خسائر للمؤسسة.

- تحليل المخاطر بحيث يتم قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمالية حدوثها ثم ترتيب الأولويات منها إلى عدة تصنيفات " المخاطر الحرجة والهامة وغير الهامة".
- تقييم المخاطر بحيث يتم المقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس المخاطر والتي تم إعدادها من قبل المؤسسة وعلية يتم اتخاذ القرارات اتجاه المخـاطر ذات الأهمية النسبية للمؤسـسة وفيما إذا كانت تلك المخاطر يجب قبولها ومعالجتها.

3. معالجة المخاطر بحيث يتم وضع المعايير لضبط هذه المخاطر لتجنبها أو تخفيف الخسائر المحتملة.

4. المتابعة والمراجعة: وتتمثل من خلال إما مراجع داخلي مستقل أو المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها وتعرف بالتقييم الذاتي self-assessment.

5. التواصل والتشاور: بحيث تكون هنالك حلقة اتصال وتشاور مستمر ما بين كافة أعضاء المؤسسة الداخليين والخارجين بهدف بناء خطة لإدارة المخاطر وآليات واضحة لإبلاغ أصحاب العلاقة باي عمليه تتم داخل المؤسـسة ورفع تقارير تتمتع بالنزاهة والمصداقية سواء من قبل إدارة التدقيق سواء الداخلي أو الخارجي لمجلس الادارة حول تقييم إدارة المخاطر وفاعليتها.

وقد أشار الأستاذ محمد الفاتح أيضا في كتابة " ادارة المخاطر في البنوك الاسلاميه الى ضرورة وجود مقومات اساسية لادارة المخاطر تتمثل بالآتي:

1. رقابة فاعلة من قبل مجلـس الادارة والادارة التنفيذيه بمعنى الاشراف الفعلي من قبلهم وبحيث يتم اعتماد اهدف واسـتراتيجيات ادراة المخاطر بحيث تتناسب والوضع المالي للمؤسسة، وأما بخصوص الادارة العليا (التنفيذية) فيجب ان تقوم وبشكل مستمر بالتنفيذ للتوجيهات التي يتم إقرارها من قبل مجلـس الادارة.
2. كفاية السياسات بمعنى انه يقع على مجلـس الادارة والادارة التنفيذيه العمل على ضرورة ان تتناسب سياسات ادارة المخاطر مع المخاطر التي تنشا في البنك.
3. كفاية الرقابه والانظمة المعلوماتيه بمعنى توفير نظم معلومات قادر على تزويد الادارة بالتقارير اللازمة وبالوقت المناسب حول اوضاع البنك المالية.
4. الكفاية لأنظمة الضبط وتطبيقاتها بما فيها التحديد للصلاحيات والفصل للمهام " الوظائف" حيث يعتبر الفصل في المهام الركيزة الأساسية في إدارة المخاطر.

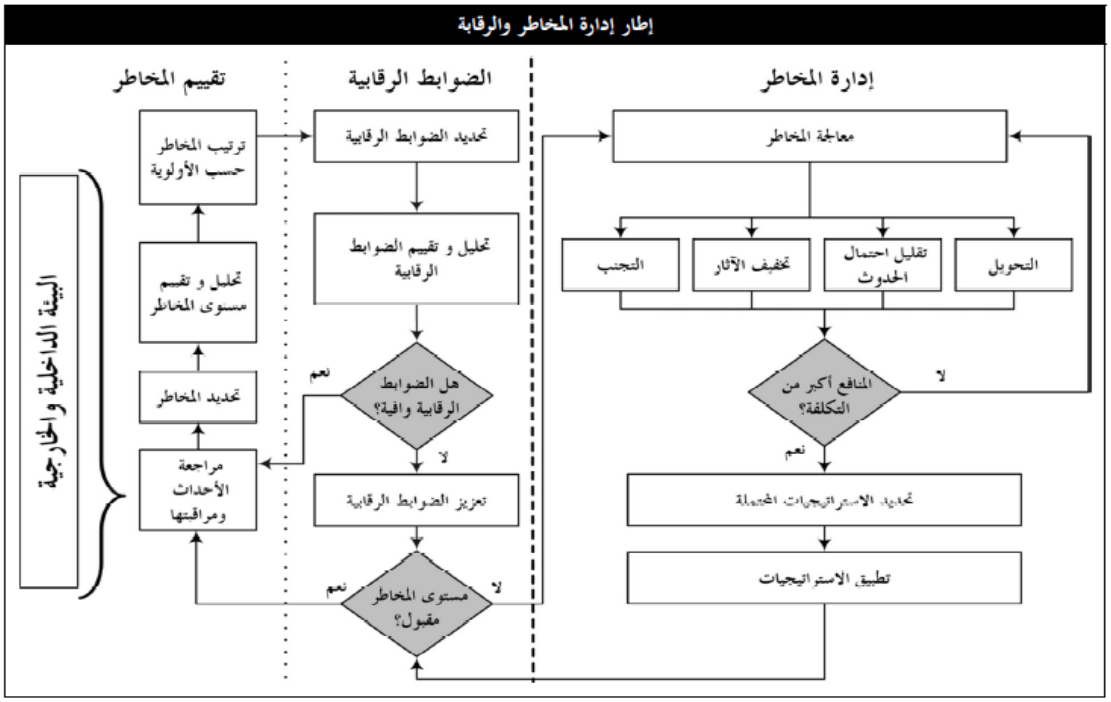

الشكل رقم (3) إطار ادارة المخاطر والرقابة

إعداد: Power Resources Corporation 2019 p80-2

ويمكن القول بانه يتعين عل كل مدير من مدراء وحدات البنك ، التوثيق والابلاغ عن جميع انواع الاخطاء والخسارة التشغيلية التي قد تحدث في الوحدة لدائرة ادارة المخـاطر التشغيلية، وعلى ان يتم التقييم للمخـاطر وللاجراءات الرقابية بشكل شهري من قبل مديري الوحدات المختلفة ، مع العمل على تزويد نتائج فحصهم لدائرة ادارة المخاطر التشغيلية ، وعلى ان تقوم دائرة التدقيق بالعمل على زيادة الزيارات الميدانية لكل وحدة من الوحدات التي تكون بيئتها الرقابية ضعيفة ، وعلى مدراء الوحدات التي تكون بيئتها الرقابية ضعيفة أن يضع الخطط التصحيحية للعمل على التصويب والمعالجة للضعف الحاصل في الوحدة بهدف الارتقاء بها لمستوى اعلى وافضل (المدهون ا.، 2011، صفحة 75).

2.1.27. الطرق المتبعة في إدارة المخاطر للحد من المخـاطر التشغيلية.

وتتكون المخاطر عادة في أي مؤسسة عاملة إلى نوعين من المخاطر وهما (PRC، الرقابة الداخليه والمخـاطر، 2016):

1. مخاطر يمكن إدارتها: وهي جميع المخاطر التي تقع تحت سيطرة المؤسسة حيث بالإمكان تحديد ضوابط وإجراءات يمكن لها الحد والتقليل من هذا النوع من المخاطر

2. مخاطر متبقيه: على الرغم من وتحديد للضوابط والإجراءات الرقابية يبقى جزء من تلك المخـاطر لا يمكن السيطرة عليها.

وهنالك طرق عديده بإمكان المؤسسة اتباعها للحد من المخاطر التي تواجهها المؤسسة وهي على النحو التالي (الرمحي، 2022):

1. رقابة على العمليات: بحيث يتم من خلالها مراقبة العمليات واتخاذ إجراءات رقابية تخفف من الخطر أو تمنع وقوعه.
2. مشاركة للخطر: إشراك أطراف خارجية أخرى في تحمل الخطر مثل منح قروض تجمع بنكي بحيث يتشارك البنوك في محفظة التمويل وبالتالي تقاسم الخطر.
3. التحويل للخطر بمعنى نقل الخطر لأطراف أخرى مثل شركات التامين.
4. القبول للخطر: يتم قبول الخطر.
5. التجنب للخطر: بحيث يتم تصميم إطار عملياتي فعال للمؤسسة لتجنب الخطر.

والإدارة الفعالة للمخاطر داخل المؤسـسة يجب أن تقوم بثلاثة وظائف بحيث تكون متماسكة ومترابطة بعضها البعض وهي كالاتي (الدروبي، 2009):

1. وظيفة وقائية: للوقاية من الخطر المتوقع أو التي يمكن توقعه قبل حدوثه.
2. وظيفة اكتشافيه: كشف المشاكل حال حدوثها والتعرف عليها ودراسة تأثيرها.
3. وظيفة تصحيحيه: تدارك آثار الخطر المكتشف وتلافيه والعمل على عدم تكراره.

2.1.28. أهمية وفوائد إدارة المخاطر التشغيلية:

الهدف الرئيس من إدارة المخاطر هو حماية أصول المؤسـسة من تعرضها لأي مخـاطر خلال تقديمها للخدمات المتعلقة بعملائها حيث تعتبر إدارة المخاطر من اهم الوظائف في المؤسسة نظرا للأهمية التي تلعبها في الاستمرارية لعمل المؤسسة وسلامة وجودها وبناء عليه تهدف إدارة المخاطر التشغيلية بشكل أساسي إلى (المغربي م.، 2020):

1. استقرار أرباح ومكاسب المؤسسة حيث تقلل إدارة المخاطر من التباين في الدخل الناشئ عن الخسائر المتعلقة بالمخاطر البحتة لأدنى مستوى ممكن.
2. استمرار نمو المؤسـسة وذلك من خلال حمايتها من أي تهديدات مرتبطة بعملها من خلال الوقاية من تلك المخاطر.
3. تعظيم القيمة وذلك من خلال تعظيم القيمة السوقية للمؤسـسة من خلال اتخاذ قرارات حكيمة في إدارة المخاطر.

وتكمن أهمية إدارة المخاطر في البنوك في الفوائد التي يمكن قياسها على النحو التالي: (Andersen, 2008):

1. تحسين الجودة.
2. تحسين إيرادات الأعمال
3. تحسين من عمليات اتخاذ القرار والتخطيط وتحديد الأولويات
4. زيادة كفاءة الموارد
5. تعزيز قدرة البنك على التنبؤ وتقليل إمكانية حدوث الفشل الذي قد يؤدي إلى كوارث وخسائر مالية.
6. تحسين احتمالات النجاح للمؤسسة في التنفيذ لخطط العمل وكما يشكل أداة أساسية لحوكمه أي بنك.
7. ضمان الرقابة لتحقيق الأهداف نحو الاستخدام الأمثل.
8. توفير تدابير وقائية ومعالجة التهديدات.
9. تمكين البنك من تصميم إجراءات لمعالجة التهديدات قبل الحدوث.

2.1.29. أسباب فشل إدارة المخاطر التشغيلية:

على الرغم من تزايد الاهتمام بإدارة المخاطر لا تزال العديد من المؤسسات تفشل في إدارة مخاطرها لأسباب عديده حيث يشتمل ذلك إلى افتقار المؤسسة إلى الخبرة في مجال إدارة المخاطر والنقص والمراقبة والرصد لأنظمة التحكم والفشل غير المتوقع في أنظمة الاتصالات وكذلك فشل العاملين في ادراك أهمية إدارة المخاطر، والتفاؤل المفرط وترتبط حالات الفشل بعوامل معرفية مثل قلة الخبرة أو قلة الوعي وكذلك الفشل في العوامل المتعلقة بأنظمة الاتصالات والتحكم ، فكان من الضروري والملح من وجود الية تتضمن سلسلة من الإجراءات يجب على المؤسسة تطبيقها لتقليل حالات الفشل والإخفاق في إدارة المخاطر وهي على النحو التالي (Ridha & ALnaji, 2013):

1. وضع عوامل الخطر في فئات يمكن تمييزها بوضوح (السوق، السيولة، الدائنين.. الخ.
2. اختيار سيناريوهات لتحليل كل خطر.
3. حساب المبلغ المتوقع للربح والخسارة لكل سيناريو.
4. التجميع لنتائج التحليل حسب الأقسام (المؤسسة، القسم..... الخ)
5. مقارنة النتائج الخاصة بكل خطر مع دليل إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.
6. وبشكل يومي التأكد من الخسائر لكل عامل خطر لا يتجاوز الحد الأقصى.

7. المراجعة المستمرة والمنتظمة للتأكد من وجود توافق حدود المخـاطر مع إرشادات المؤسسة.

ومن المهم للمؤسسات المالية للتغلب على الفشل كان لا بد من إنشاء دليل لإدارة المخاطر وألية تنفيذها، وعلى أن يتضمن الدليل الأمور والعناصر التالية (Banks & Dunn, 2003) :

I. أثر المخاطر في إعاقة تحقيق أهداف المؤسـسة

II. طرق تحديد المخاطر التي ينبغي التركيز عليها لتفاديها أو التقليل من الاحتمالية لحدوثها والحد من تأثيرها السلبي على المؤسسـة.

III. يضمن أن المخاطر التي تركز عليها المؤسـسة مهمة للجهات الخارجية للتأكد من أن الأطراف الخارجيون يفهمون مدى تأثير المخاطر على أداء المؤسـسة.

2.1.30. القياس وتقييم المخاطر:

قياس المخاطر وتقييمها هو الأساس في بناء الخطط لمواجهة أي خطر، والهدف من تلك العملية هو لتحديد ومراقبة المخاطر بغية الحد من تأثيرها على المؤسسـة بالإضافة إلى ذلك يعتبر الأمر ذو أهمية كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال والذي يتم الاعتماد عليه لاتخاذ القرار في تحديد نوع وحجم الاستثمارات على المستوى القصير أو الطويل (Rachev, 2008)

A. طرق قياس المخاطر الكمية:

1. أساليب إحصائية: حيث تساهم الأساليب الإحصائية في فهم ومتابعة ظهور الخطر وكذلك في تحديد النقطة المرجعية لتنبيه قسم متخذ القرار للتدخل في وقت مبكر لاتخاذ إجراءات وقائية أو علاجية، حيث تعتبر كل مؤسـسة وحسب طبيعة نشاطها مسؤولة عن تحديد المخاطر المسموح بها أو مدى تحمل المخاطر والدرجة التي يتحول فيها الخطر إلى تهديدات.

2. الأساليب التحليلية: حيث لا يعتمد هذا الأسلوب على افتراضيات لما يمكن أن يحدث في المستقبل بل التركيز على ما يمكن اكتسابه أو خسارته في موقف معين.

3. وضع السيناريوهات لقياس المخاطر حيث تستخدم هذه الطريقة المزيد من الافتراضات المرتبطة بتساؤلات ماذا لو.

4. التحديد للقيمة المعرضة للخطر وتضمن هذه الطريقة مجموعة من العمليات مثل:

1. التحديد لعمليات الاستقرار لأي نوع من أصول المؤسسة (نقد، سندات.. الخ)
2. تحديد مصفوفة الارتباط (العلاقات التاريخية وأسعار الفوائد وأسعار الصرف ... الخ)
3. تحديد فترة التحول إلى السيولة.
4. تحديد مستوى الثقة الإحصائية.

5. معيار الخسارة الكبرى: تفيد هذه الطريقة الأشخاص ذوي المخاطر المنخفضة لأنها تحدد ما هو المتوقع من الخسارة على افتراض أسوء السيناريوهات واستبعاد أفضل السيناريوهات.

B.الموازين الشخصية للقياس: عندما تفشل معادلات تقدير المخاطر، تعتمد المؤسسة على التجريب والخبرة والحدس وكما يمكن أيضا استخدام هذا الأسلوب جنبا لجنب مع المقاييس الكمية لتشكل إطار متكامل لقياس المخاطر.

2.1.31. مصفوفة المخاطر:

يمكن نظام التحكم في مخاطر المؤسسة من تحديد الأولويات التي تحتاج إلى التركيز عليها بناء على حجم المخاطر الحرجة التي تهدد بقاء المؤسسة أو المخاطر الأقل حرجا أو المخاطر التي لا يمكن أن تشكل تهديدا واضحا للمؤسسة ، ومصفوفة المخاطر تسمى أيضا مصفوفة الاحتمالية والتأثير ، وهي أداة تستخدم لفهم ومساعدة المؤسسة في تصنيف المخاطر في ضوء قيمة كل خطر ويتم احتسابها وفقا للمعادلة التالية:(Schwalbe, 2005)

القيمة = الخطر * درجة خطورة تأثير الخطر

2.1.32. لجنة إدارة المخاطر:

ووفقا لتعليمات الحوكمه والمعمول بها في فلسطين فانه يتوجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المخاطر عن ثلاث أعضاء، وبحيث تلتزم البنوك بعقد أربعة اجتماعات على الأقل للجنة المخاطر سنويا (تعليمات سلطة النقد 2017).

ويعد تواتر الاجتماعات لمجلس الإدارة مؤشرا على المشاركة النشطة والفعالة لمجلس الإدارة في صنع القرار الاستراتيجي. حيث يعد مجلس الإدارة أيضا قناة مهمة للمديرين للحصول على معلومات خاصة بالشركة والوفاء بدورهم الإشرافي (Hussain, Rigoni, & Orij, 2018)

2.1.33. العلاقة بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين إدارة المخاطر وإدارة التدقيق (Brody, 2003) حيث يتحمل مسؤولي إدارة المخاطر مسؤولية الجمع للعمليات التي من شانها توفير إدارة شاملة لمخاطر البنك أما المراجع الداخلي فهو مسؤول عن التحقق من أن التوصيات التي تم طرحها بشان إدارة المخاطر جيده (William, 2015) إن عملية إدارة المخاطر ووظائف التدقيق مهمة جدا لنجاح واستدامة عمل المؤسسة وتعتبر إدارة المخاطر عنصرا حيويا يعتمد على عدم اليقين بشان الأحداث أو النتائج التي من الممكن أن تحدث ولها الأثر الرئيس في تحقيق أهداف واستراتيجيات المؤسسة (Fredrick, 2014)وتتعلق إدارة المخاطر في المؤسسة بالتحقق في اربع مخاطر كبيرة وهي مخاطر السوق والائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية .Jarrow R)

(.T., 2000 وكما اسلفنا سبقا للتدقيق دور فعال في إدارة المخاطر فوظيفة التدقيق هي تقديم المشورة لكل من الادارة التنفيذية وإدارة المخاطر (Frigo & Anderson, 2011). وبالتالي فان الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي هو دور استشاري لمساعدة المؤسسة في تحديد وتقييم (Onumah, 2016)

كما يوجد تنسيق بين التدقيق وإدارة المخاطر مع الحفاظ على طابع الاستقلالية لهما حيث تستند إدارة المخاطر على إدارة التدقيق في عملها على تقييم إدارة التدقيق للمخاطر وتحديدها مستفيدة من خبرة التدقيق ، وكما أن المراجع الداخلي يعتمد في تنفيذ مهامه على ملف المخاطر الذي يتم بناءه من قبل إدارة المخاطر (Coetzee, 2010)حيث أن تنفيذ عملية التدقيق وفقا للنهج المبني على المخاطر تضمن الحكم على الضوابط الرقابية بانها تعمل بفاعلية (Griffiths, 2015).

وكما أننا نود أن نشير إلى وجود علاقة وطيده تربط عمل المدقق الداخلي وإدارة المخاطر حيث كانت إدارة المخاطر سابقا جزء من عمليه التدقيق ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين وما زال هنالك ترابط وثيق بينهما ويظهر ذلك في مستويات العلاقة بينهما أثناء الإعداد والتنفيذ لمهمة التدقيق على وحدات البنك حيث يظهر ذلك في مستويات العلاقة فيما يلي (المغربي م.، 2020):

1. مرحلة التخطيط: حيث يتم الاعتماد في تنفيذ مهمة التدقيق على ما يتم بناءه " إنشاء ملف المخاطر للوحدة" من قبل دائرة المخاطر.

2. مرحلة التنفيذ: يكون محور التركيز هو اختيار ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها وعلية فان المدقق الداخلي يوصي بزيادة فعالية الضوابط بالتعاون مع إدارة المخاطر.

3. مراجعة أوراق العمل: حيث تضاف المخاطر إلى أوراق عمل المدقق الداخلي ويتم صياغة التوصيات بالتعاون مع إدارة المخاطر.

4. مرحلة الإعداد لتقرير التدقيق حيث يتم وضع ما تم التوصل الية من نتائج خلال عملية التدقيق وبحيث يتضمن تقرير التدقيق المخـاطر والتوصيات ويتم رفعها للإدارة العليا والتي بدورها تصدر تعليمات لإدارة مخاطر التشغيل بالأخذ بتلك التوصيات.

5. مرحلة المتابعة: لتنفيذ ما جاء من توصيات نص عليها تقرير التدقيق بحيث يتم متابعتها والتقييم لنظام الرقابه والتاكد من قيام دائرة ادارة مخاطر التشغيل بالاخذ بالتوصيات.

وكما يظهر مجال التعاون المشترك بينهما ايضا من خلال السماح للمدقق بالمشاركة في اجتماعات ادارة مخاطر التشغيل والتي تهدف الى وضع الخطط والاستراتيجيات لادارة المخاطر في البنك بالاضافة الى انه يتم اعداد خطة التدقيق السنوية على اساس النهج المبني على المخاطر وذلك من اجل تحديد اولويات العمل وبما يتوافق مع اهداف البنك ومخاطر وحدات العمل.

كمان انه هنالك فوائد كثيرة بتنفيذ مهام دائرة التدقيق استنادا على ملف المخاطر التي يتم لوحدات البنك وهي على النحو التالي " بمعنى التدقيق المبني على المخاطر " وهي على النحو التالي (حماد ط.، 2007):

1. التغطية الاوسع لكافة اعمال البنك.
2. الفهم الاعمق للعمل.
3. التقليل من تكلفة التدقيق.
4. التسهيل والاتفاق مع الوحدات على خطط العمل اللازمة والخطط التصحيحية وكما يزيد ايضا من السرعة في التطبيق.

ونستخلص مما ورد أعلاه بانه يقع على مدير دائرة المخاطر المسؤولية الكبيرة في متابعه إدارة المخاطر حيث يعتبر احد الأعمدة الرئيسة والأساسية في فريق عمل إدارة المخاطر، وقد تختلف الأساليب التي تنتهجها المؤسسة في إدارة مخاطرها وفقا لتعقيد عملياتها وحجمها وفيما يلي إيضاح للأدوار التي يلعبها الأطراف الأخرين ذوي العلاقة (PRC، الرقابة الداخلية والمخاطر، 2016):

1. الادارة التنفيذية " المباشرة" حيث تكون معرفتها منحصرة في المخاطر التي تعمل بها.
2. الادارة العليا: حيث تقوم بالدور الإشرافي على مدير المخاطر
3. المدير التنفيذي لتدقيق: يقوم بتقديم تأكيدات حول مدى نجاعة عمل إدارة المخاطر.

وكما حددت معايير التدقيق رقم 2120 والمتعلقة بإدارة المخاطر الدور الذي يجب أن يقوم به التدقيق اتجاه إدارة المخاطر وفيما يلي اهم النقاط (auditors T. I., 2020):

1. نص المعيار بانه يجب على التدقيق تقييم مدى الفعالية في إدارة المخاطر ومساعدة المؤسسة في تحسينها.
2. تقييم جميع المخاطر في المؤسسة والمرتبطة بالعمليات التشغيلية ونظم المعلومات.
3. يجب على التدقيق الابتعاد عن ادارة المخاطر فعليا من خلال عدم القيام باي مهام ادارية، حيث ينحصر دور التدقيق في تحسين وتقييم عملية ادارة المخاطر.

وبهدف تعزيز والفهم لعمليه إدارة المخاطر قام معهد المدققين الداخليين بوضع نموذج متعلق بتحديد خطوط دفاع لثلاثة داخل المؤسسة وهي:

الخط الاول: الادراة التنفيذيه وهي المسؤولة على الحفاظ على البيئه الرقابيه لبيئه العمل حيث تقوم بمراجعة اجراءاتها الرقابية بشكل يومي.

الخط الثاني: ادارة المخاطر والامتثال " التقيد" التي تقوم بدورها بتصميم اطار ادراة المخاطر وتنفيذه من خلال خط الدفاع الاول.

خط الثالث: التدقيق من خلال تقديم تأكيدات حول عملية الحوكمه وإدارة المخاطر والرقابة.

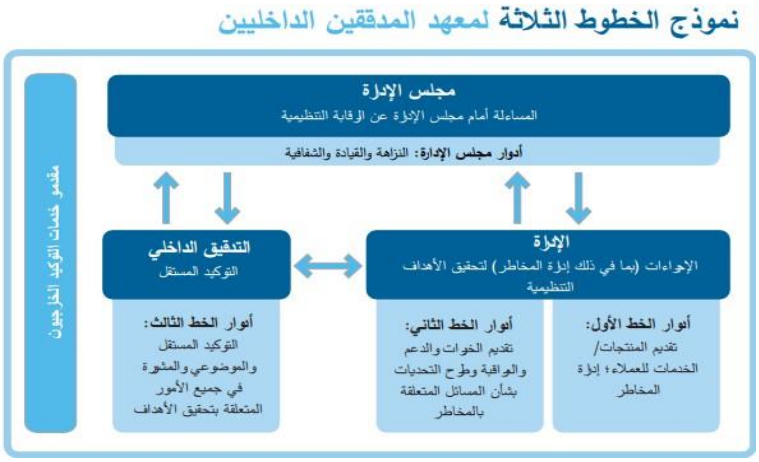

الشكل رقم (4) نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدقيين الداخليين

2.2.1.الدارسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية:

1. دراسة (بوعظمات، محمد حسين، سلوى حسين، 2022) المخاطر التشغيلية في البنوك الليبية ودور المراجع الداخلي في الحد منها دراسة ميدانية لبنك الوحدة.

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي بالحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الليبية "بنك الوحدة "كحالة دراسة والوقوف على أسبابها بالإضافة إلى التطرق إلى أهم السبل من اجل الحد من تلك المخاطر أو تخفيفها.

وقد توصل الباحث إلى الدور الإيجابي الذي يلعبه المدقق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية وقد أوصى الباحث بضرورة إشراك المدققين الداخليين في تصميم النظم المحاسبية واخذ أراءهم بالإضافة إلى ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين وبشكل مستمر بهدف الحفاظ على كفاءتهم ورفعها.

2. دراسة ضحوة عبد الحليم ،علواني ياسمينة 2020 " دور التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة دراسة حالة" .

تناولت هذه الدراسة إلى الدور الذي يلعبه التدقيق في إدارة المخاطر في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والسريعة، ولتحقيق أهداف الدراسة المرجوة تم العمل على تطوير استبانة لغرض جمع البيانات وتتكون العينة من 30 فردا، حيث أن الدراسة توصلت إلى وجود تنسيق فعال بين إدارة المخاطر وإدارة التدقيق وذلك من خلال الاستجابة السريعة لإدارة المخاطر بالإضافة

لأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ بعين الاعتبار المخاطر والتي تتعرض لها تلك المؤسسة وتوصلت أيضا" الدراسة لإدراك الكثير من المهتمين بالتدقيق بالدور الفعال الذي يقوم به التدقيق في إدارة المخاطر.

3. دراسة محمد انس نفاخ 2018 دور التدقيق في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في البنوك السورية".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ذلك الدور بالتدقيق للوقاية من المخاطر غير العادية بالبنوك السورية ومن اجل تحقيق أهداف تلك الدّراسة فقد تم العمل على تصميم استبانة مكونة من أربعة محاور مستندا في تصميمها للدراسات السّابقة والاطار النظري و تم توزيعها على المدققين الداخليين بالبنوك في سوريا حيث تم استرداد 44 استبانة صالحة وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك بإجراء دورات تدريبية سواء داخلية أو خارجية بمجال التّدقيق وإدارة المخاطر لإبقاء عامليها على اطلاع دائم بالتطورات المهنيّة، وكذلك لفت انتباه البنوك لأهمية الشهادات المهنية الدولية بالتدقيق لزيادة كفاء عامليها وضرورة أن تهتم البنوك في إدارة المخاطر لديها وخاصة المخاطر غير العادية ومعرفة دورها المهم في التعامل مع أنواع المخاطر المختلفة وتنفيذ ومتابعة خطط الطوارئ.

4. دراسة (أبو شعبان، 2016) بعنوان "دور التدقيق في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

ركزت هذه الدراسة إلى أن كفاءة المدقق الداخلي تعلب دور كبير في التعرف والتقييم للمخاطر التشغيلية حيث أن الصلاحيات الممنوحة للمدقق تلعب أيضاً دوراً كبيراً في تعزيز ذلك.

وَقد توصل الباحث لمجموعة من التوصيات نُجمل أهمها: على إدارة المؤسسة توظيف العدد الكافي من المدققين الداخليين حتى يتسنى لهم من القيام بتغطية تدقيق كافة نشاطات المؤسسة ضمن الإطار الزمني المحدد، وقد ركزت الدارسة أيضا على أهمية توظيف مدققين من ذوي المؤهلات والشهادات المهنية متخصصة في مجل التدقيق بالإضافة إلى التطوير المستمر للمدققين من خلال الدورات التدريبية بهدف الحفاظ على كفاءة فريق الدقيق وتنوع خبراتهم.

وكما أوصت الدراسة أيضا إلى ضرورة منح المدقق الداخلي مزيدا من الصلاحيات التي تكفل له القيام بعملة دون تدخل الإدارة التنفيذية وذلك من خلال إصدار التعليمات الداخلية التي تنص على ذلك.

كما أكد الباحث إلى ضرورة إشراك المدقق الداخلي في صناعة اتخاذ القرار، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام الجهات الرقابية والإشراقية " سلطة النقد "بمخاطر التشغيل على وجه الخصوص وإصدار التعليمات الرقابية التي تنظم ذلك.

5. دراسة حسين احمد دحدوح 2014: دراسة ميدانية بعنوان مدى مساهمة التدقيق في الحد من مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية في سوريا.

حيث تناولت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الإيجابي الذي يلعبه التدقيق الداخلي في حمايتها واستمراريتها والحد من المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك الإسلامية العمالة في سوريا "وعددها 3 "، وقد اعتمد الباحث على توزيع استبانة عدد70 في جمع المعلومات وقد أظهرت نتائج دراسته إلى وجود دور كبير وفعال للتدقيق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل وكما أوصى الباحث إلى ضرورة تفعيل دور التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر التشغيلية.

6.دراسة (رضوان، 2012): أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك العاملة في قطاع غزه.

اعتمد الباحث على توزيع استبانة عددها 33 على البنوك العاملة بقطاع غزة وتم استرداد 30 استبانة قابلة للتحليل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ما بين معايير السمات المرتبطة بالتدقيق " الاستقلالية، الكفاءة المهنية والموضوعية..) وبين إدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابيه أيضا بين معايير الأداء المرتبطة بالدقيق والمتمثلة (بالتخطيط، إدارة أنشطة التدقيق، إدارة الموارد) وبين إدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية. بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية في الدور الذي يلعبه التدقيق في إدارة المخاطر ووعي المدقق لآليات تطبيقها.

وقد نتج عن هذه الدراسة عدة توصيات أهمها ضرورة اهتمام الإدارة والجهات الإدارية بنشاط التدقيق الداخلي وتعزيز دور دائرة التدقيق في المؤسسة بالإضافة إلى إصدار التعليمات والتشريعات والقوانين التي تعزز مهنة التدقيق من حيث استقلالية تلك المهنة كما ركزت هذه الدراسة أيضا على أهمية حصول العاملين في مجال التدقيق على الخبرات والمؤهلات الكافية للقيام بدورهم على أكمل وجه بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية للمدققين للتعرف على أسلوب التدقيق المبني على المخاطر.

7. دراسة (الصواف، 2011) بعنوان "اثر الرقابة والتدقيق في تحجيم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية".

تناولت هذه الدّراسة كافة أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك التجارية العراقية والى إظهار دور الرقابة الداخلية والتدقيق في تقليل المخاطر والحد منها قدر الإمكان ، وقد تم توزيع استبانة عدد 30 على عاملي التدقيق العاملين في البنوك العراقية في الموصل وقد توصلت الدراسة إلى أن دور الرقابة الداخلية والتدقيق تخطى دورة في حماية الأُصول النقدية والدقة في العمليات المحاسبية بل اصبح يشمل كافة النواحي الفنية والإدارية التي تساعد البنوك في تحقيق

أهدافها وكما يعتمد تطبيق الرقابة الداخلية في البنوك بناء على حجم البنك وطبيعة عمله والمتطلبات الرقابية والتنظيمية وكما أن قوة وفعالية الرقابة الداخلية والتدقيق يقلل من المخاطر التشغيلية. ومن اهم التوصيات المتعلقة بالدراسة هو التأكيد على الهدف من الرقابة الداخلية والتدقيق هو تقليل وتقليص الأخطار والأخطاء التي يتعرض لها البنوك بالإضافة إلى تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية والتدقيق وكما أكدت أيضا على توسيع مجال عمل التدقيق ليشمل كافة أنشطة وأقسام البنك وبما فيها أنشطته الخارجية.

8. دراسة (إسماعيل،2010) إدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر في قطاع البنوك المصرية.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تكوين إطار شامل لمفاهيم إدارة المخاطر من خلال الدور الذي يلعبه المدققون الداخليون في إدارة المخاطر بالإضافة إلى جمع آراء المدققين الداخليين الخارجيين حول العوامل التي تؤثر على عمليات تدقيق إدارة المخاطر.

وتتمثل أهم نتائج الدراسة إلى علاقة قوية بين ملكية البنك وجودة عملية التدقيق القائم على المخاطر. وقد توصلت هذه الدراسة بان التدقيق يحتاج إلى إعداد وصياغة خطة سنوية توضح أهداف العمل ووقته بالإضافة إلى تخصيص وتوزيع موارده المتاحة على مختلف وحدات البنك وفقا لنهج التدقيق القائم على المخاطر. وقد أكدت الدراسة على أهمية اهتمام الإدارة بالتدقيق بهدف تعزيز قدراته وتطويرها.

9.دراسة حماد (2009) بعنوان: أثر إدارة المخاطر(التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق (دراسـة تطبيقيه على بنك الأردن).

تناولت هذه الدراسة الجوانب العملية التي اتبعها بنك الأردن في دراسته لإدارة المخاطر التشغيلية من خلال إجراء التعرف والفهم للإجراءات الرقابية المتبعة والمخاطر وأسس قياسها وترتيبها حسب الأهمية وإجراءات الجمع والتحليل للأخطاء التشغيلية وأسس معالجتها من اجل الحد من عدم تكرارها في المستقبل أضف إلى ذلك الممارسة السليمة والصحيحة لإدارة مخـاطر التشغيل بما يلائم ومتطلبات بازل 2 ، وذلك ومن اجل تحديد الفوائد التي من الممكن الحصل عليها من إدارته لتلك المخاطر ، وبعد النظر إلى الدراسة فقد تم توصلت الدراسة لنتائج أهمها تدني مستوى المعرفة عن أهمية أنظمه الرقابة المتعلقة بمخاطر التشغيل والذي أدى لحدوث الاحتيال، إضافة إلى أن المدققين الداخليين يفتقرون إلى التعرف على المخاطر التي تحمل في ثناياها مخاطر مرتفعة ، وتشير الدراسة إلى العديد من التوصيات منها الضرورة الملحة لتزويد مجلس الإدارة بأداء الرقابة على أنظمة الرقابة وفعاليتها ونشر المعرفة والوعي العام عن أهمية النظم والإجراءات الرقابة ، إضافة إلى رفع مستوى الكفاءة بالعمل وذلك بالتخلص من تلك الضوابط الرقابـة التي لا

تضيف للمؤسسة أي قيمة بمعنى أنها عديمة الفائدة، والعمل على مساعدة إدارة التدقيق والإدارة العليا بالتعرف على جميع المخاطر التشغيلية مرتفعة الأهمية ونقاط الضعف التي تواجه المؤسسة بهدف تقليل الأخطاء ومنعها لعمليات الاحتيال.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة عدي يوسف تميمي 2021 The role of internal audit in risk management from the Perspective of risk manager in the banking sector. حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر من وجهة نظر مديري المخاطر في البنوك في فلسطين مع استعراض مفهوم وأهداف ومبادئ التدقيق ودورة بإدارة المخاطر للمؤسسات البنكية العاملة في فلسطين وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العامل الأساسي في إدارة المخاطر هو كفاءة مديري المخاطر كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن التدقيق يركز في أعماله على تقييم إدارة المخاطر والتأكد من كفاءة ممارسات إدارة المخاطر في التعامل مع تلك المخاطر التي تواجهه البنك، وكما وضحت الدراسة إلى الدور الذي يلعبه التدقيق في تقديم النصائح والمقترحات والتوصيات لدائرة إدارة المخاطر للتغلب على تلك المخاطر التي تواجهها وكما هدفت الدراسة أيضا إلى استمرار العمل على تعزيز المهارات والمعارف وتطوير الذات للمدققين وتنويع القدرات والخبرات والمهارات لديهم للقيام بواجباتهم بفاعلية في تقييم إدارة المخاطر التي تواجهه تلك المؤسسة بالإضافة إلى تفعيل وزيادة التنسيق ما بين إدارة التدقيق وإدارة المخاطر.

2. دراسة kamil Omoteso and Musa Obalola(The Role of auditing in the management of corporate fraud 2015) حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة الداخلية في إدارة الاحتيال في الشركات حيث أن هنالك عوامل يجب أخذها عند إعداد أي ضابط رقابي وهي تكلفة الإجراء الرقابي بما في ذلك وظيفة التدقيق حيث توصلت الدراسة بانه بالإمكان من تقبل المخاطر في حال كانت تكلفة الإجراء الرقابي عالية جدا بعد اخذ الموافقات من الإدارة العليا لتقبل الخطر كما تطرقت الدراسة أيضا إلى أن أفضل الطرق لإدارة الاحتيال في المؤسسات هي من خلال إيجاد الضوابط الوقائية الموجهة للعاملين ومن أمثلة تلك الضوابط التنافسية في الأجور، الحزم والعقوبات، تجنب تحديد أهداف غير معقولة صعبة التطبيق والتنفيذ، وإيجاد بيئة عمل إيجابية داخل المؤسسة تطبق فيها الحوكمه.

3. دراسة Hysen Ismjli, Mimoza Ferati, Agon Ferati بعنوان The Role of internal) audit in Risk management – Evidence from private sector

(2017 وقد تناولت الدراسة إلى الدور الذي يلعبه التدقيق في إدارة المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على وظيفة التدقيق في الشركات الخاصة في كوسوفو ، وقد تم الاعتماد في جمع البيانات من خلال التوزيع لاستبانة قد تم توزيعها على رؤساء التدقيق لأكبر 21 شركة خاصة في كوسوفو وكما اعتمد على أسلوب المقابلات في الجمع للمعلومات واستنادا على الردود فقد تم الوصل في الدراسة إلى أن للتدقيق دور مهم للغاية في إدارة المخاطر ولكن هنالك مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجه دائرة التدقيق منها التقييد في الوصول لكافة البيانات والمستندات داخل المؤسسة بحجة سرية العمل اضف إلى عدم اهتمام الإدارة في رفد دائرة التدقيق بالعاملين ذوي الخبرات و المؤهلين لممارسة مهنة التدقيق فقا لمتطلبات المعايير اضف إلى ذلك عدم تخصيص الميزانية المحددة لدائرة التدقيق بهدف التطوير لعمل الدائرة من حيث شراء البرامج الألية والاشتراك في الدورات التدريبية.

2.2.2.التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة إلى دور التدقيق في إدارة المخاطر بشكل عام كما في دراسة (رضوان، 2012) ودراسة (نفاخ، 2018) ودراسة (ضحوة عبد الحليم ، وعلواني ياسمينة 2020) ودراسة (عدي يوسف تميمي 2021) فدراسة (رضوان ، 2012) ركزت دراسته في تناول اثر مقاييس جودة التدقيق في معاييرها الحديثة في إدارة المخاطر وكما أن دراسة (شعبان ،2016) تناولت دور التدقيق في تقييمه لمخاطر التشغيل للمصارف المتواجدة بقطاع غزة مشتملة في عينة دراستها إلى البنوك غير مرخصة وكما أن بعض الدراسات التي تناولت مخاطر التشغيل لم تعطي الأهمية لدور التدقيق كما في دراسة(حماد،2009) حيث تم التركيز في دراسته على دور الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر التشغيل.

وبناء علية فان ما يميز دراستنا عن باقي الدارسات السابقة بانها تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق في الحد من المخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين حيث اصبح عمل التدقيق لا ينحصر في الدور التقليدي للأمور المالية اضف إلى ذلك فان مخاطر التشغيل أصبحت ذات أهمية كبيرة لا تقل أهميتها عن المخاطر المالية نظرا للتنوع في العمليات البنكية وما يرافقها من المخاطر التشغيلية حيث من المحتمل أن يتعرض البنك إلى مخاطر تشغيلية تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة أو إفلاسه، وبناء عليه فان هذه الدراسة ستستكمل ما توصل الية الباحثين في الدراسات السابقة مع التركيز على دور التدقيق في الحد من المخاطر التشغيلية.

وكما يلاحظ الباحث وبما توصل اليه من دراسات إلى وجود نقص في الدراسات الأدبية التي تختص وتبين دور التدقيق في الحد من المخاطر التشـغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسـطين على وجه الخصوص.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

منهج الدراسة:

قام الباحث بإتباع المنهج التحليلي الوصفي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمد الباحث على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وثم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة، التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين العاملين في البنوك الإسلامية الفلسطينية وعددهم (25)، تم الاعتماد في الاختيار لمفردات عينة الدراسة على العينة الشاملة، "وهي عينة تمثل جميع المجتمع وقد تم توزيع الأداة على عينة الدراسة وقد استجاب لها (23) من المدققين الداخليين حيث أن اثنين منهم من المحافظات الجنوبية " مدينة غزة "لم يتمكن الباحث من التواصل معهم نظراً للظروف الراهنة، وهي التي شكلت عينة الدراسة.

وفيما يلي وصف لعينة الدراسة وخصائصها حسب متغيراتها:

جدول (3.1)

توزيع مجتمع الدراسة حسب بياناتها الديمغرافية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	20	87.0
	ماجستير	3	13.0
	المجموع	23	100.0%
التخصص	محاسبة	9	39.1
	إدارة أعمال	9	39.1
	العلوم المالية والبنكية	5	21.7

	المجموع	23	100.0%
المسمى الوظيفي	مدقق في قسم التدقيق	6	24.6
	رئيس قسم التدقيق	12	27.3
	مساعد مدير دائرة التدقيق	2	21.0
	مدير دائرة التدقيق	3	27.1
	المجموع	23	100.0%
تبعية المدقق الداخلي حيث يتبع مباشرة إلى	لجنة المراجعة والتدقيق في البنك	23	100.0
	المجموع	23	100.0%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سـنوات	7	30.4
	من 5 سنوات واقل من 10 سنوات	6	26.1
	من 10 سنوات واقل من 15 سنة	3	13.0
	15 سـنة، فأكثر	7	30.4
	المجموع	23	100.0%
الشهادات المهنية	محاسب قانوني فلسطيني PCPA	1	4.3
	مدقق داخلي معتمد CIA	1	4.3
	لا يوجد	21	91.3
	المجموع	23	100.0%
عدد الدورات المهنية	اقل من 5 دورات	5	21.7
	من 5 إلى اقل من 15 دورة	8	34.8
	من 15 دورة إلى اقل من 25 دورة	2	8.7
	25 دورة فأكثر .	8	34.8
	المجموع	23	100.0%
	تدقيق داخلي وإدارة مخاطر	8	34.8

مجال الدورات التي التحقت بها في عملك الحالي	تدقيق وإدارة وتقييم إدارة المخـاطر البنكية	14	60.9
	أخرى	1	**4.3**
	المجموع	23	100.0%

يلاحظ من الجدول رقم (3.1) توزيع مجتمع الدراسة حسب بياناتها الديمغرافية، حيث وضح الجدول المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسـبة الكلية لمجتمع.

أداة الدراسة

استخدم الباحث الاستبانة أداة لدراسته على مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في البنوك الإسـلامية الفلسـطينية وهم "البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني ومصرف الصفا "، وتضمنت الاستبانة محورين هما التدقيق بمجالاته (الكفاءة، وصلاحيات، والمراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية، ومراعاة امتثال البنوك للقوانين والتـشريعات الرقابية، والشمولية)، وإدارة مخـاطر التشـغيل.

وقد قام الباحث بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع البيانات، وذلك وفقًا للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدبيات النظرية المتعلق والمرتبطة بالتدقيق.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي تناولت في مواضيعها إدارة مخـاطر التشـغيل.
3. المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال هذه الدراسـة.

وقد تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من جزئين:

الجزء الأول: ويشمل على المعلومات الأولية (المتغير الديمغرافي) عن المستجيب (وهو المدقق الداخلي) الذي سيقوم بتعبئة الاستبانة.

الجزء الثاني: واشـتمل على (53) فقرة متنوعة موزعة على محورين وهما (التدقيق بمجالاته) (الكفاءة لدى المدقق الداخلي، وصلاحيات، والمراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي، ومراعاة امتثال البنوك للقوانين والأنظمة الرقابية، والشمولية)، وإدارة مخـاطر التشـغيل.

باستخدام لمقياس ليكرت الخماسي، حيث يبدأ بالدرجة (كبير جداً) وُتعطى (5) درجات، ثم (كبير) وتُمنح (4) درجات، ثم (متوسطة) وتُمنح (3) درجات، ثم (قليلة) وتمنح درجتين،

و(معدومة) وتمنح درجة واحدة. وقد قام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات الكبيرة والقليلة؛ إذ حسبت طول المدى وهو (5-1= 4) ثم قسمته على 5 فترات (5/4 = 0.8) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التَّالي، للفصل ما بين الدَّرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

المُتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.

المُتوسط الحسابي (3.41- 4.20 ويعادل 68.2%- 84.0) درجة كبيرة.
المتوسط الحسابي (2.61-3.40 ويعادل 52.2%- 68.0%) درجة متوسطة.
المُتوسط الحسابي (1.81-2.60 ويعادل 36.2%- 52.0%) درجة قليلة.
المُتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

صدق الأداة (الصدق الظاهري)

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة(الاستبانة) على مجموعة من المحكمين المختصين في شؤون الدراسات الاقتصادية والتمويل والتخصصات الأخرى ، وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة(الاستبانه) من حيث الصياغة للفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي خصصت له، إما بالموافقة عليها أو التعديلل صياغتها أو لحذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكِّمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، ولقد تكونت أداة الدراسة (الاستبانه) في حلتها النهائية من محورين و (53) فقرة ، وأصبحت أداة الدراسة في حلتها النهائية (ملحق1).

ثبات الأداة:

لقد تم الاستخراج لمعامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، Cronbach's Alpha والجدول 3.2 يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

جدول (3.2)

معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا،Cronbach's Alpha

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	الكفاءة لدى المدقق الداخلي	12	0.852
2	صلاحيات المدقق الداخلي	10	0.721
3	المراجعة لأنظمة الرقابة	9	0.689
4	مراعاة امتثال البنوك للقوانين والأنظمة الرقابية	6	0.761

5	الشـمولية لعمل المدقق الداخلي لكافة أنشـطة البنك	6	0.677
الثبات الكلي لمحور الـتدقيق		43	0.915
الثبات الكلي لمحور إدارة مخـاطر التشغيل		10	0.669

ويتضح من جدول رقم (3.2) أن معاملات الثبات لمحوري الاستبانة تراوحت بين (0.669-0.915) للمحور الثاني (إدارة مخاطر التشغيل) والأول (التدقيق =) في حين تراوح الثبات لمجالات المحور الأول (التدقيق) (0.677- 0.852) للمجال الخامس (الشمولية لعمل المدقق الداخلي لكافة أنشطة البنك) والمجال الأول (الكفاءة لدى المدقق الداخلي) وهي معاملات ثبات جيدة وتوفي لأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة

تم إجراء وتفيذ هذه الدراسة وفقاً للخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بحلتها الأولية ثم النهائية بعد التحكيم.

-التحديد لأفراد مجتمع الدراسة ثم توزيع الاستبانة عليهم واسترداد 23 استبانة صالحة للتحليل شكلت عينة الدراسة.

-قام الباحث بالتوزيع لأداة الدراسة على مجتمع الدراسة، واسترجاعها، وتم استرجاع (23) استبانة وتحليلها وجميعها استبانات صالحة للتحليل، وهي التي شكلت عينة الدراسة.

جدول (3.3) توزيع الاستبانات والمسترجع منها

البنك	عدد المدققين العاملين	الاسترداد
البنك الإسلامي العربي	11	11
البنك الإسلامي الفلسطيني	10	8
مصرف الصفا	4	4
المجموع	25	23

-تم الإدخال للبيانات المرتبطة بالاستبانة وتحليها ومعالجتها من خلال برامج الإحصاء (SPSS)

-تم استخراج نتائج الاستبانة وتحليلها ومُناقشتها، ومُقارنتها مع الدراسات السـابقة، وتم اقتراح التوصيات المناسـبة.

*** متغيرات الدراسة**

تضمن تصميم الدراسة للمتغيرات الآتية:

أ - المتغير الديمغرافي:

- المؤهل العلمي: وله مستويين (بكـالوريوس، وماجـستير)

- التخصص العلمي: وله ثلاثة مستويات (محاسبه، وإدارة أعمال، والعلوم المالية والبنكية)

- المسمى الوظيفي: وله أربعة مستويات (مدقق، ورئيس قسم، ومساعد مدير، مدير دائرة التدقيق).

- التبعية المباشرة: وله مستويين (مجلس إدارة البنك، ولجنه المراجعة والتدقيق في البنك)

- الخبرة في مهنة التدقيق: وله أربعة مستويات (اقل من 5 سنوات، ومن 5 إلى أقل من 9 سنوات، ومن 10 سنوات إلى أقل من 14 سنة، و15 سنة فأعلى)

- الشهادات المهنية: وله سبعة مستويات (محاسب قانونيCPA، ومحاسب قانوني عربيACCA، محاسب قانوني فلسطينيPCPA، محاسب قانوني بريطانيACCA، ومدقق داخلي معتمدCIA، وأخرى، ولا يوجد).

- عدد الدورات التدريبية: وله أربعة مستويات (أقل من 5 دورات، ومن 5 ولغاية 14 دورة، ومن 15 دورة ولغاية 25 دورة، 25 دورة فأعلى)

- مجال الدورات: وله أربعة مستويات (تدقيق داخلي، وإدارة مخاطر بنكية، وتقييم المخاطر البنكية، ومجالات أخرى).

ب - المتغير المستقل:

ويتمثل في استجابات المبحوثين من المدققين الداخليين في البنوك الإســـــلامية الفلسطينية على فقرات أداة الدراسة التي تتعلق بمحور التدقيق بمجالاته (الكفاءة، وصـــــلاحيات المدقق الداخلي، والمراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي، ومراعاة امتثال البنوك للقوانين والأنظمة الرقابية، والشمولية).

ج - المتغير التابع:

ويتمحور في الاستجابات للمبحوثين من المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية الفلسطينية على فقرات أداة الدراسة التي المتعلقة بمحور المرتبط بإدارة مخاطر التشغيل.

المعالجات الإحصائية

بعد الانتهاء من التفريغ لإجابات أفراد العينة تم ترميزها وإدخال بياناتها باستخدام الحاسب ثم إجراء المعالجة للبيانات إحصائياً من خلال استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد تم استخدام المعالجات الإحصائيات التالية:

1. التكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.

2. وتحليل الانحدار الخطي Leaner Regression لفحص أثر وعلاقة المتغير المستقل التدقيق بمجالاته (الكفاءة، وصلاحيات، والمراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية، ومراعاة امتثال البنوك للقوانين والأنظمة الرقابية، والشمولية) والمتغير التابع محور ادارة مخاطر التشغيل.

3. معادلة كرونباخ – ألفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات الاختبار.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

نتائج الفرضيات المرتبطة بالدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

تناول هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفقاً لأداة الدراسة المستخدمة، حيث سيتم الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس واختبار الفرضيات حسب استجابات عينة المبحوثين. وفيما يلي عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

نتائج فرضيات الدراسة

النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيس للدراسة

والتي نصت على: ما مدى إثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين؟

من اجل التحقق عن صحة الفرضية الرئيسة، فقد تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات الكلية للمحاور، واستخدم تحليل الانحدار الخطي (Leaner Regression) ونتائج الجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (4.1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة التقدير لمحوري الدراسة

رقم المجال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	الكفاءة لدى المدقق الداخلي	3.35	0.36	67.0	متوسطة
2	صلاحيات المدقق الداخلي	4.43	0.23	88.6	كبيرة جداً
3	المراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي	4.23	0.23	84.6	كبيرة جداً
4	مراعاة امتثال البنوك للقوانين.	4.26	0.26	85.2	كبيرة جداً
5	الشمولية.	3.96	0.33	79.2	كبيرة
الدرجة الكلية لمحور التدقيق		054.	0.20	81.0	كبيرة
الدرجة الكلية لمحور إدارة مخاطر التشغيل		4.34	0.24	86.8	كبيرة جداً

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يُستنتج من خلال البيانات في الجدول رقم (4.1) أن درجة مجالات محور (التدقيق) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.35) و (4.43) وهما المجالات (الكفاءة لدى المدقق الداخلي) و (صلاحيات)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.05). في المقابل كانت الاستجابة على الدرجة الكلية لمحور إدارة مخـاطر التشـغيل كبيرة جداً بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.34).

ومن أجل فحص القوة التنبئية لأثر التدقيق في الحد من مخـاطر التشـغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسـطين تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (***Leaner Regression***) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول ***4.2***: نتائج تحليل الانحدار لمدى تأثير التدقيق على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

المتغيرات	ملخص النموذج Model Summary			جدول تحليل التباين ANOVA				معاملات الانحدار Coefficients		
المتغير التابع(الحد من المخاطر التشغيلية)	R(معامل الارتباط	R2( ) معامل التحديد	(Adjusted R2(معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	درجات الحرية		مستوى الدلالة Sig.*	β معامل التأثير	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
المستقل: التدقيق الداخلي	0.656	0.430	0.403	15.852	1	الانحدار	0.001*	1.206	1.528	0.141
					21	البواقي		0.775		
					22	المجموع				

- يكون الأثر دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تدل النتائج إلى مدى صلاحية النموذج لاستخدام نموذج الانحدار الخطي، حيث يلاحظ وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) التدقيق على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ،وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (65.6%) من الحد من مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلـسطين من خلال التدقيق ، أي أن التدقيق له دور مهم وأساس في الحد من مخاطر التشـغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ، أما النسبة الباقية والبالغة

(34.4%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يعني أيضا أن هناك متغيرات مستقلة أخرى قد تلعب دورا أساسيا أو غير أساسي في الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ، وفي السياق نفسه ذاته ، بينت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted (R2) قد بلغ (0.430) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير التدقيق على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة (0.05) وهذا ما تؤكده القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.775)، بمعني كلما زادت درجة التدقيق يزيد معها الحد لمخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين. ويؤكد المعنوية لهذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (15.852) وهي داله عند المستوى ($0.05 \geq \alpha$)، كما بلغت القيمة ل (t) المحسوبة (1.528) عند مستوى الدلالة (0.141). وعليه فيمكن صياغة معادلة الانحدار على أنها:

الحد من مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين = 1.206 + 0.775 التدقيق.

أما بالنسبة لنتائج فرضيات الدراسة الفرعية، فجاءت نتائجها كما هو آت:

أولاً: نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى

والتي نصت على: هل تساعد كفاءة المدقق الداخلي على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين؟

من اجل التحقق من صحة الفرضية، فقد تم الاستخدام لتحليل الانحدار الخطي (Leaner Regression) ونتائج الجدول توضح ذلك:

جدول 4.3: النتائج لتحليل انحدار تأثير كفاءة المدقق الداخلي على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

المتغيرات	ملخص النموذج Model Summary			جدول تحليل التباين ANOVA			معاملات الانحدار Coefficients		
المتغير التابع(الحد من	R( ) معامل الارتباط	R2( ) معامل التحديد	(Adjusted R2)	F المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig.*	β معامل التأثير	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*

المخاطر التشغيلية)			معامل التحديد المعدل						
المستقل: **كفاءة المدقق الداخلي**	0.699	0.489	0.465	20.089	الانحدار	1	2.768	0.000*	7.832	0.000*
					البواقي	21	0.470			
					المجموع	22				

- **يكون الأثر دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

تدل نتائج التحليل إلى مدى صلاحية النموذج لاستخدام نموذج الانحدار الخطي، حيث يلاحظ وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لكفاءة المدقق الداخلي على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (69.9%) على الحد لمخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية من خلال كفاءة المدقق الداخلي ، أي أن كفاءة المدقق الداخلي لها دور مهم وأساس في الحد من مخاطر التشغيل ، أما النسبة الباقية والبالغة (30.1%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يعني أيضا أن هناك متغيرات مستقلة أخرى قد تلعب دورا أساسيا أو غير أساسي على الحد من مخاطر التشغيل ، وفي السياق نفسه ذاته ،بينت نتائج أن معامل التحديد المعدل (Adjusted (R2) قد بلغ (0.489) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير إدارة كفاءة المدقق الداخلي على الحد لمخاطر التشغيل عند مستوى دلالة (0.05) وهذا ما تؤكده القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.470)، بمعني كلما زادت درجة كفاءة المدقق الداخلي يزيد معها قدرة المدقق الداخلي على الحد من مخاطر التشغيل وهنا نقبل الفرضية إذ إن كفاءة المدقق الداخلي لها دور إيجابي في التوقع للمخاطر قبل حدوثها وبالتالي فان ذلك يقلل من التأثير للخطر أو منع حدوثة. ويؤكد المعنوية لهذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (20.089) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت القيمة لـ(t) المحسوبة (7.382) عند مستوى الدلالة (0.000). وعليه فيمكن صياغة معادلة الانحدار على أنها:

الحد من المخاطر التشغيل = 2.768 + 0.470 وكفاءة المدقق الداخلي.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة عدي يوسف تميمي 2021 التي أظهرت أن العامل الأساسي في إدارة المخاطر هو كفاءة مديري المخاطر وكما تتوافق أيضا مع دراسة (رضوان،2012) والتي

توصلت إلى انه يوجد علاقة إيجابية بين التطبيق لمعايير السمات والأداء وإدارة المخـاطر البنكية كون أن كفاءة المدقق الداخلي تزيد من توقعه من الاحتمالية لوقوع المخاطر قبل حدوثها.

ثانياً: نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية

والتي نصت على: هل تساهم الصلاحيات المخولة للمدقق الداخلي على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين؟

لأجل التحقق عن صحة الفرضية الفرعية الثانية، فقد تم الاستخدام لتحليل الانحدار الخطي (Leaner Regression) وكانت النتائج حسب الجدول يوضح ذلك:

جدول *4.4*: لنتائج لتحليل الانحدار لتأثير الصلاحيات المخولة للمدقق على الحد من المخاطر التشغيلية.

المتغيرات	ملخص النموذج Model Summary			جدول تحليل التباين ANOVA				معاملات الانحدار Coefficients		
(المتغير التابع الحد من المخاطر التشغيلية)	(R) معامل الارتباط	(R2) معامل التحديد	(Adjusted (R2 معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	درجات الحرية		مستوى الدلالة Sig.*	β معامل التأثير	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
المستقل: الصلاحيات المخولة للمدقق الداخلي	0.590	0.349	0.318	11.235	1	الانحدار	0.003	1.571	1.897	0.072
					21	البواقي		0.625		
					22	المجموع				

- يكون الأثر دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تدل النتائج بأنه يوجد هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للصلاحيات المخولة للمدقق على الحد من المخـاطر التشغيلية ، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (59.0%) من الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين من خلال منح الصلاحيات ، أي أن الصلاحيات المخولة للمدقق لها دور مهم وأساس في الحد من المخـاطر

التشـغيلية ، أما النسبة الباقية والبالغة (41.0%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يدل أيضا أن هناك متغيرات مستقلة أخرى قد تلعب دورا أساسيا أو في الحد من المخـاطر التشغيلية، وفي السياق نفسه ذاته ، بينت نتائج المرتبطة بالتحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted (R2) قد بلغ (0.31.8) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير الصلاحيات المخولة للمدقق على الحد من المخـاطر التشـغيلية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا ما تؤكده القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.625)، بمعني كلما تم منح مزيدا من الصلاحيات فانه يزيد معها دورة في الحد من المخـاطر التشـغيلية وهنا فإننا نقبل الفرضية فمنح الصلاحيات تمكن المدقق الداخلي من الوصول إلى كافة السجلات والبيانات اللازمة دون وجود أي قيود تذكر وعلية فان الصلاحيات تساعده على الحد من المخـاطر التشـغيل. ويؤكد عدم المعنوية لهذا التأثير لقيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (11.235) وهي دالة عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)، كما بلغت القيمة لـ (t) المحسوبة (1.897) عند المستوى الدلالة (0.072). وعليه فيمكن صياغة معادلة الانحدار على أنها:

الحد من المخاطر التشغيلية = 1.571 + 0.625 الصلاحيات المخولة للمدقق.

ثالثاً: نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة

والتي نصت على: هل يسـاهم الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييـمه للضوابط والإجراءات الرقابـية في الحد من المخـاطر التشـغيلية؟

من اجل التحقق عن صحة الفرضية الفرعية الثالثة، فقد تم الاستخدام لتحليل الانحدار خطي (Leaner Regression) ونتائجه وفقا الجدول أدناه توضح ذلك:

جدول 4.5: نتائج لتحليل الانحدار لتأثير الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييمه للضوابط والإجراءات الرقابية *على الحد من المخـاطر التشغيلية.*

المتغيرات	ملخص النموذج Model Summary			جدول تحليل التباين ANOVA			معاملات الانحدار Coefficients		
المتغير التابع(الحد من المخاطر التشغيلية)	R( ) معامل الارتباط	R2( ) معامل التحديد	(Adjusted R2(معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig.*	β معامل التأثير	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*

المستقل: **تقييم المدقق الداخلي للضوابط والإجراءات الرقابية**	0.416	0.173	0.134	4.390	الانحدار	1	2.534	0.048*	7.929	0.008*
					البواقي	21	0.427			
					المجموع	22				

- يكون الأثر دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

توضح النتائج إلى مدى صلاحية النموذج لاستخدام لنموذج الانحدار الخطي، حيث يلاحظ وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييمه للضوابط والإجراءات الرقابية على الحد من المخاطر التشغيلية ،وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (41.6%) من الحد من المخـاطر التشـغيلية من خلال الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييمه للضوابط والإجراءات الرقابية ، ، أما بالنسبة الباقية والبالغة (58.4%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يعني أيضا أن هناك متغيرات مستقلة أخرى قد تلعب دورا أساسيا أو غير أساسي على الحد من المخـاطر التشـغيلية ، وفي السياق نفسه ذاته ،أوضحت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted (R2) قد بلغ (0.173) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييمه للضوابط والإجراءات الرقابية على الحد من المخـاطر التشـغيلية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا ما تؤكده القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.427)، بمعني كلما زادت درجة مراجعة المدقق الداخلي للضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية يزيد معها الحد من المخـاطر التشـغيلية. وهنا فإننا نقبل الفرضية وهي تتفق مع دراسة (الصواف،2011) التي أكدت فيها بان قوة وفعالية الرقابة والتدقيق يقلل من المخاطر التشغيلية.

ويؤكد المعنوية لهذا التأثير لقيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (4.390) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت قيمة لـ(t) المحسوبة (2.929) عند المستوى الدلالة (0.008). وعليه فيمكن صياغة معادلة الانحدار على أنها:

الحد من المخاطر التشغيلية = 2.534 + 0.427 الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييمه للضوابط والإجراءات الرقابية.

رابعاً: نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة

والتي نصت على: مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية والرقابية في الحد من المخاطر التشغيلية؟

من اجل التحقق عن الصحة للفرضية الفرعية الرابعة، فقد تم استخدم تحليل الانحدار الخطي (Leaner Regression) وكانت النتائج حسب الجدول يوضح ذلك:

جدول 4.6: *نتائج* تحليل الانحدار لتأثير قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية والرقابية في الحد من المخاطر التشغيلية.

المتغيرات	ملخص النموذج Model Summary			جدول تحليل التباين ANOVA			معاملات الانحدار Coefficients		
المتغير التابع(الحد من المخاطر التشغيلية)	R( ) معامل الارتباط	R2( ) معامل التحديد	(Adjusted R2) معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	درجات الحرية		مستوى الدلالة Sig.*	β معامل التأثير	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
المستقل: **مدى إدراك المدقق الداخلي بامتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية**	0.104	0.011	0.0.6-	0.227	الانحدار 1		0.638	3.932	4.549	0.000*
					البواقي 21					
					المجموع 22			0.096		

- يكون الأثر دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تدل النتائج بأنه لا يوجد هنالك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية والرقابية في الحد من المخاطر وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (10.4%) من الحد من المخاطر التشغيلية من خلال **تأثير** قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية والرقابية في الحد من المخاطر التشغيلية ، أي أن *قيام* المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة

التشـريعية ليس لها دور مهم وأساس في الحد من المخــاطر التشـغيلية ، أما النسبة الباقية والبالغة (89.6%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يدل أيضا أنه هناك متغيرات أخرى مستقلة قد تلعب دورا أساسيا في الحد من المخـاطر التشـغيلية ، وفي السياق نفسه ذاته ، بينت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted (R2) قد بلغ (0.011) وهو ما يعكس المستوى الصـافي الضـعيف لتأثير مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة (0.05) وهذا ما تؤكده القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.096)، بمعني كلما زاد *مدى* قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية والرقابية يزيد معها الحد من المخـاطر التشـغيلية ولكن بصورة ضعيفة جداً ويعزي الباحث ذلك إلى وجود دائرة متخصصة تقوم بفحص التعليمات وهي دائرة الامتثال. ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير لقيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (0.227) وهي غير دالة عند مستوى (0.05 ≥ α)، كما بلغت قيمة لـ(t) المحسوبة (4.549) عند مستوى دلالة (0.000). وعليه فيمكن صياغة معادلة الانحدار على أنها:

الحد من المخاطر التشغيلية = 3.932 + 0.096 مدى إدراك المدقق الداخلي بامتثال البنك للقوانين والتشريعيات.

خامساً: نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة

والتي نصت على: ما مدى تأثير شمولية عمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك في الحد من المخـاطر التشـغيلية؟

من اجل التحقق عن صحة الفرضية الخامسة، فقد تم استخدم التحليل الانحدار الخطي (Leaner Regression) وكانت نتائجه في الجدول التالي:

جدول 4.7: نتائج لتحليل الانحدار لتأثير دور شمولية عمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك على الحد من المخـاطر التـشغيلية.

المتغيرات	ملخص النموذج Model Summary	جدول تحليل التباين ANOVA	معاملات الانحدار Coefficients

المتغير التابع(الحد من المخاطر التشغيلية)	R( ) معامل الارتباط	R2( ) معامل التحديد	(Adjusted R2(معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	درجات الحرية		مستوى الدلالة Sig.*	β معامل التأثير	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
المستقل: **الشمولية لدى المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك**	4850.	0.235	0.199	6.461	1	الانحدار	0.019*	2.937	5.290	0.000*
					21	البواقي				
					22	المجموع		0.355		

- **يكون الأثر دال إحصائيا عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05)**

توضح النتائج إلى مدى صلاحية النموذج لاستخدام نموذج انحدار خطي، حيث يلاحظ بأن وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتأثير الشمولية لعمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك على الحد من المخاطر التشغيلية ، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (48.5%) من الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين من خلال تأثير الشمولية لدى المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك ، أي أن هناك تأثير للشمولية لعمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك في الحد من المخاطر التشغيلية ، أما بالنسبة الباقية والبالغة (51.5%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يعني أيضا أن هناك متغيرات مستقلة أخرى قد تلعب دورا أساسيا أو غير أساسي في الحد من المخاطر التشغيلية ، وفي السياق نفسه ذاته ، بينت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted (R2) قد بلغ (0.235) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير شمولية عمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك على الحد من المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا ما تؤكده القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.355)، بمعني كلما زادت شمولية عمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك يزيد معها الحد من المخاطر التشغيلية وهنا نقبل الفرضية. ويؤكد المعنوية لهذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (6.461) وهي دالة عند مستوى (α ≤ 0.05)، كما

بلغت قيمة لـ (t) المحسوبة (5.290) عند مستوى دلالة (0.000). وعليه فيمكن صياغة معادلة الانحدار على أنها:

الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية = 2.937 + 0.355 تأثير الشمولية لدى المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (الصواف،2011) التي أكدت فيها إلى أن دور **الرقابة الداخلية** والتدقيق تخطى دورهما في الحماية لأصول النقدية والضبط للعمليات المحاسبية بل أصبح ليشتمل على كافة النواحي الفنية والإدارية التي تساعد البنوك في لتحقيق أهدافها، وقد أكدت أيضا على توسيع مجال التدقيق ليشمل كافة أنشطة وأقسام البنك وبما فيها لأنشطته الخارجية.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة التوصيات

المقدمة

مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

التوصيات

الفصل الخامس

النتائج وأهم التوصيات

نتائج الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1. هنالك دور إيجابي ومهم للتدقيق في الحد من المخـاطر التشـغيلية في البنوك الإسلامية /حيث أشارت النتائج أن مجالات محور(التدقيق) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة جداً وأن أدنى المجالات (الكفاءة) وأعلاها (صلاحيات)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة. في المقابل كانت الاستجابة على للدرجة الكلية لمحور إدارة مخـاطر التشـغيل كبيرة.
وبالنسبة لمجالات محور (التدقيق) كان أعلاها الصلاحيات يليها مراعاة امتثال البنوك للقوانين، ومن ثم المراجعة لأنظمه الرقابة الداخلية، بدرجة كبيرة جداً، يليها الشمولية لكافة أنشطة البنك، وأخيراً الكفاءة لدى المدقق الداخلي.

2. وجود تأثر إيجابي لكفاءة المدقق الداخلي على الحد من المخاطر التشغيلية بمعني كلما زادت درجة كفاءة المدقق الداخلي يزيد معها قدرته على الحد من مخاطر التشغيل حيث توصلت الدراسة إلى وجود كفاءة نسبية للعاملين في التدقيق وكما لوحظ عدم وجود اهتمام من إدارة البنوك بتعيين مدققين داخليين يمتلكون خبرات مهنية في مجال العمليات المتعلق بالمحاسبية بالإضافة إلى وجود ضعف في رفد دائرة التدقيق بعاملين مستقطبين ممن يحملون شهادات مهنية ، وتوصلت الباحث أيضا إلى وجود ضعف في التدريب الكافي والمستمر للمدققين حول الية عمل البنك اضف إلى ذلك عدم قيام البنوك باعتماد سياسة مستقلة معتمدة من مجلـس الإدارة بحيث تكفل للمدققين الحصول على التدريب المستمر بهدف تعزيز مهاراتهم.

3. وجود أثر إيجابي للصلاحيات المخولة للمدقق على الحد من المخـاطر التشـغيلية بمعنى كلما زادت الصلاحيات المخولة للمدقق يزيد معها الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين حيث أظهرت الدراسة بان المدققين الداخليين يمتلكون الصلاحيات التي تكفل القيام بمهامهم بشكل كبير جدا.

4. وجود تأثر إيجابي للدور الذي يقوم به المدقق الداخلي من خلال مراجعته وتقييمه للضوابط والإجراءات الرقابية على الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين،

بمعني كلما زادت درجة مراجعة المدقق الداخلي للضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية يزيد معها الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

5. وجود أثر إيجابي لمدى قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال البنك للقوانين والأنظمة التشريعية حيث يزيد معها الحد من المخاطر التشغيلية ولكن بصورة ضعيفة جداً وقد أظهرت الدراسة مدى اهتمام إدارة البنوك الإسلامية بالامتثال للقوانين والتعليمات إلى حد كبير جدا.
6. وجود أثر إيجابي لدور الشمولية في عمل المدقق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية فكلما زادت الشمولية لعمل المدقق الداخلي لكافة نشاطات البنك يزيد معها الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، إلا انه لوحظ عدم قيام دائرة التدقيق في تقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرج الباحث بعدة توصيات، منها:

1. يقع على عاتق الإدارة العليا في البنوك الإسلامية الفلسطينية ضرورة تعيين عدد كافي من المدققين الداخليين حتى يتسنى لهم القيام بإنجاز مهامهم بكفاءة وفعالية.
2. على الإدارة العليا تعيين مدققين داخليين ممن يتمتعون بالخبرات المهنية والعلمية المتخصصة وذلك بهدف تطوير عمل دائرة التدقيق الداخلي بما يتماشى مع المعايير الدولية لمهنة التدقيق والتعرف على المخاطر التشغيلية قبل حدوثها.
3. ضرورة قيام المصرف بتوفير التدريب الكافي حول كافة أعمال البنك عند تعيين المدقق الداخلي حتى يتسنى له التعرف على المخاطر التشغيلية المرتبطة بكل نشاط من أنشطة البنك ووحداته.
4. ضرورة اعتماد سياسة مستقلة من قبل مجلس الإدارة تخول المدققين الداخليين بالحصول على الحوافز والتدريب المستمر بهدف زيادة الكفاءة لدى المدقق الداخلي.
5. منح الصلاحيات اللازمة للمدقق في الوصول إلى أي مستند بما يكفل له القيام بمهامه.
6. على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ضرورة عقد دورات ورشات عمل دورية لكافة عامليه حول الية التعامل مع مخاطر التشغيل.
7. يقع على عاتق دائرة إدارة التدقيق ضرورة تقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك.
8. يقع على عاتق الإدارة العليا ضرورة الأخذ بتوصية المدقق الداخلي حول أنظمة الرقابة الداخلية بهدف التقليل أو الحد من مخاطر التشغيل.
9. تعزيز دور الاستقلالية لدائرة التدقيق من خلال التأكيد من قبل مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية بعدم التدخل في مجال عمل التدقيق.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابراهيم الكراسنه. (2006). اطر اساسية ومعاصره في الرقابه على البنوك واداره المخاطر. ابو ظبي: صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية.

احمد حلمي جمعه. (2011). المدخل الى التدقيق الحديث (المجلد الطبعة الثانية). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

احمد ميلي سمية. (2020). انعكاسات اتفاقية بازل II و III على إدارة المخاطر البنكية مع الاشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية. مجلة العلوم المالية والادارية، 4(2)، 27-46.

ام الخير حموده. (10 4, 2021). دور الحوكمة البنكية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية - دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعدلات البنائية. الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية وعلوم التسير - رسالة دكتوراة غير منشورة.

ايهاب مصطفى رضوان. (2012). اثر التدقيق على ادارة المخاطر . غزه: رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية.

خالد راغب الخطيب. (2010). مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص. الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر.

خولة حسين حمدان. (2015). لجنة التدقيق التشكيل والمهام دراسة مقارنة. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 1(19)، 428-459.

رشا حمادة. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 26(2)، 87-118.

رغدة المدهون. (2014). العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي. فلسطين: الجامعة الاسلامية بغزة.

زاهر عطا الرمحي. (2004). تطوير اسلوب للتدقيق مبني على المخاطر رسالة دكتوراه غير منشوره في المحاسبة. الاردن.

زاهر عطا الرمحي. (2022). الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير. عمان الاردن: امواج للنشر والتوزيع.

سعدي خديجة. (2015). الحوكمة في البنوك وفق مقررات لجنة بازل1و2و3 ودورها في ادارة المخاطر - دراسة حالة الجزائر. مجلة المدبر، 2(2)، 101 -123.

سلطة النقد الفلسطينية. (19 12, 2017). تاريخ الاسترداد 21 6, 2021، من https://www.pma.ps: https://www.pma.ps/ar/Legislation//BanksInstructions2013//bankinstructions2017(arEG)

سلطة النقد الفلســطينية. (9 12, 2017). تم الاسترداد من www.pma.ps: // https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Legislation/Instructions/Banks/2017/Instructions%20No.%2010%20of%202017%20Related%20to%20Manual%20of%20Rules%20and%20Best%20Practicies%20for%20banks%20Governance.pdf

سمير الخطيب. (2005). قياس واداره المخاطر في البنوك. الاسكندرية: منشاة المعارف.

شادي البجيرمي. (2011). دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر ، دراسة ميدانية في البنوك السورية. سوريا: جامعة دمشق.

شهاب احمد سعيد العزيزي. (2012). ادارة البنوك الاسلامية. الاردن: دار النفئس.

صالح حماد. (2005). اثر ادارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية. (صفحة 16). عمان: ادارة المخاطر واقتصاد المعرفه.

صبري ماهر مشتهى. (2013). العلاقة بين التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي من جهة نظر المدققين الخارجيين. مجلة الازهر بغزة، 15، 409-438.

طارق خان، و احمد حبيب. (2003). تحليل قضايا الصناعه الماليه. البنك الاسلامي للتنمية، صفحة 31.

طارق عبد العال حماد. (2007). ادارة المخاطر (افراد - ادارات -شركات - مصارف). الاسكندرية: الدار الجامعية.

عباس فاضل جياد. (2020). دور اجهزة الرقابية في تطبيق قواعد الحوكمة واثرها على الافصاح وجودة التقارير المالية. مجلة الاقتصادي الخليجي، 36(43)، 167 - 216.

عباس فاضل جياد. (اذار, 2020). دور الاجهزة الرقابية في تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على الافصاح وجودة التقارير المالية. مجلة الاقتصادي الخليجي، 43(2)، 167 - 216.

عبد الناصر ابو شهد. (2013). ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية. عمان - الاردن: دار النفائس.

عطاء الله احمد سويلم الحسبان. (2009). الرقابة الداخليه والتدقيق في بيئة تكنولوجيه المعلومات (الإصدار 2009، المجلد الطبعه الاولى). عمان، الاردن: دار راية للنشر والتوزيع.

علام حمدان، صبري مشتهى، و بهاء عواد. (2012). دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال - الجامعة الاردنية، 8(3)، 409-433.

علي بدران. (2005). الادارة الحديثة للمخاطر البنكية في ظل بازل 2. مجلة المحاسب المجاز، 23.

عماد صبيح الصفار، و سهاد صبيح الصفار. (2016). مجالات تكامل تطبيق مبادىء حوكمة البنوك مع بطاقة العلامات المتوازنة. مجلة الادارة والاقتصاد، 39(109)، 212-226.

كمال النونو. (2009). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية بغزة.

لمصادفه المختار طمبو عبد القادر. (2019). ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية. الجزائر: رسالة ماجستير جامعة احمد دارية.

محمد الدروبي. (2009). ادارة المخاطر في البنوك الاسلاميه. مصر.

محمد الفاتح محمد بشير المغربي. (2020). ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية. السودان: الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

محمد عبد الحميد عبد الحي. (2010). ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية. جامعة حلب: مذكرة رسالة ماجستير غير منشورة.

محمد علي الجابري. (2014). تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التامين العاملة في اليمن. صنعاء، اليمن: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية.

معهد المدققين الداخليين. (2013). المعايير الدولية لممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ترجمة " بودريته، زياد والباي،خلود وبريش،منير". تونس: معهد المدققين الداخليين.

مفتاح صالح. (2009). ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية. الملتقى العلمي الدولي حول الازمة الماليه والدوليه والحوكمه، (صفحة 7).

منور المساعده. (2006). دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات ادارة المخاطر في البنوك التجارية الاردنية. المملكة الاردنية الهاشمية: جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

منير ابراهيم هندي. (2006). الفكر الحديث في ادارة المخاطر ، الهندسة المالية باستخدام التورق والمشتقات. الاسكندرية: منشاة المعارف.

موسى مبارك ابو محيميد. (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II. 1 -123. القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية.

نبيل حشاد. (2004). دليلك الى بازل 2 المضمون والاهمية. عمان: مركز بحوث ماليه وبنكيه.

نبيل حشاد. (2005). دليلك الى اداره المخاطر البنكية. بيروت: اتحاد البنوك العربي.

نصر عبد الكريم، و مصطفى ابو صلاح. (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2. ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي الخامس. جامعة فيلادلفيا.

هادي التميمي. (2006). مدخل الى التدقيق من الناحيه النظريه والعليه (المجلد الطبعة الثالثة). عمان: دار وائل للنشر.

يوسف المدلل. (2007). رسالة ماجستير في دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري .

يوسف محمود جربوع. (2011). نظرية المحاسبة: الفروض المفاهيم والمبادئ والمعايير. غزة: المكتبة المركزية.

المراجع بالانجليزية

Khan, I. A., Akhter, S., Faiz, J., Khan, S., Amir, M., Shah, N. A., & Khan, S. (2023). Determinants of Credit Risk and Operational Risk in Banking Sector Evidence from Pakistani Banking Sector,. Journal of Financial Risk Management, 12, 15-27.

Aebi, V., Sabato, G., & Schmid, M. (2012). Risk management, corporate governance, and bank performance in the financial crisis. Journal of Banking & Finance, 36(12), 3213-3226.

Al-sayani, Y., Nor, M., & Amran, N. (2020). The influence of audit committee characteristics on impression management in chairman statement: Evidence from Malaysia. cogent Business and management, 7(1), 1-19.

Amoush, A. H. (2017). The Internal Auditing Procedures Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks. International Business Research,, 10(3), 203.

Andersen, T. (2008, 4). The performance relationship of effective risk management: Exploring the firm-specific investment rationale. Long Range Planning, 41(2), 155-176.

Arens, A. (2012). auditing and Assurance Services, Avision for the future ,Professional Practices framework for internal auditing. 215. Retrieved 1999

Armour, M. (2012). Internal control: Government framework and business risk assessment at Reed. . Elsevier, 19(5), 75-81.

Assenga, M. P., Aly, D., & Hussainey, K. (2018). The impact of board characteristics on the financial performance of Tenzanian firm. The international journal of business in society, 18(6), 1147-1176.

AtiKa. (2006). The role of internal auditing in evaluating the financial performance of the economic establishment.

auditors, T. i. (2023, 12 27). iia.org. Retrieved from https://www.theiia.org: https://www.theiia.org/en/certifications/cia/

Augusto, F. A. (June 2017). Internal Control on the Private Sector. Auditing Subject – Scientific Article, 1-16.

Banks, E., & Dunn, R. (2003). Practical risk management: An executive guide to avoiding surprises and losses. Chichester, England: John Wiley & Sons.

Basel Committeeon banking Supervision) .June, 2012 .(The internal audit function in banks , Bank for international Settlements .https://www.bis.org/publ/bcbs223.pdf : https://www.bis.org/publ/bcbs223.pdf

Bazerman, M., Morgan, K., & loewenstein, G. (1997). The Impossibility of Auditor Independence. Sloan Management Review, 38(4), 89-94.

Blagica Jovanova ،Aleksandar Kostadinovski و ،Olivera Trajkovska .(2012) .INTERNAL AUDIT IN BANKS IN A FUNCTION OF RISK MANAGEMENT

Boyd, J., & De Nicolo, G. (2005). The theory of bank risk-taking and competition revisited. The Journal of Finance, 60(3), 1329- 1343.

Brody, R. &. (2003). The New Role of Internal Auditor: Implications for Internal Auditor Objectivity. International Journal of Auditing, 4(2), 169-176.

C Mcdonnell ،D Kinsella ،E Healy .(2017) .Deloitte// .www.Deloitte.com: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/de/Documents/risk/IA%20High%20Impact%20Areas%202017.pdf

Campbell, T. (2008). Risk management: Implementing an effective system. Accountancy Ireland, 40(6), 54–66.

Campbell, T. (2008). Risk management: Implementing an effective system. Accountancy Ireland, 40(6), 54–66.

Coetzee, P. &. (2010). Perceptions on the Role of the Internal Audit Function in Respect of Risk. African Journal of Business Management, 3(13), 959-968.

Daniela, p., & Tamas , A. (2013). Internal Audit versus Internal Control and Coaching. Procedia Economics and Finance, 6, 694-702.

Deslandes, M., Fortin, A., & Landary, S. (2020). Audit committee characteristics and tax aggressiveness. Managerial Auditing Journa, 35(2), 272-293.

Dessie, A. G. (2017). A Critical Analysis of the Ethiopian Banking Law in Light of the Basel Committee on Banking Supervision's Corporate Governance Principles for Banks. Electronic Journal, 2, 108-125.

Doerig, H. U. (2000). Operational Risks in Financial Services: An Old Challenge in a New Environment. Credit Suisse Group. London: INSTITUT INTERNATIONAL D'ETUDES BANCAIRES.

Ferrira, i. (2008). The effect of audit committee composition and structure on the performance of audit committees. Meditari Accountancy Research, 16(2), 89-106.

Fredrick, S. G. (2014). An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya. International Journal of Business & Social Science, 5(6), 169-176.

Frigo, M., & Anderson, R. (2011). Embracing Enterprise Risk Management: A practical approach of getting started. Though leadership in risk management. COSO.

Griffiths, D. (2015). Risk-based internal auditing. Internal Auditor Journal, 12(9), 15-20.

Horcher, K. A. (2005). Essentials of financial risk management. John Wiley & Sons. Jeynes, J. (2002)., 47-56.

Hussain, N., Rigoni, U., & Orij, R. (2018). Corporate Governance and sustainability performance, analysis of triple bottom line performance. Journal of business Ethics, 149(2), 411-432.

Jarrow, R. (2008). Opration Risk. SSRN Electronic journal, 32(5), 870-879.

Jarrow, R. T. (2000.). Derivative Securities, second ed. South Western College. Cincinnati, Ohio.

Johnston, J., & Nowland, J. (2017). A research note: The informational benefits of CEO attendance-by-invitation at audit committee meetings. Journal of Contemporary Accounting & Economics,, 13(2), 108-118.

K., Kurunmäki, L & ,.O'Leary, T. Miller .(2006) .Accounting, Hybrids and the Management of Risk .Accounting Organizations and Society.945-940 ،(9)45 ،

Kaplan, R., & Mikes, A. (June.2012). Smart companies match their approach to the nature of the threats they face. Harvard Business Review. Retrieved from https://hbr.org/2012/06/managing-risks-a-new-framework

Keegan, M. (2004). The orange book: Management of risk—Principles and concepts. Norwich, England: HM Treasury.

keegan, M. (n.d.). Managment of Risk 'Principles and Concepts' (Vol. 2004). The orange book.

Kerazan, F. (2016). The Contribution of the Internal Audit Function in Risk Management. Journal of Management Research, 8(3), 1-25.

Larry, S. B. (2003). Internal audit of Sawyer,. Institute of internal auditors.

Lobo, G., Siqueira, W., Tam, K., & Zhou, J. (2019). Does SEC FRR No. 48 disclosure communicate risk management effectiveness? Journal of accounting and Public, 386(6), 1-26.

Macmillan. Guikema, S. D. ((2008).). A flexible count data regression model for risk analysis. Risk Analysis,. Risk analysis, 213–223. doi:10.1111/j.1539-6924.2008 .01014.x

Malevergne, Y., & Sornette, D. (2005). Extreme financial risks: From dependence to risk management. 21. doi:10.1007/b138841

Mcnally, j. (2013). The 2013 COSO framework and sox compliance . USA: The Committee of sponsoring organization of the Treadway commission.

Namazian, & Eslami. (2011, 5). Operational Risk Management . Austaralian Journal of Basic and applied Sciences , pp. 3240 - 3215.

Norman, C., Anna, M., & Jacob, M. (2010). Internal audit reporting lines, fraud risk decomposition, and assessments of fraud risk, Accounting. Organizations and Society, 35(5), 546-557.

Nugrahanti, T. P. (2016). Risk Assessment and Earning Management in Banking of Indonesia: Corporate Governance Mechanisms. Global Journal of Business and Social Science Review, 4(1), 1-9.

Olga Bubilek .(2017) .Importance of Internal Audit and Internal Control in an organization – Case Study .International Business Degree Thesis

Onumah, J. (2016). Effectiveness of Internal Control Systems of Listed Companys in Ghana.Accounting in Africa,. 48, 650-665.

Petitjean, M. (2013). Bank failuresand regulaion. Journal of Financial Regulation and Compliance, 21(1), p. 17.

Pickett, S. (2005). The essential handbook of internal auditing. Chichester: John Wiley & Sons. (8 ed.).

Ramamoorti, S. (2003). The Professional Practices Framework for Internal Auditing. Altamonte Sprigs,institute of internal auditors.

Reding, K., Sobel, P., Anderson, U., Head, M., Ramamoorti, S., Salamasick, M., & Riddle, C. (2013). internal auditing. Altomonte Springs, institute of internal auditors researh founation.

Ridha, M., & ALnaji, L. (2013). Developing country studies, 3(2), 60-71.

S. T., Stoyanov, S. V & ,.Fabozzi, F. J. Rachev .(2008) .Advanced stochastic models, risk assessment, and portfolio optimization: The ideal risk, uncertainty, and performance measures .Chichester, England: John Wiley & Sons.

Sarens, G., & Beelde, J. (2010). The association between corporate governance guidelines and risk management and internal control practices: Evidence from a comparative study. Managerial Auditing Journal, 25, 288-308.

Schwalbe, K. (2005). Introduction to project management. Boston, MA: Thomson Learning. Tansey, J. (1999)Cultural theory and risk: A review. Health Risk & Society.

Shortreed, J., Fraser, J., Purdy, G., & Schanfield, A. (2012). The future of internal audit role in enter prise risk managment.

Siqani, S., & Sekiraca, E. (2016, 2). The impact of internal audit inreducing credit risk in commercial bankin kosovo. European Scientfic Journal, 12(4), 1857-7881.

Sun, J., & Liu, G. (2014). Audit committees' oversight of bank risk-taking. Journal of Banking & Finance, 40(1), 376-387.

Tai, V. w., Lai, Y. H., & Yang, T. H. (2020). The role of the board and the audit committee in corporate risk management. The North American Journal of Economics and Finance, 48(1), 1-48.

auditorshttps://www.theiia.org/globalassets/documents/resources/the-iias-three-lines-model-an-update-of-the-three-lines-of-defense-july-2020/three-lines-model-updated-arabic.pdf .theiia.org/globalassets

The istitute of internal auditors .(2015) .https://na.theiia.org: https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definitionof-Internal-Auditing.aspx

V. Molak .(1997) .Fundamentals of risk analysis and risk management .New York: CRC Press.

Warwick, B. (2003). The handbook of risk. Chichester England: Chichester, England: John Wiley & Sons.

William, R. (2015). Auditing Risk Assessment & Risk Management Processes. The Institute of Internal Auditors Research Foundation, 31(3), 345-35

Williams, S., & Narendran, S. (1999). Determinants of managerial risk: Exploring personality and culture influences. The Journal of social psychology, 102–125. doi:10.1080/00224549909598365

الملاحق

ملحق رقم 1 أسماء المحكمين

اسم الدكتور	الجامعة
الدكتور محمد أبو شربة	الجامعة العربية الأمريكية
الدكتور شريف أبو كرش	الجامعة العربية الأمريكية
الدكتور عماد الحج علي	الجامعة العربية الأمريكية
الدكتور حمزة إسماعيل	الجامعة العربية الأمريكية

ملحق رقم (2)

الاستبانة

الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا
التمويل الإسلامي التطبيقي
2023/12/23

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين بهدف استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التمويل الإسلامي التطبيقي من الجامعة العربية الأمريكية.
أرجو التكرم من حضرتكم الإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحث بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة X على الإجابة التي ترونها ملائمة وكما يأمل الباحث أن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى العلمي لهذا البحث.

يرجى العلم بان جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وان إجاباتكم محاطة بالسرية والعناية العلمية الفائقة.

شاكرين لكم تعاونكم وحسن استجابتكم،

الباحث: عمر وهدان.

أولا: بيانات المدقق الداخلي:

1. المؤهل العلمي

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه .

2. التخصص:

☐محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐علوم مالية وبنكية ☐ أخرى، حدد (..... .....)

3. المسمى الوظيفي:

☐مدقق في قسم التدقيق الداخلي ☐ رئيس قسم التدقيق الداخلي

☐مساعد مدير دائرة التدقيق الداخلي ☐ مدير دائرة التدقيق الداخلي

☐ مدير دائرة التدقيق الداخلي

4. المدقق الداخلي يتبع مباشرة إلى:

☐مجلس إدارة البنك ☐ لجنة المراجعة والتدقيق في البنك

5. الخبرة في مهنة التدقيق الداخلي:

☐اقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات

☐من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة. ☐ 15 سنة، فأكثر

6. الشهادات المهنية: (يمكن اختيار أكثر من اختيار)

☐محاسب قانوني CPA ☐ محاسب قانوني عربي ACPA

☐محاسب قانوني فلسطيني PCPA ☐ محاسب قانوني بريطاني ACCA

☒مدقق داخلي معتمد CIA ☐أخرى، حدد(.....)

☐لا يوجد

7. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال عملك في التدقيق الداخلي:

☐اقل من 5 دورات ☐من 5 إلى اقل من 15 دورة

☐من 15 دورة إلى اقل من 25 دورة. ☐ 25 دورة فأكثر.

8. مجال الدورات التي التحقت بها في عملك الحالي :(يمكن اختيار أكثر من خيار)

☐تدقيق داخلي ☐ إدارة مخاطر بنكية

☐تقييم إدارة المخاطر البنكية ☐ أخرى ، حدد (.....)

المحور الأول التدقيق الداخلي:

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيير جدا	كبير	متوسط	قليله	معدومة
		5	4	3	2	1
البند الأول : (الكفاءة لدى المدقق الداخلي)						
1 .	عند تعيين مدقق داخلي يتطلب الحصول على شهادات مهنية.					
.2	عند تعيين مدقق داخلي يشترط وجود الخبرات المهنية في مجال العمليات المحاسبية.					
.3	يحصل المدقق الداخلي على التدريب الكافي حول الية عمل البنك.					
.4	يحصل المدقق الداخلي على دورات تدريبية دورية تساعده على مواكبة التطورات في مجال عمل التدقيق الداخلي.					
.5	وجود عدد كافي من المدققين الداخليين المستقطبين لدى دائرة التدقيق الداخلي الحاصلين على شهادات مهنية في مجال عمل التدقيق.					
.6	يحصل المدقق الداخلي على دورات تدريبية حول المخاطر التشغيلية في البنك					
.7	يطلع المدقق الداخلي على السياسات المعتمدة لمواجهه المخاطر التشغيلية والمحددة من قبل الإدارة.					
.8	يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة تكفل حصول المدقق الداخلي على الحوافز والتدريب.					
.9	تنفيذ مهمة التدقيق وفقا لخطة تدقيق متوافقة مع المعايير الدولية لمهنة التدقيق.					
10	يتم تكليف المدقق الداخلي بإنجاز مهام تنفيذية من قبل الإدارة التنفيذية للبنك.					
.11	التأكد من قبل المدقق الداخلي بتوفر الكادر البشري المؤهل لإدارة المخاطر في البنك.					
.12	يقوم المدقق الداخلي بتأكد من وجود الرقابة الثنائية (منشئ للعملية ومثبت مسؤول) عند تنفيذ العمليات في البنك.					
البند الثاني: (صلاحيات المدقق الداخلي)						
.1	يقوم مجلس الادارة بمنح الصلاحيات للمدقق الداخلي التي تكفل له القيام بمهامه.					
.2	لدى دائرة التدقيق الداخلي ميثاق معتمد من قبل مجلس الادارة يوضح غرض ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي.					
.3	يتمتع المدقق الداخلي بالحرية في اختيار النشاط الذي يود القيام به وفحصة					
.4	يتمتع المدقق الداخلي بالصلاحيات المطلقة بالوصول إلى كافة سجلات البنك.					
.5	يتم التجاوب مع المدقق الداخلي بحيث يتم الرد على جميع وطلباته لتنفيذ مهمة التدقيق.					

.6	لدى المدقق الداخلي صلاحية الجرد المفاجئ لأي من أصول البنك.					
7	يتمتع المدقق الداخلي بحرية الاتصال والتواصل مع كافة وحدات البنك					
8	لا يوجد تضارب في المصالح ما بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية					
9	يتمكن المدقق الداخلي بالحصول على أي استفسارات بخصوص المخاطر التشغيلية من الادارة.					
10	الصلاحيات التي يتمتع بها المدقق الداخلي تمكنه من تقييم إدارة المخاطر التشغيلية					
البند الثالثة: (المراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي)						
.1	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى الملائمة للإجراءات الرقابية الداخلية مع حجم البنك					
.2	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى الملائمة للإجراءات الرقابية الداخلية مع طبيعة العمليات التي ينفذها البنك					
.3	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من الفعالية للإجراءات الرقابية الداخلية على أنظمة البنك.					
.4	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من الكفاءة للإجراءات الرقابية الداخلية على أنظمة البنك.					
.5	يقوم المدقق الداخلي بالتقييم للإجراءات الرقابية الداخلية المانعة لحدوث الخطر.					
.6	يتحقق المدقق الداخلي من مدى الفعالية لنظم الرقابة التشغيلية للبنك.					
.7	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى التزام الادارة التنفيذية بالضوابط الرقابية الداخلية.					
.8	يقوم المدقق الداخلي برفع توصيات لمجلس الادارة حول التطورات في مجال عمل الرقابة الداخلية.					
.9	يتم التعديل على بعض إجراءات الرقابية الداخلية بناء على توصية المدقق الداخلي.					
البند الرابع : (مراعاة امتثال البنوك للقوانين والأنظمة الرقابية)						
.1	يتحقق المدقق الداخلي من قيام إدارة البنك بإصدار تعليمات للتقيد بالقوانين والأنظمة الرقابية في البنك.					
.2	لدى البنك منهجية ونظام محدد لقياس المخاطر التشغيلية لدى البنك					
.3	يتحقق المدقق الداخلي من قيام الادارة بوضع إجراءات مناسبة للتحقق من مدى التزام عاملي البنك بتطبيق القوانين والأنظمة الرقابية.					
.4	تقوم الادارة بوضع السياسات والاستراتيجيات للتخفيف من المخاطر التشغيلية التي لا يمكن قياسها.					
.5	يتحقق المدقق الداخلي ي من تطبيق التعليمات الواردة من سلطة النقد الفلسطينية					
.6	التعليمات الواردة من سلطة النقد لها دور فاعل في رفع كفاءة إدارة المخاطر التشغيلية					
البند الخامسة : (الشمولية لعمل المدقق الداخلي لكافة أنشطة البنك)						
.1	تشمل خطة التدقيق الداخلي السنوي جميع وحدات البنك					

.2	يشمل عمل المدقق الداخلي كافة أنشطة البنك (دوائره وفروعه وأنشطته الخارجية).					
.3	يقوم المدقق الداخلي بتحديد منهجية لتدقيق كافة أنشطة البنك استنادا إلى درجة المخاطر المتضمنة لكل وحدة في البنك.					
.4	تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك.					
.5	ساعدت شمولية عمل المدقق الداخلي في منع وقوع المخاطر المرتبطة بالعنصر البشري.					
.6	ساعدت شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية في البنك.					

المحور الثاني: إدارة مخاطر التشغيل

		درجة الموافقة				
		كبيير جدا	كبير	متوسط	قليله	معدومة
	الفقرة	5	4	3	2	1
.1	هناك سياسة مكتوبة للمخاطر التشغيلية في البنك الذي تعمل به.					
.2	يقوم البنك بتطبيق تقنيات إدارة المخاطر التشغيلية مثل تحليل أسباب للخسارة أو تحليل السيناريوهات.					
.3	يتوفر لدى البنك سياسة واضحة لتقييم المخاطر التشغيلية.					
.4	يقوم البنك برفع تقارير حول المخاطر التشغيلية إلى مجلس الادارة.					
.5	يتم إجراء مراجعة لسياسات وإجراءات العمل المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بشكل دوري بهدف تطويرها.					
.6	يعتبر فهم بيئة العمل والرقابة الداخلية من العوامل الرئيسية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر التشغيلية.					
.7	يعقد البنك ورشات تدريبية لكافة عامليه توضح طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية					
8	يقوم البنك بمراقبة المخاطر التشغيلية باستمرار بهدف تحسين العمليات والأنظمة وتدريب العاملين في البنك.					
9	يعتبر السماح لعاملي التدقيق الداخلي بإعطاء أفكار حول كيفية التحسين المستمر للعمليات والأنظمة وبالحد من المخاطر التشغيلية.					
.10	يتم رفع تقارير دورية لسلطة النقد حول المخاطر التشغيلية في البنك.					

ملحق رقم (3)

التحليل الإحصائي

```
GET   FILE='C:\Users\BEKO\Desktop\الترميز2\وهدان عمر\تدفع لم منجزة أعمال.sav'. FREQUENCIES
VARIABLES=المؤهل التخصص المسمى التبعية الخبرة الشهادات الدورات المجال
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

Statistics

	المؤهل	التخصص	المسمى	التبعية	الخبرة	الشهادات	الدورات	المجال
N Valid	23	23	23	23	23	23	23	23
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0

Frequency Table

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	20	87.0	87.0	87.0
	ماجستير	3	13.0	13.0	100.0
	Total	23	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	9	39.1	39.1	39.1
	إدارة أعمال	9	39.1	39.1	78.3
	علوم مالية وبنكية	5	21.7	21.7	100.0
	Total	23	100.0	100.0	

المسمى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدقق في قسم التدقيق الداخلي	6	26.1	26.1	26.1
	رئيس قسم التدقيق الداخلي	12	52.2	52.2	78.3
	مساعد مدير دائرة التدقيق الداخلي	2	8.7	8.7	87.0
	مدير دائرة التدقيق الداخلى	3	13.0	13.0	100.0
	Total	23	100.0	100.0	

التبعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لجنة المراجعة والتدقيق في البنك	23	100.0	100.0	100.0

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	7	30.4	30.4	30.4
	من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات	6	26.1	26.1	56.5
	من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة	3	13.0	13.0	69.6
	15 سنة ، فأكثر	7	30.4	30.4	100.0
	Total	23	100.0	100.0	

الشهادات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب قانوني فلسطيني PCPA	1	4.3	4.3	4.3
	مدقق داخلي معتمد CIA	1	4.3	4.3	8.7
	لا يوجد	21	91.3	91.3	100.0
	Total	23	100.0	100.0	

الدورات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 دورات	5	21.7	21.7	21.7
	من 5 إلى اقل من 15 دورة	8	34.8	34.8	56.5
	من 15 دورة إلى اقل من 25 دورة	2	8.7	8.7	65.2
	25 دورة فأكثر .	8	34.8	34.8	100.0
	Total	23	100.0	100.0	

المجال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اخرى ، حدد	1	4.3	4.3	4.3
	تدقيق داخلي وإدارة مخاطر	8	34.8	34.8	39.1
	تدقيق وإدارة وتقييم إدارة المخاطر البنكية	14	60.9	60.9	100.0
	Total	23	100.0	100.0	

```
RELIABILITY   /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 A   /SCALE('ALL
VARIABLES') ALL   /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

a

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.852	13

b

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.721	11

c

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.689	10

d

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.761	7

e

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.677	7

t

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.901	49

m

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.669	11

DESCRIPTIVES VARIABLES=A B C D E T /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptive

t

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A	23	2.92	4.50	3.3514	.36666
B	23	3.90	4.80	4.4348	.23279
C	23	3.89	4.67	4.2367	.23996
D	23	4.00	4.83	4.2681	.26467
E	23	3.17	4.50	3.9638	.33694
T	23	3.66	4.40	4.0510	.20871
Valid N (listwise)	23				

a

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a12	23	4.00	5.00	4.7826	.42174
a9	23	4.00	5.00	4.2609	.44898
a11	23	4.00	5.00	4.0870	.28810
a7	23	3.00	5.00	4.0000	.30151
a6	23	3.00	5.00	3.7391	.54082
a4	23	2.00	4.00	3.5217	.66535
a10	23	2.00	5.00	3.4348	.89575
A	23	2.92	4.50	3.3514	.36666
a2	23	2.00	4.00	3.0435	.56232
a3	23	2.00	4.00	2.5217	.73048
a1	23	1.00	5.00	2.4348	.94514
a8	23	2.00	4.00	2.2174	.51843
a5	23	1.00	5.00	2.1739	.77765
Valid N (listwise)	23				

b

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b3	23	4.00	5.00	4.9565	.20851
b8	23	4.00	5.00	4.8696	.34435
b1	23	4.00	5.00	4.8696	.34435
b2	23	4.00	5.00	4.7826	.42174
b7	23	4.00	5.00	4.7391	.44898
b10	23	4.00	5.00	4.5217	.51075
B	23	3.90	4.80	4.4348	.23279
b9	23	4.00	5.00	4.3913	.49901
b5	23	4.00	5.00	4.1739	.38755
b6	23	2.00	4.00	3.5217	.66535
b4	23	2.00	4.00	3.5217	.66535
Valid N (listwise)	23				

c

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c8	23	4.00	5.00	4.6087	.49901
c7	23	4.00	5.00	4.3478	.48698
c5	23	4.00	5.00	4.3043	.47047
D	23	4.00	4.83	4.2681	.26467
c3	23	4.00	5.00	4.2609	.44898
c6	23	4.00	5.00	4.2609	.44898
c4	23	4.00	5.00	4.2174	.42174
c2	23	4.00	5.00	4.1739	.38755
c1	23	4.00	5.00	4.1739	.38755
c9	23	3.00	5.00	3.7826	.73587
Valid N (listwise)	23				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=d1 d2 d3 d4 d5 d6 D   /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN
MAX   /SORT=MEAN (D).
```

Descriptive

d

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
d1	23	4.00	5.00	4.4783	.51075
d2	23	4.00	5.00	4.3913	.49901
D	23	4.00	4.83	4.2681	.26467
d3	23	4.00	5.00	4.2609	.44898
d6	23	4.00	5.00	4.2174	.42174
d5	23	4.00	5.00	4.1739	.38755
d4	23	4.00	5.00	4.0870	.28810
Valid N (listwise)	23				

e

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
e2	23	4.00	5.00	4.8261	.38755
e3	23	4.00	5.00	4.6522	.48698
e6	23	4.00	5.00	4.0870	.28810
e1	23	3.00	5.00	4.0435	.36659
E	23	3.17	4.50	3.9638	.33694
e4	23	2.00	5.00	3.1304	1.01374
e5	23	2.00	5.00	3.0435	.76742
Valid N (listwise)	23				

m

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
m1	23	5.00	5.00	5.0000	.00000
m10	23	4.00	5.00	4.9130	.28810
m4	23	4.00	5.00	4.8261	.38755
m6	23	4.00	5.00	4.4783	.51075
m2	23	4.00	5.00	4.4783	.51075
m3	23	4.00	5.00	4.4348	.50687
M	23	4.00	4.90	4.3435	.24648
m5	23	4.00	5.00	4.3043	.47047
m8	23	4.00	5.00	4.1304	.34435
m9	23	2.00	5.00	4.0435	.82453
m7	23	1.00	5.00	2.8261	.88688
Valid N (listwise)	23				

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT M   /METHOD=ENTER T.
```

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	A	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: M

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.699[a]	.489	.465	.18035

a. Predictors: (Constant), A

b. Dependent Variable: M

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.653	1	.653	20.089	.000[a]
	Residual	.683	21	.033		
	Total	1.337	22			

a. Predictors: (Constant), A

b. Dependent Variable: M

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.768	.353		7.832	.000
	A	.470	.105	.699	4.482	.000

a. Dependent Variable: M

Excluded Variables[b]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	B	.340[a]	2.076	.051	.421	.786
	C	.115[a]	.644	.527	.143	.783
	D	.054[a]	.338	.739	.075	.995
	E	.230[a]	1.359	.189	.291	.820

a. Predictors in the Model: (Constant), A

b. Dependent Variable: M

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	4.1391	4.8833	4.3435	.17234	23
Residual	-.30915-	.38254	.00000	.17621	23
Std. Predicted Value	-1.186-	3.132	.000	1.000	23
Std. Residual	-1.714-	2.121	.000	.977	23

a. Dependent Variable: M

T

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	T[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.656[a]	.430	.403	.19044

a. Predictors: (Constant), T

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.575	1	.575	15.852	.001[a]
	Residual	.762	21	.036		
	Total	1.337	22			

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: M

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.206	.789		1.528	.141
	T	.775	.195	.656	3.981	.001

a. Dependent Variable: M

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT M   /METHOD=ENTER A.
```

Regression

a

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	A[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.699[a]	.489	.465	.18035

a. Predictors: (Constant), A

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.653	1	.653	20.089	.000[a]
	Residual	.683	21	.033		
	Total	1.337	22			

a. Predictors: (Constant), A

b. Dependent Variable: M

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.768	.353		7.832	.000
	A	.470	.105	.699	4.482	.000

a. Dependent Variable: M

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT M   /METHOD=ENTER B.
```

Regression

b

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	B[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.590[a]	.349	.318	.20362

a. Predictors: (Constant), B

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.466	1	.466	11.235	.003[a]
	Residual	.871	21	.041		
	Total	1.337	22			

a. Predictors: (Constant), B

b. Dependent Variable: M

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.571	.828		1.897	.072
	B	.625	.186	.590	3.352	.003

a. Dependent Variable: M

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT M   /METHOD=ENTER C.
```

Regression

C

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	C[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.416[a]	.173	.134	.22943

a. Predictors: (Constant), C

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.231	1	.231	4.390	.048[a]
	Residual	1.105	21	.053		
	Total	1.337	22			

a. Predictors: (Constant), C

b. Dependent Variable: M

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.534	.865		2.929	.008
	C	.427	.204	.416	2.095	.048

a. Dependent Variable: M

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT M   /METHOD=ENTER D.
```

Regression

d

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	D[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.104[a]	.011	-.036-	.25092

a. Predictors: (Constant), D

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.014	1	.014	.227	.638[a]
	Residual	1.322	21	.063		
	Total	1.337	22			

a. Predictors: (Constant), D

b. Dependent Variable: M

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.932	.864		4.549	.000
	D	.096	.202	.104	.477	.638

a. Dependent Variable: M

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT M   /METHOD=ENTER E.
```

Regression

e

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	E[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.485[a]	.235	.199	.22061

a. Predictors: (Constant), E

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.314	1	.314	6.461	.019[a]
	Residual	1.022	21	.049		
	Total	1.337	22			

a. Predictors: (Constant), E

b. Dependent Variable: M

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.937	.555		5.290	.000
	E	.355	.140	.485	2.542	.019

a. Dependent Variable: M

Abstract

This study aimed to identify the role of the internal auditor in reducing operational risks in Islamic banks operating in Palestine, and in order for us to achieve the objectives related to the study and its hypotheses, the data collection was based on two sources: secondary sources that aim to address the theoretical framework of the study and previous studies, and primary sources through Building a questionnaire. The questionnaire was distributed to the Islamic banks operating in Palestine, the "Arab

Islamic Bank," the Palestine Islamic Bank, and "Al-Safa Bank," where 25 questionnaires were distributed. 23 questionnaires were retrieved, suitable for analysis.

The study found that there is an important role for internal audit in reducing operational risks in Islamic banks, in addition to the presence of a positive impact on the efficiency of the internal auditor in reducing risks. The powers granted to the auditor also have a positive impact on reducing operational risks. The study also found that there is a positive role for the auditor. Through its review and inclusion of internal control controls in reducing risks, comprehensiveness played a positive role in the auditor's work in reducing risks. The study reached a set of results, where the management of Islamic banks must appoint a sufficient number of auditors, in addition to appointing auditors who hold specialized certificates in the field of audit work, with the need for Islamic institutions to adopt an independent policy that allows auditors to obtain continuous training. The study also emphasized the necessity of granting The necessary powers for auditors to ensure that they carry out their tasks, with the need for the audit department to periodically evaluate the work of risk management.

Keywords :Internal audit, risks, risk management, operational risk management, internal auditors, Islamic banks, internal control.